وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس –المدية–.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
شعبة التاريخ.

محاضرات في تاريخ الثورة الجزائرية
1954– 1962م

محاضرات قدمت لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الدكتور: مولود قرين.
أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

السنة الجامعية:
1444–1445هـ
2022 – 2023م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المحتوى	الصفحة
المقدمة	7-8
المحاضرة الأولى: **مجازر 08 ماي 1945م المنعرج الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** **وبداية القطيعة مع الإدارة الفرنسية.** أولاً: مجازر 8 ماي 1945 السير والنتائج: 1- رد الفعل الفرنسي: 2- ضخامة المجزة: 3- ضخامة المجزة: ثانيا: التحضير للعمل العسكري وتأسيس المنظمة الخاصة النواة الأولى لجيش التحرير الوطني: 1- أهداف المنظمة الخاصة: 2- النظام الداخلي للمنظمة: 3- أهم منجزاتها: 4- اكتشافها: ثالثا: من أزمات حزب الشعب (حركة الانتصار الحريات الديموقراطية) إلى تفجير الثورة التحريرية: 1- أزمة الأمين دباغين (أزمة الزعامة): 2- الأزمة البربرية: 3- أزمة 1953: 4-اجتماع مجموعة 22: الخلاصة	9- 25

المحاضرة الثانية: **انطلاق الثورة الجزائرية: الظروف والمواقف المحلية والدولية** **1954– 1956م.** تمهيد 1- تعريف العمل الثوري: 2- ظروف اندلا ع الثورة التحريرية أوّلا- الأوضاع المحلية: ثانيا- الظروف الإقليمية والدولية: 3- تفجير الثورة: 4- تحديات الثورة عشية اندلاعها: 5- مواقف الأحزاب الوطنية من الثورة التحريرية: 6- المواقف الدولية: 7-مواقف الإدارة الاستعمارية واستراتيجيتها للقضاء على الثورة (1954/ 1955م): 8-موقف الكولون وجبهة التحرير الوطني من مشروع جاك سوستال: الخلاصة:	40 -26
المحاضرة الثالثة **هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م: (الأسباب الأهداف والنتائج)** مقدمة 1- ظروف وأسباب هجومات الشمال القسنطيني: 2- الأهداف: 3- التخطيط وتنفيذ الهجومات: 4- نتائجها: 5- رد فعل الاستعمار: الخلاصة:	50 -41
المحاضرة الرابعة: **المنظمات الجماهرية ودورها في الثورة** **1955– 1656** **"اتحاد الطلبة واتحاد العمال أنموذجا"**	

مقدمة: أولا: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: 1-موقف الاتحاد من سياسة فرنسا: 3-إضراب 19 ماي 1956م: ثانيا: الاتحاد العام للعمال الجزائريين: 1-نشاط الاتحاد الثوري:	54 -51
المحاضرة الخامسة: **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: قراراته وانعكاساته على مسار الثورة** المقدمة 1- ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر الصومام 2- التحضير للمؤتمر 3- المشاركون في المؤتمر 4- الأشغال 5- قرارات مؤتمر الصومام 6- المواقف بين مؤيد ومعارض 7- رد الاستعمار على مؤتمر الصومام: الخلاصة	73 -55
المحاضرة السادسة: **تطور الثورة سياسياً وديبلوماسيا (1956– 1958م)** مقدمة 1- محاولة خلق نظام بديل 2- نقل المعركة إلى المدينة "إضراب ثمانية أيام" (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957.) 3- العمل الديبلوماسي بعد مؤتمر الصومام	80 -74

الخلاصة:	
المحاضرة السابعة: **الجمهورية الفرنسية الخامسة وسياستها إزاء الثورة.** مقدمة: 1- إنقلاب 13 ماي 1958م ووصول ديغول على رأس الجمهورية الخامسة: 2- استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة: أولاً: عسكريا ثانيا: مشاريع الإصلاح والاغراء 3- موقف جبهة التحرير الوطني من استراتيجية ديغول. الخلاصة:	92 -81
المحاضرة الثامنة **تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها السياسي والديبلوماسي** مقدمة 1- ظروف تأسيسها: 2- الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة: 3- أهداف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة: 4- جهود الحكومة المؤقتة داخليا وخارجياً: الخلاصة	97 -93
المحاضرة التاسعة **الشعب الجزائري في قلب المعركة لإجهاض مشاريع ومناورات "ديغول"**	

مظاهراتي 11 ديسمبر 1960 بالجزائر و 17 أكتوبر 1961 بفرنسا. أولاً: مظاهرات 11 ديسمبر 1960م 1- الظروف والأسباب 2- انطلاق المظاهرات وانتشارها 3- المظاهرات بين التخطيط والعفوية 4- النتائج ثانيا: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 1- الأسباب 2-سير الاحداث 3-النتائح الخلاصة	98- 107
المحاضرة العاشرة **المفاوضات الجزائرية الفرنسية واستعادة السيادة الوطنية** المقدمة 1- مراحل المفاوضات 2- اتفاقية إيفيان الثانية ووقف إطلاق النار. الخلاصة. **بيبلوغرافيا عامة حول المقياس**	107 – 115 116- 122.

المقدمة:

تتناول المطبوعة مجموعة محاضرات في تاريخ الثورة الجزائرية (1954- 1962م) قدمت لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص المقاومة والحركة الوطنية، وذلك بهدف تمكين الطالب من معرفة وفهم أهم، السياق التاريخي محليا ودوليا الذي وقعت في ظله الثورة، ويدرك أهم التطورات العسكرية والسياسية الذي شهدته الثورة منذ اندلاعها إلى غاية 1962م. وكذلك أبعادها وتأثيراتها الإقليمية والدولية، وتمكن الطالب من فهم الأساليب القمعية ومناورات فرنسا بهدف القضاء على الثورة وكيف واجهتها الثورة عسكريا وديبلوماسي.

تتضمن المطبوعة عشرة محاضرات راعيت فيها قدر الإمكان الحجم الساعي للسداسي، وراعيت في نفس الوقت "عرض التكوين" الذي أعدته الندوات الجهوية حول مقياس الثورة الجزائرية، ومن خلاله تم بناء هذه المحاضرات، إذ حاولت في المحاضرة التي كانت بمثابة توطئة إبراز إنعكاسات مجازر 8 ماي 1945م، وبداية التفكير في الانتقال إلى العمل المسلح، من خلال تأسيس المنظمة الخاصة، وتناولت فيها كذلك أزمات حزب الشعب التي عجلت بتفجير الثورة. أما المحاضرة الثانية فتناولت فيها الإعلان عن تفجير الثورة وأبرزت سياقها من خلال الظروف الداخلية والخارجية كما تضمنت المحاضرة مختلف المواقف المحلية والدولية إزاء الثورة.

وقد تطرقت في المحاضرات الأخرى إلى التطورات العسكرية والسياسية ومواقف إدارة الاحتلال، فخصصت محاضرة لهجومات الشمال القسنطيني، وأخرى لدور التنظيمات الجماهرية. كما خصصت محاضرة لمؤتمر الصمومام ونتائجه، لتليه محاضرة حول تطور الثورة سياسيا

وديبلوماسيا ومحاولتها خلق نظام بديل منذ 1956م، ومحاضرة أخرى تضمنت استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة، وكيف تمكنت جبهة التحرير الوطني من مواجهتها عسكريا وسياسيا خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي خصصت لها محاضرة هي الأخرى، ولإبراز دور الشعب في الثورة، أدرجت في المطبوعة محاضرة تناولت فيها مظاهرتين ألا وهما مظاهرة 11 ديسمبر 1960 ومظاهرة 17 أكتوبر 1961م. أما المحاضرة الأخيرة فكانت حول المفاوضات واسترجاع السيادة الوطنية.

وأمام ضيق الوقت (سداسي واحد)، سيلاحظ القارئ أن محاضرات المطبوعة قد اقتصرت على المحطات والمعالم الكبرى للحركة الوطنية، لذلك بعد جلسات تنسيقية مطولة مع السادة الأساتذة المطبقين في مقياس الحركة الوطنية، خصصنا لبعض القضايا دروساً في الأعمال الموجهة كنصوص أو عروض يقدمها الطلبة، مثل شخصيات ورواد الحركة الوطنية، إصلاحات 1919م الجبهة الشعبية وموقفها من الحركة الوطنية، المؤتمر الإسلامي ...إلخ.

الحاضرة الأولى:

مجازر 08 ماي 1945م المنعرج الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وبداية القطيعة مع الإدارة الفرنسية.

أولاً: مجازر 8 ماي 1945 السير والنتائج:

تعتبر مجاز الثامن ماي 1945م حلقة من حلقات الجرائم الفرنسية ضد الشعب الجزائري منذ 1830م، كما أنها كشفت عن الحقد الدفين الذي أخفته فرنسا على الجزائريين منذ وقت طويل، كما تفند مزاعم الاستعمار القائل بأنه رسول حضارة وتمدن في شمال إفريقيا، إذ قابل الإرهاب الاستعماري جموع الجزائريين المتظاهرين سلميا بأبشع مجزرة في التاريخ المعاصر، قال عنها الشيخ البشير الإبراهيمي: "...لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله...".

فنية الجريمة مع سبق الإصرار والترصد كانت مبيتة من طرف الإدارة الاستعمارية، منذ الفاتح من ماي 1945م، فجريمة 8 ماي بدأت فصولها يوم 1 ماي 1945 م وذلك لما قررت بعض الأحزاب السياسية والمهنية تنظيم مسيرة سلمية احتفالية باليوم العالمي للتشغيل، ومن بين من دعا إلى هذه المسيرة اللجنة المديرة لحزب الشعب (المحضور في هذه الفترة) وأحباب البيان والكونفدرالية العامة للعمال الجزائريين، انطلقت المسيرة من ساحة الشهداء باتجاه البريد المركزي وقد شارك في الموكب ما يفوق 20 ألف مشارك، كانوا يهتفون بحياة الجزائر ويطالبون بإطلاق صراح المعتقلين السياسيين في مقدمتهم "مصالي الحاج"، فقابلت الشرطة الفرنسية المتظاهرين بإطلاق النار وقمع وحشي، ومن نتائج ذلك العمل الوحشي استشهاد أربع مناضلين من حزب الشعب الجزائري وهم: محمد بن الحفاف- عبد القادر زيار- ومحمد العميش وأحمد بوغالم الله

كما جرح سبعة آخرون. فخبر الحادثة مكن من توسيع المظاهرات إلى بعض المدن الأخرى في الأطلس البليدي ومنطقة متيجة[1].

ومما لا شك فيه أن ما وقع في العاصمة لم يكن بعيدا عن مسامع سكان الغرب والشرق الجزائري، فمثلا في مدينة سعيدة حرقة "دار البلدية"، أما مدينة سطيف التي تتوسط الجزائر وتعد مفترقا للطرق بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فقد تركزت فيها الحوادث نتيجة الزخم السياسي الذي كانت تشهده والمتمثل في **تمركز نشاط فرحات عباس** الذي تطور إيجابيا اتجاه القضية الوطنية **وتألق الإبراهيمي** بعد وفاة ابن باديس من جهة أخرى، وكل ذلك جعل المنطقة تعيش تلك الحوادث المأسوية، فحسب رواية "فرحات عباس" فإن مصالي الحاج قد زاره في بيته في سطيف سنة 1943م كما أن فرحات عباس زار مصالي في سجنه بقصر الشلالة، ومن دون شك فهذه الزيارة لم تكن زيارة مجاملة بقدر ما كانت زيارة عمل قاسمها المشترك هو القضية الوطنية. وفي **مدينة العلمة** تمركز نشاط أحد الأقطاب الفاعلة في الاتجاه الاستقلالي وهو "الأمين دباغين" الذي فتح فيها عيادة طبية وكان العقل المدبر في تواصل كل من أحباب البيان والعلماء، وحسب **رواية دباغين** فإنه قابل مصالي في أفريل سنة 1945م بمعتقله في قصر الشلالة، وكان موضوع اللقاء **إشعال فتيل الثورة**، ودائما حسب كلام دباغين فإن مصالي وافق على الخطة التي تتمثل في تهريبه من منفاه بقصر الشلالة ونقله إلى **مزرعة معيزة** على مقربة من مدينة سطيف وهناك يتم الإعلان على ميلاد الحكومة **المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، ولكن الإدارة الفرنسية كشفت سرّ المؤامرة وقامت بنقل مصالي الحاج من قصر الشلالة إلى مدينة المنيعة ثم نفيه إلى مدينة برازافيل[2].

وتذكر المصادر التاريخية أن 8 ماي قد صادف يوم الثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعي وقد جعل منه المنظمون يوم مسيرة سلمية مرخصة ومعبرة عن فوز الحلفاء على المحور وهزيمة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية. انطلقت المسيرة من أمام المسجد العتيق بالقرب من محطة القطار وكان يتقدم المسيرة فوج الكشافة الإسلامية وهي تحمل العلم الوطني ومجموعة من اللافتات كتب عليها: "الديمقراطية للجميع أطلقوا سراح قادتنا المسجونين" "يسقط الاستعمار" "عاشت الجزائر" "يحيا مصالي" وغيرها من الشعارات التي تحمل دلالات وطنية. كما كانت الأناشيد الوطنية ترددها

[1]- أحمد مريوش، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900- 1954، ج2، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م، 369.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م، 232.

الجموع الغفيرة منها قصيدة من جبالنا طلع صوت الأحرار – يا شباب حيوا الشمال الإفريقي. وقد قدرت بعض الدراسات من شاركوا في المسيرة بما يربو عن 15 ألف مشارك[1].

4- رد الفعل الفرنسي:

كانت المسيرة محفوفة بالشرطة وكان نصب توجهها وسط المدينة، ولما اقتربت من مقهى تسمى "فرنسا الكبيرة" تدخل محافظ الشرطة وحاول نزع العلم من يد الكشاف "بوزيد سعال"، مما جعل المحافظ يطلق النار في الهواء وتوسع ذلك إلى إطلاق النار على المتظاهرين واستعمال الذخيرة الحربية ضد العزل وسقط الشاب الذي كان يرفع العلم الوطني وهو "**بوزيد شعال**" على الساعة 9.30 وبذلك تفجر الوضع وأفلت الوضع الأمني.

تكالب اللفيف الأجنبي لضرب الجزائريين تحت قيادة الجنرال "**دوفال**" والكولونيل "**بورديلة**"، وصمم الجميع على تدمير القرى والمداشر وكان شعارهم: "**الموت للعرب**" ، حيث شارك في المجزرة أكثر من **150 طائرة حربية** فرنسية وأجنبية في عملية القصف الذي دام أكثر من شهر ونصف بمعدل 300 غارة في اليوم دمرت 44 قرية خصوصا المتواجدة في ضواحي جيجل وبجاية وسطيف وخراطة وقالمة. وهناك العديد من السفن الحربية التي شاركت هي الأخرى في عملية القصف من موانئ بجاية وسكيكدة لضرب المناطق المتاخمة لهذه السواحل واستغرق قصفها من 9 ماي إلى غاية نهاية الشهر.

فالتعامل اللامسؤول والقمع الوحشي من طرف الاحتلال الذي تعرضت له المظاهرات السلمية التي جابت أغلب مدن الشرق الجزائري كان نتيجة لمجموعة من العوامل نذكر من بينها:

- إعادة هيبة الجيش الفرنسي، الذي لم يستطع الصمود أما الجيش الألماني في "جوان 1940م. واعادة الاعتبار لأسطورة "الجيش الفرنسي لا يهزم".

[1]- نفسه.

- نضج الحركة الوطنية الجزائرية بالتطور الإيجابي **لفرحات عباس** نحو القضية الوطنية، واتجاهها نحو الوحدة والائتلاف الذي تجسد أولا في بيان **فيفري 1943م** وجبهة أحباب البيان **والحرية 1944م** برئاسة فرحات عباس والتي ضمت بين صفوفها كل من المنتخبين والعلماء والمنتمين إلى حزب الشعب والشيوعيين، وما يدل فعلا عن نضج الحركة الوطنية تلك البرودة التي استقبلت بها إصلاحات ديغول المعروفة **بأمرية ديغول سنة 1944م**.
- نمو الوعي السياسي للجزائريين بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، وتأثرهم بالأوضاع الدولية بعد الحرب مثل ميثاق الأطلسي 1941 وميثاق هيئة الأمم المتحدة 1945م وجامعة الدول العربية 1945م[1].

5- ضخامة المجزة:

قدر القنصل الأمريكي "سولز سيرج" ب 50 ألف شهيد، في حين قدرها فرحات عباس ب 60 ألف شهيد، أما الجامعة العربية فقدرتها ب45 ألف شهيد أما جمعية العلماء المسلمين فقدرتها ب80 ألف شهيد. أما الحكومة العامة فقد نشرت إحصائية 1340 قتيل فقط حسب ما ذكرته الجريدة الرسمية المؤرخة في 11 جويلية 1945م.

أما عدد المعتقلين الجزائريين فقدر عددهم 2400 معتقل، من بينهم الزعماء السياسيين في مقدمتهم البشير الإبراهيمي والشيخ خير الدين وفرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومحمد خيضر والعربي بن مهيدي وأحمد بوقرة ويوسف بن خدة ...إلخ.

6- نتائج المجزرة على مسار الحركة الوطنية الجزائري:

- القطيعة النهائية مع الإدارة الفرنسية وتأكد الجزائريين بعقم النضال السياسي وأنه ما أخذ بالقوة لا يسترجع بالقوة، لذلك بدأت النخبة الوطنية تفكر بجدية في العمل المسلح، لذلك أسست المنظمة الخاصة في فيفري 1947م للتحضير المادي والمعنوي للعمل المسلح، وهذا ما عبر عنه بوضياف بقوله: "... هي محطة للوعي بضرورة البحث عن ما وراء المطالبة

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 372.

البسيطة بالاستقلال عن الطريق الواجب سلوكه وقطيعة مع المفاهيم القديمة للكفاح والتنظيم ...".

- محاولة فرنسا امتصاص غضب الجزائريين بإعلان مجموعة من الإجراءات مثل دستور الجزائر في 20سبتمبر 1947م. وقانون العفو العام في أفريل 1946م الذي على إثره أطلق سراح المعتقلين السياسيين وأعيد تشكيل الأحزاب الوطنية من جديد حيث أسس مصالي الحاج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 2 نوفمبر 1946 وفرحات عباس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1].

ثانيا: التحضير للعمل العسكري وتأسيس المنظمة الخاصة النواة الأولى لجيش التحرير الوطني:

أعلن عن المنظمة الخاصة (المنظمة السرية: L'os) الجناح العسكري لحزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية في بلكور يوم 17/15 فيفري 1947م، وأسندت قيادتها لشاب لا يزيد سنّه عن 23 سنة وهو "محمد بلوزداد" الذي كان يحمل اسما مستعاراً (سي مسعود)، لأن شخصيته اشتملت على صفات القائد النموذجي، فكان ذا مستوى ثقافي لا بأس به، حاصل على الشهادة العليا Brevet supérieur التي تعادل شهادة البكالوريا. تضحيته في سبيل القضية الوطنية، فكان يعمل محررا بالولاية العامة، إلا أنه ضحى بوظيفته في سبيل الجزائر. وكذا خبرته في العمل المسلح، فكان مسؤولا عن شباب الحزب في بلكور الذين تأسس (1943-1945) حيث أنشأ شبكة لسرقة الأسلحة من معسكرات الحلفاء التي نزلت بالجزائر في أواخر نوفمبر 1942م[2]. كما أنشأ مجموعة مسلحة تسمى "لجنة شباب بلكور" (c.j.b) مهمتها تتمثل في الدفاع عن المسؤولين في الحزب[3]، كما كان على رأس منظمة التصادم (Groupe de choc) التي تأسست في بلوزداد سنة 1944م[4]، وكذلك قدرته على التنظيم والتأطير.

---

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 375.

[2]- سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1954م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 66.

[3]- أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005-2006، ص 314.

[4]- رابح بلعيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس ، ع 132 :، الجزائر، ص11 .

وكان أول اجتماع لأعضاء هذه المنظمة في منزل محمد بلوزداد بحي القبة بالجزائر العاصمة، حضره: "حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، اجيلالي بالحاج، جيلالي رجيمي، وقد وضعت في هذا الاجتماع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتهيئة الأجواء وتوفير الامكانيات المادية والمالية والبشرية لا نجاح العمل العسكري[1].

5- أهداف المنظمة الخاصة:

1/ غرس العقيدة العسكرية في نفوس الحركة الشبانية الناشئة.

2/ التحضير المادي والمعنوي للعمل المسلح.

3/ تكوين الاطارات الشابة المتخصصة في وسائل القتال، وفتح آفاق التجنيد للمناضلين مع الحفاظ على السرية التامة.

4/ تكوين نواة حقيقية للجيش الجزائري المنظم[2].

أما عن التنظيم الداخلي للمنظمة فكان هرميا تسيره هيئة أركان متكونة من رئيس المنظمة، ورئيس هيئة الأركان، والمسؤول عن التدريب العسكري، ومسؤول الاتصال مع الحزب زيادة على عدد من مسؤولي العمالات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)[3] . ولقد عرفت المنظمة الخاصة (1947-1950) ثلاث قيادات أركان وهي:

- قيادة الأركان الأولى1947م:

- رئيس هيئة الأركان: محمد بلوزداد.
- النائب حسين آيت أحمد.
- محمد بوضياف مسؤول على القطاع القسنطيني.

---

[1]- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، دط، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص 60.

[2]- مريوش أحمد، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1954م، ج2، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر 2013، ص 415.

[3]- الغالي، المرجع السابق، ص 60.

- جيلالي رجيمي على الجزائر ومتيجة وبلاد القبائل والتيطري.
- أحمد بن بلة القطاع الوهراني .

انتهت قيادة الأركان الأولى باستقالة بالوزداد الذي أعياه مرض السل إلى غاية وفاته سنة 1952 بتونس.

- قيادة الأركان الثانية من أواخر1947م– 1949م:

- رئيس هيئة الأركان: حسين آيت أحمد.
- محمد بوضياف القطاع القسنطيني.
- محمد ماروك الشلف والظهرة.
- جيلالي رجيمي على الجزائر ومتيجة وبلاد القبائل والتيطري.
- أحمد بن بلة القطاع الوهراني .
- عبد القادر بالحاج التدريب العسكري والتفتيش العام.

انتهت المرحلة الثانية بإبعاد "آيت أحمد" عن القيادة نتيجة اتهامه بالتورط في الأزمة البربرية سنة 1949م.

- قياد الأركان الثالثة (1949–1950):

- الرئيس أحمد بن بلة.
- جيلالي رجيمي العاصمة ومتيجة والتيطري.
- محمد بوضياف ومساعده العربي بن مهيدي القطاع القسنطيني.
- أحمد محساس الظهرة والشلف.
- عبد الرحمن ابن سعيد القطاع الوهراني.
- أمحمد يوسفي المصالح العامة والمتفجرات والاتصالات والاستخبارات.
- عبد القادر بالحاج التدريب العسكري والتفتيش العام.

6– النظام الداخلي للمنظمة:

عرفت المنظمة بالسرية التامة، والتنسيق الصارم بين عناصرها بهدف الحفاظ على تماسكها واستمرارها، وبذلك ضبط قانونها الداخلي بجملة من المبادئ وهي:

- الطاعة: ضرورة ا لخضوع لقانون الرتب وطاعة المسؤول.
- التجنيد: لا بد أن يتوفر صاحبه على الشجاعة الأمانة الثبات ...إلخ.
- الانضباط والالتزام.
- التحويل يكون بموافقة المسؤول.
- العقوبة بين التوبيخ والاعدام حسب درجة الخطأ.
- التدريب سنة بين العمل العسكري والسياسي.[1]

4-أهم منجزاتها:

رغم ضعف الإمكانيات، إلا أنها استطاعت تجنيد أكثر من 1500 مناضل، ويذكر بن بلة أن عدد المجندين سنة 1948م بلغ 2500. إضافة إلى جمع كمية كبيرة من السلاح، حيث تشير المصادر التاريخية أنه في سنة 1948م تم شراء كميات معتبرة من السلاح من تونس وليبيا ودفن بمطامر في الأوراس. وفي نهاية 1947م اشترت المنظمة الخاصة أول جهاز لا سلكي من ضابط ألماني سابق، وأشرف على العملية القائد الوطني للمنظمة :"أيت أحمد".

ومن بين الأعمال الناجحة التي قامت بها المنظمة الخاصة هي عملية السطو على بريد وهران يوم 4-5 أفريل 1949م، كان الهدف منها هو الحصول على الأموال التي هي أساس أي عمل مسلح، خاصة أن المشكل أصبح مطروحاً بقوة لأن المصادر المالية وتبرعات المناضلين أصبحت غير كافية، وبعد جمع المعلومات حول المركز البريدي في وهران وهو "نميش جلول"، تمت العملية بتخطيط "أحمد بن بلة" إلى جانب مجموعة فدائية بعد حصولهم على سيارة من نوع "سيترواين 11" لصاحبها الفرنسي الدكتور موت (Docteur Moute) توجهت بمتنها بحجة إرسال

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 417.

برقية من طرف أحد أفراد الفوج، فتسللت العناصر الأخرى واقتحمت المقر ، واستطاعت الحصول على أكثر من ثلاثة ملايين فرنك فرنسي[1].

وفي أكتوبر 1949 قامت بمحاولة فاشلة لتدمير تمثال الأمير عبد القادر الذي أقامه الحاكم العام "ناجيلان" بقرية "كاشيروا" بضواحي معسكر ، فشلت العملية لم تنجح لفساد المادة الكيميائية التي تسربت المياه إليها (جلبت من بشار) وكذلك نظراً للعطب الذي أصاب فتيل وحبل اللغم الذي جلب من غليزان[2].

5-اكتشافها:

تشير الكثير من الدراسات التاريخية أن اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م، مرتبط بقضية المدعو "رحيم" في تبسة، وخلاصة هذه الحادثة أن ضباطاً من المنظمة الخاصة في ليلة 18-19 مارس 1950م حاولوا تأديب أحد أعضاء المنظمة وهو "خياري عبد القادر" المدعو "رحيم" لما حاول الانسحاب من المنظمة، غير أن "رحيم" استطاع الفرار وباح بأسرار المنظمة للشرطة الفرنسية[3].

في حين يرى البعض أن اكتشافها يعود إلى سنة 1948م، عندما اعتقلت الشرطة الفرنسية طلبة جزائريين من بينهم "محمد يزيد" الذي ضبط وهو يحمل وثائق من الجيش الوطني السري، وكان هذا الاكتشاف هو بداية معرفة الادارة الاستعمارية بوجود تنظيم عسكري يريد الاطاحة بها في الجزائر عن طريق العمل المسلح[4]. أما أحمد بن بلة فيشير إلى أن اكتشافها كان بعد عملية وهران بعد أن سقط زر الحقيبة التي حملوا فيها النقود فتوصلت الشرطة الفرنسية إلى اكتشاف حقيبة دون مقبض في بيت أحد المناضلين[5]، ولكن هذا الرأي ضعيف لأن كل الآراء تجمع أن العملية كانت ناجحة، وأن السلطات الفرنسية قد اقتنعت بأن العملية كانت مجرد سرقة فقط..

---

[1] - M'hamed Yousfi, l'Algérie en Marche , l'organisation secrète, T1, Alger : ENAL , 1985, P.98 et MohamedHarbi, Aux origines du FLN , op cit , p 37.

[2] - Harbi , FLN , Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Alger : Naqd-ENAl , 1993, p 75.

[3]- سعداوي، المرجع السابق، ص 266.

[4] -Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, Paris , Fauyard , 1962, p 312.

[5]- أحمد بن بلة ، مذآرات أحمد بن بلة، بقلم روبرت ميل ، تر : العفيف الأخضر، ط2 ، بيروت، دار الآداب، 1979 ، ص 83.

لذلك يمكن القول أن اكتشاف المنظمة الخاصة، لا يرتبط بقضية "عبد القادر خياري" فحسب، بل كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فاكتشاف المنظمة الخاصة يعود على الأقل إلى سنة 1948 بعدما اشترى "أيت أحمد" جهاز اللاسلكي من الضابط الألماني، الذي اعتقل فيما بعد وأباح سر العملية، وكذلك إلى بريد وهران، وبعض أخطاء المناضلين مثل ارسال رسائل تهديدية للجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حسب ما ذكره المناضل بن عودة[1].

كما كان لعنصر الخيانة دور كبير في عملية الاكتشاف، وتتجه عناصر الاتهام "إلى عبد القادر جيلالي" بلحاج الذي بدأت القيادة تتوجس من تصرفاته الغريبة، كالعصيان وعد الانضباط . ولكن رغم ما حققته المنظمة الخاصة خاصة في مجال تكوين الشباب، إلاّ أنها فشلت في تفجير الثورة وذلك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها:

- المنظمة الخاصة لم تستطع تشكيل قوة عسكرية تفرض على الحزب سلوك طريق الثورة.
- عدم تحمس الجناح السياسي للحزب بما فيه الرئيس (مصالي الحاج) للعمل العسكري، إذ آثروا الدخول في الانتخابات رغم علمهم بأنها ستزور مسبقا (انتخابات 1948م) .
- غياب الدعم الخارجي، فنجاح أي عمل عسكري مرهون على وجود سند خارجي (مثل دعم مصر للثورة الجزائرية) .
- هشاشة جهازها المخابراتي مما أدى إلى تسرب عناصر ، أدوا في الأخير إلى اكتشافها (عبد القادر الجيلالي، وعبد القادر خياري).
- لم تستطع المنظمة جمع ما يكف من السلاح، فقال بوضياف بشأن هذا: " أن الثورة لم تبدأ عملها إلا بحوالي 350 بندقية أغلبها غير صالح.

ثالثا: من أزمات حزب الشعب (حركة الانتصار الحريات الديموقراطية) إلى تفجير الثورة التحريرية:

[1]- سعداوي، المرجع السابق، 280.

مرّ ت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ 1949م بعدة أزمات كادت أن تعصف بأكثر من 30 سنة من النضال، لولا بروز مجموعة من الشباب تيقنوا بأن انقاذ الحركة الوطنية لا يكون إلا بتبني وفرض العمل العسكري. ويمكن إجمال أهم أزمات الحزب بعد 1949 فيما يلي:

1- أزمة الأمين دباغين (أزمة الزعامة):

لقد كان الأمين دباغين القائد الفعلي للحزب، لما كان مصالي الحاج في السجن وفي المنفى في برازافيل، لذلك بدأ نجمه يسطع في الأفق، تعود جذور الصراع بين الأمين دباغين ومصالي الحاج إلى سنة 1946م عندما أبدى مصالي رغبته في المشاركة في الانتخابات، فهذا ما رفضه الأمين دباغين، الذي كان يسعى جاهدا من أجل الحصول على الأسلحة من الدول العربية، ولكن عندما عرض المشروع على قيادة الحزب أرجأته إلى أجل غير مسمى[1]. لذلك انقسم الحزب إلى تيارين: - **تيار راديكالي**: يقوده الأمين دباغين، **و تيار شرعي** يقوده مصالي الحاج، ومنذ ذلك الحين بدأت التهم بين الطرفين، فمصالي كان يتهم دباغين بمحاولته السيطرة على الحزب وأنه كان من عناصر التيار البربري، أما الأمين دباغين فقد اتهم مصالي بأنه يحاول استغلال المنظمة الخاصة لتحقيق مآرب شخصية.

وحسب الكثير من الدراسات فإن هذه الأزمة هي عبارة عن خلافات على السلطة بين تيار جديد راديكالي يمثله مناضلون شباب مثقفون رأوا أنفسهم أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة بزعامة لمين دباغين، وتيار الشرعية القديم الذي يمثله مصالي الحاج وأتباعه. وفي خضم هذا الصراع أقدم "دباغين" على تقديم استقالته من الحزب في ديسمبر 1949م[2]، وبذلك فقد الحزب أحد الطاقات الشابة المثقفة، لينتقل الحزب إلى أزمة أكثر خطورة وهي:

2- الأزمة البربرية:

يعرف المناضل "بن يوسف بن خدة" الأزمة البربرية "بأنها ظاهرة اجتماعية اختلقها الاستعمار عملاً بمبدأ (فرق تسد)، للتفريق بين مجموعتين جزائريتين (عربية وقبائلية)، وتعود جذور هذه الأزمة حسب ذات المناضل إلى جماعة من المثقفين بالفرنسية منحدرين من منطقة القبائل في مقدمتهم

[1]- عبد الفتاح السنوسي، الأمين دباغين: حضوره ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1917-2003م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة- ، 2007-2008م ، ص 59.

[2]- نفسه.

"آيت أحمد" الذين شكلوا النواة الأولى للنزعة البربرية[1] ، ومن بين العوامل الهامة التي كانت من وراء استفحال الأزمة البربرية عملان إثنان هما: عاة النزعة البربرية من ذوي التكوين الفرنسي المحض كانوا يجهلون أسس الثقافة العربية الإسلامية والاخفاق الذريع الذي مني به العرب في حرب إسرائيل 1948م الشيء الذي أدى بالشبيبة القبائلية إلى الابتعاد والنفور من العرب[2].

ولقد كانت فرنسا الرحم الذي ولدت فيه الأزمة، وذلك من خلال نشاط "محند علي يحي" الذي استطاع أن يدفع بفيدرالية الحزب إلى تكريس أطروحة (الجزائر/جزائرية) ورفض أي توجه عربي إسلامي، لذلك قررت قيادة الحزب فصل "محند علي يحي"، وأوقفت جريدة (النجم الجزائري) المؤيدة للحزب[3].

أما في الجزائر فتمثل في نشاط البربرين بهدف تكوين حزب جديد يدعى "حزب الشعب القبائلي" (PPK) عن طريق الدعاية التي نشروها بين العمال بالمهجر وفي الجزائر غير أن قيادة الحزب اكتشفت ذلك من خلال رسالة بعث بيها "عمر أوصديق" الذي كان رهن الاعتقال إلى "واعلي بناي". ولكن كل التهم الموجهة إلى "أيت أحمد" رفضها، واعتبرها مجرد اتهامات باطلة ضده وضد بعض المناضلين الشباب من طرف مصالي الحاج الذي وظف الأزمة لأغراض شخصية.

3– أزمة 1953:

تعود جذور الأزمة إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب في مارس 1950م، وكان ذلك بسبب الجدل حول مكانة وصلاحيات رئيس الحزب، والموقف من الانتخابات، والتحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى[4] ، ليستفحل الخلاف في المؤتمر الثاني للحزب الذي عقد من 4 إلى 6 أفريل 1953م في مقر الحزب بالجزائر العاصمة ، وأهم ما طرح في المؤتمر تعديل القانون الأساسي للحزب بالشكل الذي يضع حدا لصلاحيات مصالي الحاج (مصالي لم يكن حاضرا كان في سجن بفرنسا) المطلقة، والعمل على تكريس القيادة الجماعية للحزب، وزيادة على تقليص صلاحيات "مصالي" قررت اللجنة المركزية إقصاء أهم العناصر المقربين من مصالي الحاج، وكتنديد على ذلك

[1]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012م، ص 240.

[2]– نفسه.

[3] – Mohamed Teguia, L'Algérie En guerre, o.p.u, Alger: 1998, P83.

[4]– الغالي، المرجع السابق، ص 74.

أرسل مصالي مذكرة إلى اللجنة المركزية في ديسمبر 1953م ندد فيها بالقيادة وطالب فيها بالصلاحيات المطلقة[1]. لذلك يمكن القول أن مؤتمر 1953م أدى إلى انقسام الحزب إلى تيارين متصارعين هما.

التيار المصالي: نادى أصحابه بالقيادة الفردية والأبدية لمصالي الحاج ومن بين أعضائه (أحمد مزغنة- مولاي مرباح وغيرهم.....) عقدوا مؤتمرهم في مدينة "هورنو" البلجيكية من 13إلى 15 جويلية 1954م أكدوا فيه على قيادة مصالي الحاج الذي رد على خصومه الذين اتهموه بعدم قدرته على قيادة الحزب قائلا : "ألم يسبق لي أن سيرت الحزب وأنا نزيل سجن الحراش".

المركزيون: هم أعضاء اللجنة المركزية من بينهم (حسين لحول، عبد الرحمن كيوان، بن يوسف بن خدة، أحمد بودة ....) عقدوا مؤتمرهم في الفترة الممتدة ما بين 13إلى 16 أوت 1954م، تمسكوا فيه بمبدأ القيادة الجماعية[2].

اللحنة الثورية للوحدة والعمل: تأسست للجنة الثورية للوحدة والعمل في 23مارس 1954م وهي حسب الدراسات وليدة مبادرة قامت بها مجموعة مكونة من خمس أشخاص وهم: " محمد بوضياف – ديدوش مراد - مصطفى بن بولعيد – رابح بيطاط – محمد العربي بن مهيدي" وهناك بعض الدراسات تدحض هذا الطرح وتقول بأن المركزيين هم المؤسسين الحقيقين للجنة الثورية [3] .

كان هدفها في البداية رأب الصدع بين المصاليين والمركزيين والبحث عن حل ثالث يخرج الحزب من دوامة الصراعات التي تؤدي إلى تشتت صفوف المناضلين وتضر بالقضية الوطنية، وهذا بواسطة الدعوة إلى مؤتمر موسع ديمقراطي لضمان الالتحام الداخلي والخروج بقيادة ثورية[4]. و أصدرت نشرية "الوطني" لتكون لسان حالها وذلك لإبراز وتوضيع مواقف أنصار العمل الثوري من القضايا المطروحة والحلول الكفيلة لها[5].

وبعد فشلها تبنت العمل العسكري كخيار استراتيجي وشرعوا في التحضير الثوري من خلال مجموعة من الاجتماعات.

---

[1]- قداش، المرجع السابق، ج2، ص 239.

[2]- بن خدة، المصدر السابق، 347.

[3]- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م، ص 88.

[4]- غربي، المرجع السابق، ص 78.

[5]- نفسه.

4-اجتماع مجموعة 22:

لما وصلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى طريق مسدود قررت استدعاء اطارات المنظمة الخاصة بهدف تدارس الوضع واجاد السبل الكفيلة للانتقال إلى العمل المسلح، لذلك بتاريخ 25 جوان 1954م انعقد الاجتماع التاريخي "اجتماع مجموعة 22م" بحي صلامبي "المدنية" حالياً بمنزل "إلياس دريش" ترأس الاجتماع "مصطفى بن بولعيد" وقد انبثق عن هذا الاجتماع مجموعة من القارارات أهمها:

-تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق عسكرية وهي:

* **المنطقة الأولى** (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد، نائبه الأوّل شيهاني بشير.
* **المنطقة الثانية** (الشمال القسنطيني):بقيادة مراد ديدوش، نائبه الأوّل زيغود يوسف.
* **المنطقة الثالثة** (جرجرة): بقيادة كريم بلقاسم، نائبه الأوّل أعمر أُوعمران.
* **المنطقة الرابعة** (العاصمة وضواحيها): بقيادة رابح بيطاط، نائبه الأوّل سويداني بوجمعة.
* **المنطقة الخامسة** (وهران): بقيادة العربي بن مهيدي، نائبه الأوّل بن عبد المالك رمضان.

وعلى اثر هذا الاجتماع شرعت النواة الأولى لقيادة الثورة في القيام بسلسلة من الخطوات العملية منها: الاتصال مع كريم بلقاسم وأعمر أوعمران لإقناعهما بضرورة الانضمام إلى مجموعة 22، والتي أثمرت بالالتحاق منطقة القبائل بالثورة في أوت 1954م.

وبعد انضمام كل من بن بلة وخضير وأيت أحمد في القاهرة الذين أصبحوا يشكلون "الوفد الخارجي" بالقاهرة، لذلك أصبحت القيادة الوطنية تتشكل من تسعة أعضاء[1].

وتبعاً للتحضيرات الحثيثة عقدت مجموعة الستة في 10 أكتوبر (بوانت بيسكان) برايس حميدو بمنزل بقشورة مراد قصد دراس نقطتين هما:

-الإعلان عن الثورة.

-تحديد تاريخ الثورة.

[1]- للمزيد حول مرحلة التحضير راجع: - محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، ط2، دار النعمان، الجزائر 2011م، ص 46 وما بعدها.

وساد نقاش مطول حول اسم الحركة التي تنطلق الثورة تحت لوائها وتوصل المجتمعون إلى تسمية الحركة "بجبهة التحرير الوطني" (FLN) مدعمة بقوة عسكرية تسمى بجيش التحرير الوطني (ALN).

وفي 23 أكتوبر عقد اجتماع الحسم الذي تقرر فيه:

- تفجير الثورة سيكون يوم 1 نوفمبر على الساعة: 00.00.
- الوقوف على تحرير بيان أول نوفمبر وتصحيحه وقراءته عدة مرات على مسامع الأعضاء.
- لابد أن يتزامن توزيع البيان مع العمليات العسكرية.

وفي الأخير افترق المجتمعون على أمل لقاء آخر يوم 6 جانفي 1955م قصد تقييم العمل الثوري خلال سنة، غير أن ظروف الثورة أرجأته إلى غاية 20 أوت 1956م.

-بيان نوفمبر 1954م:

أيّها الشّعب الجزائري،

أيّها المناضلون من أجل القضيّة الوطنيّة:

أنتم الذين ستُصدرون حُكمكم بشأننا – نعني الشّعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة –نُعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، ومقومات وِجهة نظرنا الأساسية، التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي...

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أنّ الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التّحقيق النّهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظّروف الثّورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشّعب الجزائرية، في أوضاعه الدّاخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإنّ الانفراج الدّولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثّانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصّة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إنّ أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصّدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التّحريري في شمال إفريقيا... إنّ كلّ واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السّبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الرّكب

فإنّنا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإنّ حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطّمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين...

أمام هذه الوضعية التي يُخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصمّمة، أنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثّورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصّدد فإننا نوضّح بأنّنا مستقلون عن الطّرفين اللّذين يتنازعان السّلطة، إنّ حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كلّ الاعتبارات التّافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجّهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السّلمية، أن يمنح أدنى حرية. ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التّجديدية تظهر تحت اسم: **"جبهة التّحرير الوطني"**.

هكذا نتخلص من جميع التّنازلات المحتملة، ونُتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطّبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التّحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطّر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السّيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1- التطهير السّياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2- تجميع وتنظيم جميع الطّاقات السّليمة لدى الشّعب الجزائري لتصفية النّظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطّبيعي العربي الإسلامي.

3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثّورية، واعتبارا للأوضاع الدّاخلية والخارجية، فإنّنا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتّى تحقيق هدفنا. إنّ جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

- العمل الدّاخلي، سواء في الميدان السّياسي أو في ميدان العمل المحض.

- العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كلّه، وذلك بمساندة كلّ حلفائنا الطّبيعيين. إنّ هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب تجنيد كلّ القِوى وتعبئة كلّ الموارد الوطنية.

وحقيقةً أنّ الكفاح سيكون طويلا ولكنّ النّصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتّأويلات الخاطئة، وللتّدليل على رغبتنا الحقيقية في السّلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء، فقد أعددنا للسّلطات الفرنسية وثيقة مشرّفة للمناقشة، إذا كانت هذه السّلطات تحدوها النّية الطّيّبة، وتعترف نهائيا للشّعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، مُلغية بذلك كلّ الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية متنكرة للتّاريخ والجغرافيا واللّغة والدين ولعادات الشّعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشّعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسّيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثّقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السّياسيين ورفع كلّ الإجراءات الخاصّة، وإيقاف كلّ مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1- فإنّ المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية، والمتحصل عليها بنزاهة ستُحترم وكذلك الأمر بالنّسبة للأشخاص والعائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية، ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارّية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات.

3- تُحدد الرّوابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري! إنّنا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته: إنّ جبهة التّحرير الوطني هي جبهتُك، وانتصارها هو انتصارك.
أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإنّنا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

أول نوفمبر 1954

جبهة التحرير الوطني.

الخلاصة:

عرفت الحركة الوطنية بعد مجازر 08 ماي 1945م نضجا سياسيا، وتوصل الجزائريون بعد هذه المجازر إلى قناعة مفادها أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل المسلح الذي كان الطريق له صعب المسالك وعر الدروب خاصة بعد أزمات الحزب التي جعلت الحركة الوطنية تمر بامتحان صعب ووضعت القضية الوطنية في مأزق خطير لولا صفوة من الرجال نذروا أنفسهم لخدمة شعبهم. وارتأوا أن خيار العمل المسلح خيار استراتيجي لا رجوع فيه، وبدأت التحضيرات الفعلية منذ جوان 1954 من خلال اجتماع 22 واجتماعات 10 و23 أكتوبر 1954م، التي وضعت اللمسات الأخير قبيل تفجير الثورة.

المحاضرة الثانية:

انطلاق الثورة الجزائرية: الظروف والمواقف المحلية والدولية

1954– 1956م.

– تمهيد:

لقد كان الطريق إلى 1 نوفمبر1954م شاقاً محفوفاً بالمخاطر، إلا أنه كان الخيار الوحيد الذي سينقذ الحركة الوطنية من التمزق والجزائر من براثن استعمار غاشم عانت منه أكثر من قرن وثلاثين سنة. وقد كان تفجير الثورة التحريرية تتويجاً لنضال خاضه الشعب الجزائري منذ 1830م، فكانت خلاصة تجربة طويلة المدى من النضال، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد عبقريتها، وقدرة مفجريها على تجاوز التحديات والمصاعب التي واجهتهم سيما في مرحلتها الأولى.

3- تعريف العمل الثوري:

هو رد فعل واع وعنيف يهدف إلى التغير الراديكالي للأوضاع القائمة. فالثورة ظاهرة اجتماعية تعبر عن تطور المجتمع وحركيته، يلجأ إليها المجتمع للتعبير عن سخطهم وعدم الرضا عن ظروفهم بعد عجز الوسائل السياسية في إحداث التغيير[1].

[1]- إبراهيم محمد محمد صادق عامر، التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها، منشورات جامعة بور سعيد، ص 254.

2- ظروف اندلاع الثورة التحريرية:

أوّلا- الأوضاع المحلية:

إنّ اندلاع الثورة التحريرية في أوّل نوفمبر 1954م ما هو في الحقيقة إلاّ استمرار وتتويج للكفاح البطولي الذي بدأه الشّعب الجزائري منذ وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر في سنة 1830م. وقد تهيّأت جملة من الظروف المحلية والإقليمية والدولية فأدت في النهاية إلى قيام هذا الحدث البارز في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

أ- الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

أدت سياسة الاستيطان التي استمرت أكثر من قرن إلى تجريد الجزائريين من أملاكهم وأخصب أراضيهم الواقعة في شمال الجزائر، وتسليمها للمستوطنين الأوربيين الذين بلغ عددهم في 1954م 984 ألف مستوطن، في حين أُبعد أهالي البلاد وعددهم يقارب العشرة ملايين إلى المناطق الفقيرة في الجبال والهضاب. يقول شاهد عيان فرنسي زار الجزائر في أفريل 1954م: «.. رأينا كيف أنّ نحو العشرة من كبار المستعمرين يملكون أغلب الأرض الفلاحية، بينما العشرة من ملايين الجزائريين يتألّمون، ويكادون يموتون جوعا، رأينا من يملك 16 ألفاً من الهكتارات، ورأينا شركة تملك 85 ألف هكتار، بينما رأينا الأرض الفلاحية الضئيلة في بلاد القبائل الكبرى إذا قسمناها على سكان هذه الأرض نال كل واحد منهم سبعة أمتار فقط.. »[1]!

ووصف الحاكم العام للجزائر "موريس فيوليت" حالة البؤس التي كان عليها سكان الريف الجزائري فقال في مناقشة جرت في البرلمان الفرنسي في بداية الخمسينات: « إنّها لحالة فاجعة حقا.. لقد استطعت أن أرى، كما تستطيعون أن تروا بأنفسكم إذا ذهبتم إلى الجزائر، حالة البؤس التي دُفعت إليها الأكثرية الساحقة من السكان هناك: فثمة الأكواخ المبنية من أغصان الشّجر،

[1]- للمزيد حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر قبيل الثورة راجع:
- Rapport De Lavignette in : Journal officiel de la république française , n°10, du 5 juillet 1955, pp 325- 363.

والغطاء المهلهل المفروش على الأرض، والأدوات المنزلية البدائية، ولا أثاث هناك.. »، وقال في موضع آخر من خطابه: « وكيف لا يتأثر الإنسان تأثرا عميقا لحالة الفلاح البائس الذي يعمل بوسائل بدائية إلى أبعد حد، ويحرث بها الصخور التي طرد إليها؟ وكيف لا يذهل الإنسان لمرأى هذه المرأة التي ترتدي الأسمال، وتساعد حيوانات الجر في جهدها الشقي لحراثة بعض الحواكير الصغيرة، بمحراث غالبا ما يكون من خشب، محراث يصطدم في كل لحظة بالصخر الذي يبرز إلى سطح الأرض، أو بشجر المقل الذي يستحيل استئصاله؟ وغلَّة هذه الأرض هي غلة ضئيلة هزيلة تتراوح بين 400 و500 كيلوغراما في الهكتار، وأحيانا لا تنتج ما يعادل البِذار.. »!

وحالة البؤس هذه لم تقتصر على سكان الريف، إذ لم يكن سكان المدن (20 % من الجزائريين آنذاك) أحسن حالا من إخوانهم في الريف: بيوت قصديرية، بطالة، عمل بأجور زهيدة..الخ. فالكل في البؤس والشقاء سواء، لذلك لم يُخطئ "جاك مادول" حين وصف الجزائر في عهد الاحتلال بأنّها (مملكة البؤس) حين قال: « عندما نغضُّ الطَرف عن المحلاّت التجارية الفاخرة، وعن القرى النظيفة الأنيقة التي ما أقامها الأوربيون إلاّ ليستفيدوا منها وحدهم، وعن الطّرق المعبدة، والمستثمرات الفلاحية المنظمة تنظيما بديعا، نشعر أنّنا نخطوا خطواتنا الأولى في مملكة البؤس.. »! وهذا الوضع هو الذي دفع بالكثير من الجزائريين للهجرة إلى فرنسا بحثا عن العمل، حيث بلغ عدد المهاجرين في عام 1954م أكثر من 300 ألف جزائري، سيكون لهم دور هام في دعم الكفاح أثناء الثورة التحريرية.

ب- الوضع الثقافي والديني:

عملت فرنسا طيلة وجودها في الجزائر على محاربة الدين الإسلامي، واضطهاد التعليم وتجهيل الشّعب، وتشّويه تاريخه الوطني. ولأن المقام هنا لا يسمح بالتفصيل، فإنّنا نكتفي بذكر النتيجة التي أفرزتها هذه السّياسة: في 1954م أكثر من 90 % من الجزائريين لا يقرأون ولا يكتبون، وكان هناك نحو مليوني (02) طفل جزائري في سن الدراسة لا يجدون مقعدا في المدرسة! كانت فرنسا ترى أنّ تعليم الجزائريين خطر على وجودها في الجزائر لذلك فإنّها كما قال فرحات عباس: «لم تُعلّم الجزائريين لغتها وثقافتها خوفا من أن يُطالبوها بالمساواة، ولم تَدَعهم يتعلمون لغتهم وثقافتهم حتى لا يطالبوها بالاستقلال». وعلى عكس ذلك كانت تقيم المدارس بالقدر الكافي لتعليم أبناء

المستوطنين، وعلى نفس النظام الموجود في فرنسا. وفي سنة 1954م لم يكن بجامعة الجزائر (الفرنسية) سوى 500 طالب جزائري من مجموع 5 آلاف طالب![1].

ج- الوضع السّياسي:

كانت السّياسة الفرنسية تتميّز بالقمع والاضطهاد، واحتقار الجزائريين وحرمانهم من كل الحقوق، ورفضها إجراء أي إصلاح لتحسين أوضاعهم والتخفيف من معاناتهم. بل إنّ الإصلاحات المشوّهة التي جاء بها دستور 1947م لم تعرف طريقها إلى التطبيق، بل إنّ ساسة كانوا يرفضون حتى سماع مطالب الجزائريين. فقبل أسبوع من اندلاع الثورة في 1954م زار الجزائر وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا متيران"، وتجوّل في العديد من مدنها، والتقى مع ممثلي المستوطنين واستمع لمطالبهم، في حين رفض استقبال ممثلي الشّعب الجزائري، وعند عودته إلى باريس صرح بأنّ الوضع في الجزائر هادئ، ومُطَمْئِن! هذا من الجانب الفرنسي، أما من الجانب الجزائري فإنّ الحركة الوطنية قد أصبحت في هذه المرحلة أكثر نضجا، بعد التجارب التي خاضتها مع الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مرورا بالاحتفال القرني (1930م)، وانعكاسات الحرب العالمية الثانية على الشّعب والحركة الوطنية، وما عرفه العالم من تحولات بعد هذه الحرب، فضلا عن مجازر ماي 1945م التي كانت درسا للجزائريين، وبداية نهاية الاستعمار في الجزائر.

فحتى فرحات عباس الذي ظل لسنوات يرفض استعمال العنف ضد الاستعمار، ويتمسك بالعمل السّياسي السلمي، أو ما يسميه "الثورة بالقانون"، أصبح يميل إلى التّيار الثوري، واقتنع بأنّه «ليس هناك حلٌّ آخر إلاّ الرّشاشات»! (عبارة قالها فرحات عباس سنة 1953م). وكان أهم ما ميّز السّاحة الوطنية في 1954م هو اشتداد أزمة حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية، ومن رحم هذه الأزمة وُلدت الثورة في أوّل نوفمبر 1954م.

ثانيا- الظروف الإقليمية والدولية:

- موجة التحرّر التي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول العديد من الدول على استقلالها (سوريا 1946م، الهند وباكستان1947م، أندونيسيا 1949م، ليبيا 1951م).

[1]- .هارتموت الزنهاس ، فشل الاستعمار الفرنس ي في الجزائر ، ترجمة احمد بن محمد بكلي، دار القصبة ، الجزائر ، 2015 ، ص 6.

– صراع الحرب الباردة الذي يجعل حركات التحرر تحظى بدعم المعسكر الشيوعي، ولو معنويا فقط في إطار سعيها لإضعاف المعسكر الرأسمالي.

– قيام الثورة المصرية في جويلية 1952، ومناصرتها لحركات التحرّر في الوطن العربي.

– اندلا ع الكفاح المسلح في تونس منذ مايس 1952م، والمغرب الأقصى منذ أواخر 1953م.

– هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو" بالهند الصينية (7 ماي 1954).

3– تفجير الثورة:

لقد وضعت الترتيبات الأخيرة لتفجير الثورة في أواخر شهر أكتوبر، حيث وزعت الأسلحة على المناطق، فحصلت منطقة الشمال القسنطيني على 30 قطعة تسلمها زيغود يوسف ولخضر بن طوبال يوم 26 أكتوبر 1954م، وتحصلت منطقة القبائل على 80 بندقية استلمها "عمر أوعمران" ووزعت الأسلحة في كل نواحي الأوراس، أما المنطقة الخامسة ففضلت انتظار الأسلحة التي تعاقدت على شرائها من الريف المغربي بعد أن استغنت عن حصتها لصالح المنطقة الثالثة[1]. وعلى الساعة منصف الليل يوم الأثنين 1 نوفمبر انطلقت الشرارة الأولى للثورة، في كل مناطق الوطن فبلغ عدد العمليات أكثر من 30 عملية، شارك فيها حوالي 1500 مجاهد، استهدفت الثكنات العسكرية ومراكز العدو المختلفة. وقد اختير 1 نوفمبر كيوم لتفجير الثورة لاعتبارات عديدة أهمها:

– لأنه يصادف عيد القديسين الذي يكون فيه أغلب الجنود الفرنسيين في عطلة دينية ملؤها اللهو والمرح وهذا ما يسهل المهمة. وقد اختير منتصف الليل بدقة لأن الجنود الفرنسيين ورؤسائهم سيكنون في استرخاء .

– 1 نوفمبر يصادف يوم الأثنين وهو يوم مبارك ولد فيه الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه كان يعقد السرايا ويعلن الغزوات ويحرز الانتصارات.

– وفي هذا الشهر يكون فصل الخريف قد آن بالرحيل وفصل الشتاء على الأبواب، وهذا يعني أن الغلة (الحبوب) قد تم تخزينها وبالتالي يكون التموين بالغذاء قد أُمن لفصل الشتاء وحتى

[1]– أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954 – 1962م ، مذكرة ماجستير (مرقونة)، جامعة باتنة، 2005–2006م، ص 99.

فصل الربيع، وسيكون كذلك للعامل المناخي خلال فصل الشتاء دورا مساعدا لأن قوات الاحتلال يصعب عليها التوغل في المناطق الجبلي.

4- تحديات الثورة عشية اندلاعها:

لقد واجهت الثورة عند انطلاقها مجموعة من المشاكل والعقبات التي كادت أن تجهض العمل الثوري في مقدمتها:

نقص الأسلحة:

يشير "محمد بوضياف" إلى أن الثورة لم تنطلق إلا بحوالي 350 بندقية أغلبها غير صالح للاستعمال، وهذا ما جعل الثوار يعتمدون منذ البداية على الأسلحة البيضاء في تنفيذ هجماتهم، وراهنوا على الثكنات العسكرية عمل بمبدأ **"سويداني بوجمعة"** "رصاصة واحدة كفيلة بالقضاء على العدو والاستحواذ على سلاحه".

مشكل القيادة واقناع الجماهير الشعبية:

من أهم المشاكل التي طرحت منذ اجتماع 22 إشكالية القيادة، من يتولى قيادة العمل الثوري؟ وكيف ستتمكن القيادة الجديد في اقناع الشعب بالعمل المسلح، وهذا ما أكده "لخضر بن طوبال" بقوله: "...كنا متفقين على وجوب القيام بالثورة، لكن بعض الآراء لم تتفق حول الوقت فهناك من يقول بأن الوقت لم يحن بعد، وهناك من يقول بأننا لم نستعد للثورة بما فيه الكفاية زيادة على المشكل الذي كان مطروحاً علينا، هو أن لا أحد منا كان معروفاً لدى الجماهير..."[1].ويؤكد هذه الحقيقة المناضل محمد بوضياف بقوله ... " :أنه لم تكن لدينا صورة دقيقة عن كيفية العمل لكن الشيء الواضح في أذهاننا هو الشروع في العمل حالا والرغبة القوية بجعل الجماهير تشارك في العمل الثوري من أجل نيل الاستقلال والإطاحة بالكيان الاستعماري".

5- مواقف الأحزاب الوطنية من الثورة التحريرية:

[1]- أحسن بومالي، " التحضيرات المادية و البشرية لاندلاع الثورة المسلحة" ، مجلة الذاكرة، ع03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص 13.

تباينت مواقف الأحزاب الوطنية من الثورة التحريرية بين المؤيد والمتحفظ والمعارض، وحتى المشكك في إمكانية نجاح المشروع الثوري، ويمكن تفسير هذا الاختلاف باعتبارات عدة منها تجربة حوادث 8 ماي وما رافقها من قمع استعماري، وشعور قادة الأحزاب بالخطر المحدق بنفوذهم السياسي من وراء اكتساح جبهة التحرير الوطني لهذا النفوذ. ويمكن رصد هذه المواقف فيما يلي:

-المركزيون:

تميز موقفهم بالغموض والضبابية والحذر، ففي البداية رأوا أن الثورة لم يحن وقتها بعد، لذلك حاولوا الاتصال بالوفد الخارجي في القاهرة لا قناعه بالتريث والعمل على استغلال الظروف الدولية والتعريف بالقضية الوطنية. ثم انساقوا وراء الادعاءات الفرنسية، ووصفوا الثورة بأنها انقلاب عن حركة انتصار للحريات الديمقراطية. كما راسل كل من "بن يوسف بن خدة وأحمد بودة ومصطفى فروخي" وزارة الداخلية الفرنسية، طالبوا فيها باسم اللجنة المركزية الحكومة الفرنسية باتباع سياسة التهدئة القائمة على وضع حد للقمع الفرنسي واقاف المتابعات واطلاق سراح المساجين السياسيين[1].

غير أن الزج ببن خدة وبودة في السجن، جعلهما يفكران في ضرورة الانضمام إلى الثورة، فبعد اطلاق سراحهما في مارس 1955م اجتمعا في جوان مع عبان رمضان الذي أصبح مستشارا في المنطقة الثالثة ومسؤولا سياسياً في المنطقة الرابعة بعد اعتقال بيطاط في مارس 1955م، قد عجل بالتحاقهما بجبهة التحرير وبذلك زلت اللجنة المركزية[2].

- موقف المصاليين:

تفاجئ المصاليون بأحداث 1 نوفمبر، لاعتقادهم بأن منافسيهم لا يستطعون تفجير الثورة في هذا الوقت القياسي، ولكن بعد أن تجاوزتهم الاحداث، سارعوا إلى تأسيس حزب الحركة الوطنية (MNA) في فرنسا في ديسمبر 1954 المناوئة لجبهة التحرير الوطني، رغم أن مجموعة 22 قد حاولت إقناع "مصالي الحاج" بالإنضمام إلى الثورة[3].

موقف جمعية العلماء المسلمين:

---

[1]- الغالي، المرجع السابق، ص ص 140-141.

[2]- بومالي، المرجع السابق، ص 274.

[3]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص 199.

لقد بارك الابراهيمي الثورة التحريرية في بيانه الشهير الذي أذاعه باسمه الشخصي من القاهرة في نوفمبر 1954م، غير أن الموقف الرسمي للجمعية اكتنفه الغموض نوعا ما، وعموماً فقد انقسم موقف الجمعية إلى تيارين، التيار الأول يعارض العمل المسلح ويعتبرها نوع من الجنون والمغامرة المحفوفة بالمخاطر ويؤكدون أصحابه على أهمية العمل السلمي، فكتبت جريدة البصائر في يوم 05 نوفمبر 1954م "لا يمكن أن نقدم أي تعليق عن الأحداث إلى أن تظهر لنا الحقيقة". وأصدرت الجمعية بياناً تدعوا فيه السلطات الاستعمارية إلى معالجة الأزمة الجزائرية وفق القواعد الديمقراطية.

أما التيار الثاني فقد آمن بالثورة وباركها منذ بدايتها ويتضح هذا من خلال النداء الذي وجهته نخبة من رجال سلك التعليم العربي بالجزائر، الذين هم أعضاء في جمعية العلماء، حيث تجاوز عدد الموقعين 300 معلم.[1]

- **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :**

لم يكن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يؤمن بالعمل الثوري، فكان فرحات عباس يرى فيها عملاً يائساً وفوضوياً ومغامرة وخيمة النتائج. وقد عبر فرحات عباس عن قناعته قائلاً: " موقفنا واضح دون إبهام ...سنبقى على قناعة بأن العنف لا يحل شيئاً"[2].

- **موقف الحزب الشيوعي الجزائري:**

كان موقف الحزب الشيوعي سلبياً، فساير الدعاية الاستعمارية ووصف الثورة التحريرية بالإرهاب، ففي 2 نوفمبر 1954م أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بياناُ سياسياً أدان فيه جبهة التحرير الوطني[3].

6- المواقف الدولية:

- **مواقف الدول العربية والإسلامية:**

لقد تعاطفت الشعوب العربية والإسلامية مع الثورة الجزائرية نظرا لوحدة الدين والتاريخ والمصير المشترك، أما الحكومات فقد تفاوت تأييدها، وتعتبر مصر أول دولة عربية تقوم بدور

---

[1]- بومالي، المرجع السابق، ص 394.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الاولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر ، دار الامة ،الجزائر 2013،ص:63

[3]- نفسه.

المناصر للثورة الجزائرية على مختلف الأصعدة، خاصة على الصعيد الإعلامي، فقد كانت "إذاعة صوت العرب" من القاهرة أول إذاعة انطلق منها نداء فاتح نوفمبر إلى العالم، وكانت مصر أهم مصدر للدعم المادي بالسلاح والمال، وكذا الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وكانت القاهرة هي المقر الذي تنطلق منه وفود جبهة التحرير إلى العواصم الأخرى بحثا عن الدعم، حتى اعتبرت فرنسا أنّ جسم الثورة موجود في الجزائر ورأسها بالقاهرة، وكان ذلك من أسباب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر في 1956. وتأتي بعد مصر في دعم الثورة: ليبيا والعراق وتونس والمغرب وسوريا، والكويت، أما الحكومات الأخرى المتخاذلة فقد اضطرّت هي الأخرى تحت ضغط الجماهير وصمود الثورة إلى تغيير مواقفها لصالح كفاح شعبنا، حتى أبدت كافة الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية مساندتها للثورة، خاصة منذ عام 1958، وسمحت بافتتاح مكاتب إعلامية لجبهة التحرير في أراضيها[1].

– الدول الآفروآسياوية:

نالت القضية الجزائرية تأييد الكثير من الدول الإفريقية والآسيوية، وقد اعترفت هذه الدول في مؤتمر باندونغ (أفريل 1955) بحق الشّعب الجزائري في تقرير مصيره، وعملت على إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم في دورتها العاشرة في سبتمبر1955، وفي الدورات الحادية عشر والثانية عشر سنة 1956– 1957 كما سنرى في المحاضرات القادمة.

– دول المعسكر الرّأسمالي:

أبدت تأييدها المطلق لفرنسا خاصة و.م.أ التي رفضت تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وأمدّت فرنسا ابتداء من عام 1955 بالأسلحة والطائرات الحربية والخبراء العسكريين، ورخّصت لها باستعمال أسلحة الحلف الأطلسي في الجزائر ابتداء من 1957! وهذا الموقف الأمريكي لم يتغير نسبيا إلاّ بعد اعتلاء "جون كندي" الرئاسة في 1960.

– دول المعسكر الشيوعي:

لقيت الثورة الجزائرية تأييد بعض هذه الدول مثل الصين ويوغسلافيا، في حين لم يُبدِ الاتحاد السوفياتي تأييده للقضية الجزائرية في السنوات الأولى من الثورة، بل ظلّ حتى سنة 1958 يعتبرها

[1]– للمزيد حول موقف مصر من الثورة راجع : – عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2019م.

مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها، لكن مع مرور الوقت استطاعت الثورة بانتصاراتها العسكرية في الداخل، وتحركات وفودها في الخارج أن تفتّك إعجاب العالم كلّه، وتُغير مواقف الكثير من الدول، بما فيها دول الحلف الأطلسي!.

7–مواقف الإدارة الاستعمارية واستراتيجيتها للقضاء على الثورة (1954/ 1955م):

- **الادعاء بأن الثورة مؤامرة خارجية:**

اعتبرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن حوادث 1 نوفمبر 1954م هي مؤامرة خارجية، فذهبت بعض الصحف الفرنسية الصادرة في 2 نوفمبر 1954م أن الجامعة العربية والمهاجرين المقيمين في القاهرة كانوا وراء العمليات. أما الحاكم العام "روجي ليونار" فقد صرّح في ندوة صحفية في الجزائر أن ما شهدته الجزائر يوم 1 نوفمبر مجرّد عمليات معزولة و "أن الأوامر تصدر في القاهرة وليس في الجزائر". وقد جاء في خطاب "روجي ليونار" الذي بث على أمواج يوم 5 نوفمبر 1954م: "لقد وقعت هذه الأحداث في ظرف خاص وبصفة متعددة، ذلك أنها جاءت في وقت كانت الجزائر تعيش في أمن واستقرار، ولم يوجد ثمة أي مبرر لمثل هذا الاعتداء ... ولمعرفة أصول هذه المؤامرة، يكفي أن نستمع إلى النداءات الجنونية لبعض الإذاعات الأجنبية، وأن نعرف العلاقات المباشرة التي تجمع قادة هذا المشروع البعيد مع المجموعات الإرهابية التي تحركت في الجزائر"[1].

وكذلك بالنسبة للحاكم العام "موندیس فرانس"، ففي مداخلته يوم 12 نوفمبر 1954م فقد اعتبر أن مصر من وراء العمليات، واقترح عليها التخلي عن مساعدة الجزائريين مقابل مساعدات مادية[2].

- **الاجراءات العسكرية:**

أ– **رفع الإمدادات العسكرية:**

بلغت القوات الفرنسية في مطلع عام 1955م 80.000 جندي بعدما كانت لا تتجاوز 49.000 جندي في بداية نوفمبر 1954م. بالإضافة إلى عدد من الطائرات العمودية وقوات

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 125.

[2]– نفسه.

المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية. ثم شرعت قوات الاحتلال في تنفيذ عمليات أطلق عليها اسم عمليتي "فيوليت" و "فيرونيك" وقد انطلقت هذه العمليات تحت اشراف "ليونار" الحاكم العام للجزائر. وتعتبر هذه العمليات كما حددتها السلطات الاستعمارية كمهمة أساسية تمشيط لمنطقتي الأوراس والشمال القسنطيني من أجل القضاء على مراكز الثورة فيها.

وبتعيين "جاك سوستيل" والياً عاما على الجزائر في 25 جانفي 1955 تفاقمت عمليات القمع والابادة وساعد على ذلك ارتفاع عدد القوات الفرنسية إلى 100.000 جندي.[1]

ب- إصدار قانون حالة الطوارئ:

بعد أن تأكد "جاك سوستيل" من استحالة القضاء على الثورة طلب من الحكومة الفرنسية اصدار مشروع "قانون حالة الطوارئ" في 3 أفريل 1955م، وبمقتضى هذا القانون أصبح للسلطات الاستعمارية الحق القانوني في نفي وفرض الاقامة الجبرية على المواطنين الجزائريين ومحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية، كما خولت صلاحيات لعملاء العملات بمنع تحرك الأشخاص والسيارات في أماكن عدة وفي أوقات معينة. أما المناطق التي فرضت عليها "حالت الطوارئ" في البداية ورد ذكرها في الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة في 6 أفريل 1955م وهي:

ت- دائرة باتنة (جبال الأوراس).

ث- دائرة تيزي وزو (بلاد القبائل).

ج- البلدية المختلطة بتبسة.

ح- بلدية مدينة تبسة[2].

ولكن نظراً للانتصارات التي حققتها الثورة عمم "قانون الطوارئ" على أغلب مناطق القطر الجزائري يوم 31 ماي 1955، حيث صرح وزير الداخلية الفرنسي "بورجيس مونوري" بأن القمع سيكون بدون هوادة ولا رحمة وأن الجو غير صالح للإصلاحات وأن الجزائر تشكل مقاطعة فرنسية كبرى.

ج- المشارع الاغرائية: (مشروع جاك سوستيل نموذجا):

[1]- بومالي، المرجع السابق، ص 160.

[2]- نفسه، ص 167.

أعد المشروع خلال شهري فيفري ومارس 1955م، وحرر نهائياً في ماي وعرض في جوان من طرف "سوستال" على رئيس الحكومة "إدقار فور" ووزير الداخلية "بورجس مونوري". وقد كشف رئيس الحكومة "إدقار فور" أمام البرلمان الفرنسي يوم 21 جوان عن التدابير الجديدة المتخذة في إطار مشروع سوستال، المتمثلة في إعادة تنظيم القطر الجزائري إداريا، وإدراج إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة للقضاء على الثورة[1]. وشمل مشروع سوستال ميادين وقطاعات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

إدارياً وسياسياً:

يتمحور مشروع الإصلاح الإداري والسياسي حول إصلاح نظام البلديات، وتقسيم البلديات المختلطة إلى مراكز ريفية، والعمل على إرساء مبدأ المساواة بين البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، وتحويل الدواوير إلى بلديات، وإحداث نظام انتخابي موحد[2]. كما أقدم "سوستيل" على استحداث عمالة جديدة رابعة وهي عمالة بونة Bon (عنّابة) و اثنى عشر (12) دائرة إدارية جديدة، وذلك بموجب قانون 7 أوت 1955م، وتسّلم أول عامل لعاملة بونة مهامه في نوفمبر 1955م[3].

وحضّر مشروع قانون آخر لتأسيس مقاطعات أخرى بما فيها مقاطعة الصحراء، والهدف من ذلك كله ليس إشراك الجزائريين في إدارة شؤونهم وإنما الهدف هو دعم الوجود القوة الاستعمارية كل كامل التراب الجزائري، إضافة إلى أنه كان يهدف إلى محاولة إيجاد "قوة ثالثة" موالية للإدارة الفرنسية مقحمة ضد جبهة التحرير الوطني[4].

-إقتصاديا:

1- الإصلاح الزراعي:

[1]- مراد أعراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001- 2002م، ص 114.

[2]- نفسه، ص 122.

[3]- نفسه، ص 126.

[4]- نفسه، ص 129.

جاء هذا المشروع تحت عنوان: "خطة الإصلاح الزراعي في الجزائر" وهو عبارة عن مجموعة من النصوص القانونية للإصلاح الزراعي اقترحها "جاك سوستيل" تتعلق ب: نظام العقّار، القروض الفلاحية، تثمين الأراضي المروية، نظام الخمّاسة[1].

فبالنسبة للعقّار فقد شمل المشروع على ما يلي:

خ- تسهيل المبادلات وإعادة تنظيم الملكية العقّارية بفتح قنوات التطهير وإقامة مساحات لاستصلاح وتهيئة الأراضي.

د- تجميع الاستغلالات الريفية بإعادة توزيع جديد وعادل.

ذ- إجراء تحقيق عقّاري يعجّل بإصدار عقود للملكية، وتقوم مصالح الولاية العامة بمتابعتها[2].

كما اقترح سوستيل تأسيس هيئة متخصصة تكون بمثابة "دوان للإصلاح الزراعي" وهو "صندوق التوسيع والعصرنة الريفية (C. E. M. R) تسند إليه مهام تمليك أو كراء القطاعات الزراعية، فهو مخول لشراء الأراضي، أو انتزاع ملكيتها للاحتياج العمومي، كما يتكفل أيضاً بكراء الأراضي لفترات طويلة للفلاّحين مع وعد بالبيع[3].

وأصدر نصاً قانونياً يتم بموجبه إلغاء نظام الخمّاسة، واقترح نظام "المناصفة" المعمول به في فرنسا. كما اقترح إنشاء مؤسسات لتقديم قروض فلاحية، مع العمل على تثمين المزروعات المروية[4].

2- الإصلاح الصناعي:

تضمن مشروع "جاك سوستال" محورا تحت عنوان "تصنيع الجزائر"، أهم ما جاء فيه تخفيض سعر الطاقة الكهربائية، وذلك إما بدمج مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر (E.G.A) في مؤسسة كهرباء فرنسا، وتوحيد الأسعار في كافة أنحاء فرنسا والجزائر، وإما بتحرير مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر من التكاليف المالية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. وقد أعطى "سوستال" الأولوية للطريقة الأولى وهي دمج المؤسستين، بحيث سبق وأن قام بنفس الإجراء في ميدان السكك الحديدية بالجزائر

[1]- نفسه، ص 133.

[2]- نفسه، ص 134.

[3]- نفسه، ص 135.

[4]- نفسه.

عندما أدمجها بالسكك الحديدية بفرنسا، وإدماجه للبنوك وإصدار للعملة وإلغاء ما كان يعرف "فرنك الجزائر"[1].

كما قرر إنشاء "محافظة للتصنيع" تكون على اتصال مباشر ويومي مع الأوساط المهنية والوزارات وذلك بهدف تفعيل مبدأ لا مركزية الصناعات الفرنسية في الجزائر[2].

3-اجتماعيا وثقافيا:

تضمن مشروع سوستال مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والثقافية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تمكين المسلمين الجزائريين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى حكراً على الأوروبيين.
- تكثيف المساعدات الاجتماعية التي من شأنها تخلق الارتياح والرضى عند غالبية سكان الجزائر.
- فتح أبواب التكوين المهني أمام أبناء المسلمين الجزائريين.
- تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية باعتبارها – حسب وصفه – تشكل مطلباً ملحاً تنادي به جموع الجماهير.
- فصل الدين عن الدولة.
- محاربة الأمية[3].

المتمعن في فحوى مشروع "سوستال" سيلاحظ أنه كان يعتقد أن الثورة الجزائرية هي ثورة خبز، وأن تحسين الأوضاع الاقتصادية للجزائريين ستجعلهم يتخلون عن الثورة خاصة بعد الاحتضان الشعبي لها منذ الفاتح من نوفمبر 1954م.

8-موقف الكولون وجبهة التحرير الوطني من مشروع جاك سوستال:

أ- موقف الكولون:

[1]- نفسه، ص 142.

[2]- نفسه.

[3]- غربي الغالي، مرجع سابق، ص 129.

اعترض غلاة الكولون مشروع "جاك سوستال" واعتبروه "مكافأة للتمرد"، وبدأوا ينظمون حركات احتجاجية تزعمتها أسماء بارزة مثل "بونك كريفو" (Bonque Crévaux) رئيس بلدية فيلبفيل (سكيكدة)، ومدير مجلة (Préstige Français)، وبوابي بانس (Boyer Banse) وروبير مارتل (Robert Martél) وغيرهم الذين استغلوا قاعدة التنظيم المعروف بـ "الاتحاد الشمال الإفريقي" (U.F.N.A) ورموا بها كحركة مناوئة لمشروع الوالي العام[1].

كما قدم الرئيس "لاكير" (Lacquiére) اقتراحا مخالفا لمشروع "سوستال"، أهم ما جافيه:

- توسيع الانتخابات الخاصة بالأوروبيين لتمكين المسلمين من الدخول إليها، والاستغناء عن نظام الانتخاب الموحدة.
- تعويض منصب الوالي العام في الجزائر بنمصب وزير مقيم، يساعده كاتبين للدولة، أحدهما يتكفل بشؤون الأوروبيين، والآخر بالمسلمين.
- تأسيس مجلس للجزائر يعين أعضاءه من طرف الجمعية الجزائرية.[2]
-

موقف جبهة التحرير الوطني:

الإصلاحات الفرنسية في نظر جبهة التحرير الوطني كان قد تجاوزها الزمن، فإلى جانب إدراكها بأن المشروع مجرد مناورة فقط، فإنها قد رسمت طريقها وحددت أهدافها بدقة في بيان أول نوفمبر، ولعلّ ما يبرز عدم تأثير هذا المشروع على مسار الثورة الجزائرية، هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م.

الخلاصة:

مما تقدم نستنتج بأن الثورة التحريرية كانت نتيجة حتمية لسياق تاريخي صعب عاشته الجزائر منذ أواخر الأربعنيات من القرن الماضي، وقد تباينت المواقف ازائها بين محتضن لها (الشعب) وبين المتردد والرافض (الأحزاب السياسية)، أما بالنسبة لفرنسا فقد عملت منذ البداية على القضاء عليها

[1]- أعراب، المرجع السابق، ص 156.
[2]- نفسه، ص 157.

متخذة جملة من الإجراءات التي تراوحت ما بين العنف والقمع، وبين سياسة الإغراء وذر الرماد في العيون (مشروع جاك سوستيل) .

المحاضرة الثالثة

هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م: (الأسباب الأهداف والنتائج)

المقدمة:

تعد هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م بمثابة "النفس الثاني" للثورة التحريرية، وذلك بالنظر إلى سياقها التاريخي، فجاءت نتيجة لمجموعة من الظروف عاشتها الثورة بعد مرور سنة من الاندلاع. وقد عبّر هذه الهجمات على شعبية الثورة وتلاحم الشعب بكل أطيافه مع جبهة وجيش التحرير الوطني، فما هي ظروف وأسباب عمليات الشمال القسنطيني وهل حققت أهدافها المسطرة.

1-ظروف وأسباب هجومات الشمال القسنطيني:

كانت هجمات الشمال القسنطيني نتيجة حتمية لمجموعة من الظروف، تتمثل أساساً في الوضع الصعب الذي كانت تمر به الثورة التحريرية بعد سنة من الانطلاق، خاصة المتعلقة بنقص الأسلحة في الكثير من المناطق، وسقوط الكثير من القادة إما استشهاداً أو اعتقالاً، فاستشهد قائد المنطقة الأولى "ديدوش مراد" يوم 18 جانفي 1955م، مما جعل المنطقة الثانية حسب شهادة "بن طوبال" تعيش "فترة بدون اتصالات ولا توجيه، وأصبح شغلنا الشاغل كيف نواصل المنطقة الثانية الكفاح المسلح وتبرمج العمليات العسكرية لأنه حتى الوثائق والاستمارات التي نجت من يد العدو أصابتها المياه وأتلفت بعضها"[1].

كما اعتقل قائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد" في 13 فيفري 1955م، و"رابح بيطاط" قائد المنطقة الرابعة في 24 مارس 1955م، وبذلك فقدت الثورة ثلاثة من قادتها الخمس الأوائل، ولم يبق سوى "كريم بلقاسم" قائد المنطقة الثالثة، و"العربي بن مهيدي" قائد المنطقة الخامسة، وهذا ما شجع الاستعمار على البحث عن كل السبل العسكرية والأمنية والسياسية والدعائية للقضاء عليها[2].

وقد شهدت بدايات 1955م تعيين الحاكم العام "جاك سوستال" الذي زاوج بين سياسة الترهيب والترغيب كما رأينا في المحاضرة السابقة، وحاول بواسطة مشروعه (مشروع سوستال) أن يفصل الشعب عن الثورة.

وفي 3 أفريل تم التصويت على قانون "الطوارئ" في الجزائر من طرف المجلس الوطني الفرنسي، والذي طبق بحذافره في منطقة الأوراس لأن فرنسا كانت تعتقد بأن قلعة الثورة هي منطقة الأوراس دون غيرها من المناطق، وبذلك أصبحت الأوراس تعاني تضيقاً خانقاً، فجاءت هجمات الشمال القسنطيني لتخفف الضغط عليها، خاصة بعد استلام قيادة المنطقة الثانية رسالة من "شيهاني بشير" يدعوهم إلى ضرورة العمل من أجل تخفيف الضغط على المنطقة[3].

---

[1]- شهادة لخضر بن طوبال حول هجومات الشمال القسنطيني، في: مجلة أول نوفمبر، ع52، ع52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981م، ص 40.

[2]- محمد لحسن زغيدي، "هجومات 20 أوت 1955م وأبعادها"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 1، 30 جوان 2017، ص 96.

[3]- على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 84.

وفي 19 ماي 1955م قرر مجلس الوزراء الفرنسي استدعاء الاحتياطيين لأرسالهم إلى الجزائر، حيث تم استدعاء المجندين في سنتي 1953م و 1952م، وتم تمديد الخدمة العسكرية إلى 27 شهراً، وبذلك ارتفع عدد الجيوش الفرنسية العاملة في الجزائر إلى ما يقارب 2000 ألف جندي. لذلك فكر قادة الثورة في إيجاد حل لهذه الظروف[1]، فيذكر "الشاذلي بن جديد" أن الجيش الفرنسي منذ بداية 1955م قد شرع "في تنظيم عمليات تمشيط ضخمة خاصة في الأوراس، وفي الحدود الشرقية في تونس حيث كنا ننشط حشد الجيش الفرنسي في النصف الأول من 1955م قوات ضخمة تتشكل من ثلاث فيالق للمظليين وفيلق للقناصة الجزائريين وكتيبة من اللفيف الأجنبي ...بالإضافة إلى فرق القومية الجزائريين ..."[2].

2-الأهداف:

تندرج هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م في إطار ربط الشعب بالثورة، والعمل على إجهاض مناورات الإدارة الاستعمارية خاصة مشروع الحاكم العام "جاك سوستيل" التي بدأ الجنرال "بارلونج" (Parlange) تطبيقها في منطقة الأوراس، ويرجع تفطن "زيغود يوسف" إلى ذلك بعدما بعث له "البشير شيهاني" (الشيخ مسعود) رسالة في جوان 1955م، فصّل فيها استراتيجية مواجهة مخطط سوستيل، وهذا بعد عثوره على هذا المخطط ضمن وثائق "ديبي" (Dupuy) الحاكم المدني لبلدية "قنتيس" المختلطة بعد القضاء عليه في كمين محكم في ماي 1955م[3].

وفي إطار مواجهة مخططات الإدارة الاستعمارية، وضعت قيادة الشمال القسنطيني بنك أهداف منها استهداف شخصيات سياسية وإصلاحية في مدينة "قسنطينة" دخلت في اتصال مع جاك سوستال[4].

ويذكر كذلك العقيد "لخضر بن طوبال" أن "زيغود أخبره أن الهدف الرئيسي هو رفع معنويات الشعب بعد الإحباط والتململ الذي أصابهم، لذلك كان لا بد من هجمات قوية واسعة في وقت

---

[1]- نفسه، ص 98.

[2]- الشادلي بن جديد، مذكرات الشادلي بن جديد، الجزء الأول: ملامح حياة 1929- 1979م، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر 2011م، ص 70.

[3]- عمار علاّوة، "هجمات 20 أوت 1955م في مدينة قسنطينة من خلال الأرشيف الأمني الفرنسي"، جريدة النصر 21 أوت 2021م.

[4]- نفسه.

واحد لرفع معنويات الشعب، وتبليغ رسالة إلى مختلف مناطق الثورة الأخرى بإمكانية شن هجمات واسعة في وقت واحد، وأخيرا الخروج من العزلة التي تعاني منها منطقة الشمال القسنطيني[1].

وقد أختير يوم 20 أوت لأنه يوافق الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي " محمد الخامس" (20 أوت 1953م)، حسب ما جاء في مذكرات "بن طوبال": "حتى يشعر المغاربة أننا نقاتل لنفس الأسباب"[2].

ومن بين الأهداف التي سطرت كذلك، تدويل القضية الجزائرية، إذ يذكر زيغود على لسان "بن طوبال: " يجب أن تتجاوز المشكلة الجزائرية حدود التراب الجزائري ...إذا لم يخرج صوتنا وسمع في الخارج سنختنق وسنخسر المعركة"[3]، خاصة وأن انعقاد دورة جمعية الأمم المتّحدة على الأبواب.

ومن أهداف الهجوم كذلك رفع الحصار على منطقة الأوراس، وتكسير التعتيم الإعلامي الاستعماري الذي ضل يدعي بأن الثوار مجموعة من قطاع الطرق والخارجون عن القانون الذين لا يمثلون سوى أنفسهم، وأن القضاء على هذه المجموعات سيتم في وقت قريب[4]

3-التخطيط وتنفيذ الهجومات:

يتعتبر "زيغود يوسف" المخ المدبر للهجات، الذي استدعى قادة المنطقة الأولى لحضور اجتماع في جويلية 1955م، ثم تلته اجتماعات أخرى، آخرها اجتماع 5 – 6 أوت 1955م، في منطقة تدعى "زمان" بين سكيكدة والقل، ويذكر "بن طوبال" أنه حضر الاجتماع مع زيغود و "مصطفى بن عودة" و "وعمارة العسكري" المدعو "بوقلاز"، وبعد أن تدارسوا الوضع العام في الجزائر، أكد لهم "زيغود" أنه لا خيار لهم إلا تنفيذ هجمات كبرى في كل مدن الشمال القسنطيني يشارك فيها حتى المدنيون[5].

---

[1] -Daho Djerbal, Lakhdar Bentobbal, Mémoires de l'intérieur, Chihab éditions, Algérie, 2021, p 234.

[2] - ibidem.

[3] - ibidem.

[4] - الأخضر بوطمين، "يوم المجاهد: ذكرى شمولية الجهاد ووحدة التنظيم"، مجلة أول نوفمبر، ع 51، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص 6.

[5] - Djerbal, op-cit, p p 232-233.

وقد حدد الجدول الزمني للهجمات بثلاثة أيام (20- 21- 22 أوت 1955م)، ففي 20 أوت 1955م يتم فيها الهجوم على المدن بواسطة الجنود والشعب، يوم 21 أوت تقام فيه الكمائن، وفي 22 أوت يعدم فيه الخونة. وقد حددت لائحة للأسماء المستهدفة، وهم "علاّوة عباس" من حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وهو عضو المكتب الوطني، وشقيق فرحات عباس، و"الشريف بن الحاج سعيد" محامي وعضو المجلس الجزائري، و "الشيخ عباس بن الشيخ الحسين" عن جمعية العلماء المسلمين، والدكتور "محمد الصالح بن جلول"، والمحامي "أحمد" عن فيدرالية المنتخبين، والشيخ "عبد العالي لخضري"، والقاضي بول (Le juge Paul)[1].

وبعدها عقد اجتماع آخر في "الكدية" دوار المجاجدة حضره "زيغود يوسف" ومساعدوه في الناحية الثانية: "صالح بوبندير"، "إسماعيل زيقات"، "بشير بوقادوم"، "شيبوط إبراهيم"، "مسعود بوجريو"، و"علي كافي"[2]. ثم وقع اجتماع موسع حضره جميع جنود وضباط المنطقة، وسعياً لتوسيع العمليات أرسل "زيغود" برسالتين إلى المنطقة الأولى، والثالثة يدعوهما إلى القيام بعمليات منسقة، غير أن مبعوث الأوراس وصل مع استشهاد "بشير شيهاني"، ومبعوثا منطقة القبائل وقعا في قبضة عناصر مصالية وقتلا حسب ما ذكره علي كافي[3].

لقد وزعت المسؤوليات وتكفل كل مسؤول ناحية بإنجاح المهمة في منطقته إعدادا وتنفيذا، حيث كلف كل من "إسماعيل زيقات" و"عمر بوالركايب" و"محمد مهري" بالإشراف على ناحية سكيكدة، وتولى "عمار شطايبي" المسؤولية عن ناحية القل، وأشرف "بن طوبال" و"مسعود بوعلي" على تنفيذ العمليات بناحية الميلية، في حين اختار "زيغود" أن يشرف بنفسه على تنظيم الهجمات العسكرية بمدينة قسنطينة ونواحيها، أما منطقة السمندو (زيغود يوسف حاليا) فقد أوكلت المهمة فيها إلى عدد من المسؤولين منهم "بشير بوقادوم" و"عبدالمجيد كحل الرأس"، وفي ناحية قالمة كل من سي الساسي ويوسف علي لمويس. تلقى هؤلاء الجنود والضباط الأوامر يوم 18 أوت وهي أن يتكلف كل مجاهد من اصطحاب جمع من المواطنين المدنيين تابعين للناحية المتواجد بها، شرط أن يكونوا شجعان ملتزمين ووطنيين وقد سبق لهم النضال السياسي في صفوف الحركة الوطنية[4].

---

[1]- غلاوة عمار، المرجع السابق.

[2]- كافي، المصدر السابق، 84.

[3]- نفسه.

[4]- عثمان بن الطاهر، "هجوم 20 أوت 1955م بمجاز الدشيش"، مجلة أول نوفمبر، ع52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981م، ص 22.

وبعد تخطيط محكم شنت عمليات شاملة مست العديد من مدن الشمال القسنطيني، وتمت في وضح النهار، حيث ضبط توقيتها في الساعة منتصف النهار ليوم السبت 20 أوت 1955، وتم توزيع المهام بين الجنود والفدائيين والمسبلين[1].

وقد نفذت الهجمات بنجاح في أغلب هذه النواحي، وأخذت العدو على غرة فجعلته يندهش لحجم ومفعول هذه العمليات العسكرية، ففي مدينة سكيكدة شن المجاهدون والمدنيون عدة هجمات على المراكز العسكرية والاقتصادية للعدو، وهوجمت ضيعات المستوطنين بحماس منقطع النظير، ووقعت مواجهات في عدة نقاط من المدينة، منها الهجوم على مقر الثكنة العسكرية الذي استمر لخمس ساعات، والهجوم على مطار المدينة، ونظم هجوم آخر على منجم الحديد ومقلع الرخام في فلفلة شارك فيه العمال الجزائريون بالمنجم، وهجوم آخر على قرية العالية[2]، وفي مدينة القل تمكن المهاجمون من السيطرة على المدينة لساعات واضطر الجيش الفرنسي لطلب النجدة، وفي مدينة الحروش رصدت عدة أهداف هجومية منها الهجوم على دار العدالة[3]، وكان الهجوم على سيدي مزغيش مدويا وأدى إلى إحراق بعض مزارع المستوطنين، وهوجمت قرية رمضان جمال من أربع جهات، وقتل ثلاث من رجال الدرك ومستوطنين[4].

وفي ناحية الميلية شنت عدة هجمات على مشارف المدينة بهدف السيطرة عليها، وقد نجح كمين المجاهدين في الإيقاع بحاكم الميلية، ونصب كمين آخر في طريق حمام بني هارون. وفي ناحية جيجل وقعت عدة هجمات على مراكز العدو، ومنها الهجوم على الطاهير، ولفتت مدينة قسنطينة الأنظار بحكم خطورة العمليات التي شنها الثوار ومنها اغتيال بعض الشخصيات الفرنسية البارزة، حيث تعرض عميد الشرطة للاغتيال وتسعة عسكريين ومستوطن، كما تعرضت مراكز الجندرمة ومقار الشرطة بالخروب وعين عبيد للهجوم.وأما ناحية قالمة فكانت الهجمات بها ناجحة

---

[1] – كافي ، المصدر السابق، ص 83.

[2]– عثمان بن الطاهر،"هجوم 20 أوت 1955 بسكيكدة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 45، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1980، ص 19 وما بعدها.

[3] – عثمان بن الطاهر، هجوم 20 أوت 1955 بالحروش، مجلة أول نوفمبر، العدد 47، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1980، ص 36 وما بعدها.

[4] – عثمان بن الطاهر، "هجوم 20 أوت 1955 بسيدي مزغيش"، مجلة أول نوفمبر، العدد 46، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1980، ص 27 وما بعدها.

ومؤثرة على الفرنسيين، فقد هجم الثوار والمدنيون في سيل جارف على بلدة وادي الزناتي، وعرفت مدينة قالمة هجوما كاسحا يوم 21 أوت، ووقعت هجومات أقل عنفا في عزابة وعنابة[1].

وتواصلت العمليات العسكرية كما هو مخطط لها لمدة ثلاث أيام، وخلفت هذه العمليات الهجومية خسائر كبرى في صفوف القوات الفرنسية والمستوطنين، فقد قتل عدد من الفرنسيين، وتعرضت المراكز الفرنسية الحيوية ومزارع المستوطنين للإتلاف والتخريب، ولا توجد إحصائيات دقيقة عن الخسائر البشرية، ويمكن القول أنها تجاوزت المائتي قتيل، وان كانت الإدارة الفرنسية لم تقدم حينها سوى رقم 123 قتيل[2].

وأما بخصوص خسائر الطرف الجزائري البشرية فإنه من الصعوبة بما كان تحديدها، وقد كانت ردة الفعل الفرنسية قوية فعرضت الجزائريين للتقتيل الجماعي، وردمت مئات الجزائريين في مطامر سرية، وقد قدر عدد الذين قتلوا جماعيا في الملعب البلدي بسكيكدة لوحده ألف وخمسمائة رجل، وقد تواصلت اعتداءات المستوطنين الشرسة على السكان لأسابيع وأخذت طابعا ثأريا، وتوضح شهادة علي كافي أن قيادة المنطقة قامت بإحصاء هذه الخسائر عقب الهجومات وقدرتها ما بين اثني عشر ألف وثلاثة عشر ألف شهيد، وتذكر بعض المصادر الفرنسية أن عدد القتلى قد يكون وصل الى 15 ألف شخص، وينقل الباحث "ألستر هورن" شهادة أحد الجنود الذي كان شاهدا على ما ارتكب من جرائم بسكيكدة، حيث يقول:" إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق... وكان قادتنا يجددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم، وظللنا مدة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة الأوتوماتيكية نقذف النار على الجميع. بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الأسرى، وفي الغد على الساعة السادسة صباحا أمطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم أطلق الرصاص، وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة"[3]، ويبدوا أن ردة الفعل الفرنسية كانت عنيفة، ومع ذلك فان الخسائر المسجلة في صفوف الجزائريين ما كانت لتقلل من أهمية العمليات البتة.

3- نتائجها:

---

[1] شهادات المجاهدين، وجريدة لاديبيش دو كوسطنتين، (La Depeche de Constantine) عدد يوم 24. 8 . 1955

[2]-Le Monde, du 2 -9- 1955

[3] -Alistair Horne, Histoire de la guerre d Algerie, traduit yves du guernt, Albin Michel, Paris, 1987, p-p125- 126

لقد أعطت هجومات 20 أوت نتائج مهمة، غيرت مجرى الأحداث، وعمقت الثورة في صفوف الجماهير، وثبتت استمرارية الثورة بنفس جديد. قال إيف كوريار: "دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشطة، الأقنعة ستسقط والسياسات ستتطور، من الآن فصاعدا سيكون هناك"ما قبل وما بعد 20 أوت" ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

أ- النتائج العسكرية:

- تأكيد الطابع الثوري والحربي لجيش التحرير الوطني، فقد ظهر الجيش منظما بلباسه العسكري، وهو يهاجم الثكنات ومراكز الأمن، ويوجه المسبلين والمتطوعين في مسرح الأحداث. وقد شاهدت الصحافة العالمية هذه الحقيقة ماثلة للأعين، مما أبطل مقولة الاستعمار أن المسألة مجموعة من الفلاقة والخارجين عن القانون.
- التحقق من قوة جيش التحرير الوطني وقدرته على ضرب المصالح الاستعمارية في المكان والزمان الذي يحدده، وبذلك تبخرت فكرة إخماد التمرد في الأشهر الأولى.
- توسيع نطاق العمليات العسكرية القوية ضد الاستعمار في مناطق لميكن يحسب لها حسابا، مما جعله يفك الحصار المضروب على منطقة الأوراس، ويشتت قواته عبرا لمناطق طلها؛ بل أجبرت قادة جيشه على تغيير استراتيجياته العسكرية لتتماشى مع التطور السريع للثورة[1].
- إصابة القوات الفرنسية بالخيبة والذهول من القوة التي جوبهت بها في وضح النهار، وقد أثر هذا على نفسية الجنود، خاصة جنود الاحتياط، فانتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب، فقد تمرد أكثر من 400جندي ثم 200 جندي من فرقة المدفعية رقم 451 :في كنيسة " سان سفيران "ووزعوا منشورات أعلنوا فيها عن معارضتهم للسياسة الفرنسية في الجزائر. كما قاموا بعدة مظاهرات عبروا فيها عن رفضهم للتجند والالتحاق بالجزائر، مثل المظاهرات التي حدثت في "محطة ليون" Gare de Lyon في باريس في 11 سبتمبر 1955م، حيث قام الجنود الاحتياطيون في سلاح الطيران البالغ عدد 600 الذين تم استدعاؤهم بتفعيل أجهزة الأنذار حتى لا يسير القطار، ورفض آخرون الذين بقوا على المنصات الصعود إلى الطائرة، كما انتشرت بينهم

[1]- بيتور علال، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني- من 1 نوفمبر 1945 إلى 20 أوت 1956م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجزائر 2007- 2008م، ص 194.

صيحات معادية للتدخل في الجزائر والمغرب، ومن الشعارات التي ردّدت "الجزائر للجزائريين"، و "المغرب للمغاربة"[1].

– تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة، فقد أعطى 20 أوت للعمل العسكري دفعا قويا، وخلف استجابة كبيرة لامثيل لها، فقد التحق عدد كبير بالجبال في الأيام الموالية للهجوم، فقد بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بعد الهجوم 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل، وكثر عدد الراغبين في الانضمام ،مما جعل المسؤولين في الثورة يضعون شروطا يجب تنفيذها على كل راغب في الالتحاق بصفوف المجاهدين.

– إمتداد العمل الثوري الى المنطقة الخامسة–الغرب الجزائري– .

– نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى القرى والمدن وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد :فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف حتى لا تختنق الثورة.

ب– النتائج السياسية:

- حطمت هجومات 20 أوت 1955 الحصار الإعلامي الفرنسي الغربي الامبريالي المضروب على القضية الجزائرية، حيث أصبحت الثورة الجزائرية تحتل الصفحات الأولى في الجرائد العالمية بالخط العريض.
- وضع الهجوم حدا للمشككين والمترددين في نجاح الثورة، لذلك بدأ فرحات عباس يحث المنتخبين المسلمين على الاستقالة من مختلف المجالس والالتحاق بالثورة، وذلك قبل أن ينتقل إلى القاهرة ويعقد ندوة صحفية يوم 25 أفريل 1956م ويعلن أثناءها عن التحاقه رسمياً بالثورة. كما حلت جمعية العلماء نفسها وانظم أعضائها رسميا للثورة منذ 12 فيفري 1956م[2].
- عززت التضامن بين الشعبين الجزائري والمغربي ، فقد وقعت أحداث مماثلة في المغرب، في نفس اليوم والفترة، قتل فيها 118 أوربي حسب التصريحات الرسمية. وقد دفعت هذه

[1] - Quemeneur Tramor. « Les manifestations de rappelés contre la guerre d'Algérie. Contestation et obéissance. 1955-1956 », In: Outre-mers, tome 88, n°332-333, 2e semestre 2001. collectes et collections ethnologiques : une histoire d'hommes et d'institutions, pp.410-411.

[2]– بوطمين، المرجع السابق، ص 7.

الأحداث إلى فتح المحادثات بين الطرف الفرنسي والطرف المغربي يوم 22/ 08/ 1955م.

- أعطت دفعا قويا لممثلي جبهة التحرير الوطني، في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا للدول الأفرو _آسيوبة، مما جعل جميع الوفود تندد بما وقع وتتضامن مع القضية الجزائرية، وتسعى لتسجيلها في الدورة العاشرة لمنظمة الأمم المتحدة.
- تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لمنظمة الأمم المتحدة بأغلبية صوت واحد 28 : مقابل 27 وغياب 05 أصوات .وهذا أهم نصر حققته جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة، ويعبر عن هذه الأهمية انسحاب الوفد الفرنسي من الاجتماع. وقد صريح الحاكم العام " جاك سوستال"بقوله: "إن ما وقع في نيو_ يورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني"[1].

3- رد فعل الاستعمار:

أ- عسكريا:

- تعميم القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين في مختلف مدن وقرى المنطقة، ففي مدينة سكيكدة شهد الملعب البلدي عليات القتل والدفن الجماعي الذي راح ضحيته أكثر من 1500 شهيد، إضافة إلى مجازر أخرى في "عين عبيد"، و"الخروب" وغيرها من القرى والمداشير، حتى بلغ عدد الشهداء حوالي 12 ألف شهيد[2]، وقد وثق "أوساريس" بشاعة المجزرة، في سكيكدة، يقول أوساريس أنه تكفل شخصياً بقتل كل من تم القبض عليهم، أثناء هجومات الشمال القسنطيني بعد أن قام بصف السجناء "سواء منهم "الفلاقة" أو العمال المسلمين الذين ساعدوهم في جرائمهم"[3]. كما يذكر أنه قام بعمليات قتل عشوائي

---

[1]- بيتور، المرجع السابق، ص 201.

[2] - Meynier Gilbert. Raphaëlle Branche, « Algérie, 20 août 1955. Insurrection, répression, massacres » , In: Raison présente, n°180, 4e trimestre 2011, p142.

[3]- بول أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957- 1959م، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2008م، ص 55.

أخرى، فيقول: "... لقد تمت عمليات قتل أخرى بأمري بعد معركة سكيكدة، وقمنا بإلقاء القبض على حوالي ألف وخمسمائة رجل، لقد كانوا متمردين ألقي عليهم القبض من يومها أو بعد غد، وقمنا بتجميعهم في ساحة كبيرة" ... وبعد عملية الاستنطاق والحصول على ما يمكن الحصول عليه من معلومات ... قمت بتعيين فرق متكونة من ضباط الصف، وأصدرت لهم الأوامر للإجهاز على السجناء ..."[1].

- تعزيز القوات العسكرية الفرنسية بتعداد ومعدات حربية إضافية، وتعميم إقامة مكاتب الشؤون المختصة SAS (التي تأسست في مطلع 1955م) على جميع أنحاء القطر الجزائري، ويقوم هذا الجهاز بمحاولة استمالة السكان المدنيين وذلك عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ومساعدتهم على تحسين مستواهم المعيشي والحصول منهم على معلومات تخدم الجيش الفرنسي ضد الثورة[2].

ب- سياسياً:

رفع شعار الامتزاج الكلي الذي لخص محتواه السيد "إدغار فور" رئيس مجلس الوزراء الفرنسي يوم 25 سبتمبر 1955م بقوله: "...ليس هناك من اختيار نسعى إليه وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا ... إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر...". والعمل على استخدام الورقة المصالية باعتبار أن هذه الحركة ظلت مناوئة لجبهة التحرير الوطني وكان أول من لجأ إليها "جاك سوستيل" الذي قال للأستاذ "لويس ماسينو" في نوفمبر 1955م "سيكون مصالي ورفتي الأخيرة".

الخلاصة:

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن هجمات الشمال القسنطيني كانت منعرجاً حاسماً في تاريخ الثورة التحريرية، فعبّرت عن تلاحم الشعب بالثورة، ونسفت ادعاءات فرنسا القائلة بأن الثوار هم فلاقة وقطاع طرق وإرهاب، وأن الشعب الجزائري بريء من أعمالهم. كما أعطت هذه الهجمات درساً للمشكين والمترددين من الجزائريين خاصة السياسيين منهم، ففي 1 جانفي 1656 أعلنت

[1]- نفسه، ص 56.

[2]- زغيدي، المرجع السابق، ص 109.

جمعية العلماء المسلمين الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، وبعدها قام فرحات عباس بحل حزبه والالتحاق بالثورة كما التحق الكثير من المركزيين بالجبهة. وبفضل الهجمات أدرك الاستعمار أن الثورة الجزائرية ثورة شاملة لكل التراب الوطني ولا تقتصر على الأوراس فقط.

ولعلّ أكبر نصر حققته الهجمات هو الصدى الدولي الذي حققته، وذلك بفضل الصور الحية التي أوصلها الصحفي الفرنسي الذي كان يعمل لصالح الشركة السينمائية الأمريكية Foxe Movietone "شاسان جورج" (Chassane Georges)عن مجزرة عين عبيد يوم 23 أوت 1955م، فوصلت الصورة إلى مقر هيئة الأمم المتحدة واعترفت فرنسا بحقيقتها وادعت بأنه عملا معزولا من بعض أفراد الدّرك.

المحاضرة الرابعة:

المنظمات الجماهرية ودورها في الثورة

1955 –1656

"اتحاد الطلبة واتحاد العمال أنموذجا"

المقدمة:

راهنت الثورة الجزائرية منذ البداية على الشعب بكل شرائحه الاجتماعية، ولكي يكون الشعب أكثر فعّالية في دعمه للثورة ، عمدت الثورة إلى تأطيره في تنظيمات جماهرية، كانت بمثابة أذرع لجبهة التحرير الوطني على المستوى الداخلي والخارجي، ولعلّ من أبرز التنظيمات التي ساهمت في الثورة التحريرية مساهمة فعّالة، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، فما هي ظروف تأسيسهما؟ وما هي مظاهر دعمهم للثورة التحريرية؟.

أولا: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:

مما يجب الإشارة إليه في البداية هو أن الطالب الجزائري ظل وفياً لقضايا وطنه منذ بداية الاحتلال، فطلبة الزوايا شاركوا في المقاومات الشعبية، وارتبط اسم الطالب كذلك بتاريخ الحركة الوطنية من خلال نشاط جمعية: الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا سنة منذ 1919م. أما خلال الثورة فالكثير من الطلبة لبوا نداء الفاتح من نوفمبر 1954م، غير أن الطلبة أصبحت مساهمتهم أكثر فعّالية لما أسس "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955م، بإيعاز من جبهة التحرير الوطني، لأن ذلك يسير في الإطار العام لتوجه جبهة التحرير الوطني وخططها الرّامية إلى تعبئة الشعب الجزائري بكافة شرائحه وطبقاته لمساندة ونصرة القضية الوطنية. وهذا ما أورده "صالح بن قبي" في شهادته، عندما قال بأن الاجتماع التأسيسي في جويلية 1955م كان من ورائه "بن يوسف بن خدة"[1]، وكان مقره مدينة الجزائر بمحاذاة جامعة الجزائر، واقترح خلال الاجتماع التأسيسي " أحمد طالب الإبراهيمي" كأول رئيس للاتحاد.

وإن كانت مبادؤه تتمحور حول الدفاع عن مصالح الطلبة الجزائرية سواء في جامعة الجزائر أو في الجامعات الفرنسية، فإن كذلك من مبادئه ربط مصير الطلبة بمصير الأمة الجزائرية الكفاح لإزالة الحواجز البسيكولوجية المتمثلة في عقدة التفوق التي غرستها الجامعة الفرنسية في نفسية الطلبة الجزائريين لإبعاده عن الواقع ومعاناة وطنه، إدماج الاتحاد في محرك الثورة فكريا و سياسيا و عسكريا[2] .

1-موقف الاتحاد من سياسة فرنسا:

عمل الاتحاد على تحسيس الرأي العام الفرنسي و العالمي بما يرتكب في الجزائر و خاصة على اثر المذابح التي اقترفت في ملعب سكيكدة بعد هجوم 20أوت 1955 ،كما توجه الاتحاد إلى

[1]- مداخلة صالح القبي خلال الملتقى الوطني الأول حول الطلبة الجزائريين بالمكتبة الوطنية بالحامة ما بين 18/17 ماي 1998 .

[2]- احمد مريوش، الحركة الطلابية ودورها في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2004- 2005م، ص 322.

الحكومة الفرنسية بمذكرة يطالب من خلالها الكف عن سياسة الترهيب التي تمارس على الطلبة و التي تعدت أحيان إلى فعل الاغتيال و التعذيب من دون سبب يذكر .

كما انتهج الاتحاد وسائل الرفض السلمية تجاه السياسة الفرنسية ،و دلك لتعزيز الثورة معنويا وكسب الود من المتعاطفين مع الثورة ،ولذلك قرر الاتحاد في 20 جانفي 1956 الإعلان عن الإضراب عن الطعام و الدروس ليوم واحد. واستهدفوا من دلك إنذار فرنسا و تراجعها عن سياسة التقتيل تجاه الجزائريين ،وهكذا ارتسمت المعالم الوطنية للاتحاد ، وقد أشار إلى ذلك أحمد طالب الابراهيمي بقوله: " إذا كان هناك اكره أو ضغط يمارس على الطلاب المسلمين الجزائريين فهو ضغط ضميرهم عليهم الذي أبى أن يقف وقفة المتفرج على آلام شعبه ، بل أملى عليهم التضامن على آماله و أمانيه و المساهمة في كفاحه المشروع . وللمرة الأخيرة نؤكد على أمر هام وهو إذا كانت كلمة العصاة أو الخارجون عن القانون نعني بها أناس يطالبون بحقهم في الحرية ،الذين يكافحون من أجل كرامتهم وحقهم في العيش فالمسلمون الجزائريون بما فيهم إخوانهم الطلاب كلهم عصاة أو خارجون عن القانون ..." [1].

2-إضراب 19 ماي 1956م:

من أبرز المحطات النضالية لاتحاد الطلبة الجزائريين إعلان إضراب 19 ماي 1956م، الذي عبّروا فيهم عن تضامنهم المطلق مع جبهة التحرير الوطني، إذا ضحوا بمستقبلهم الدراسي والتحقوا بالثورة، وقد تذرع الطلبة الجزائريون بعدة أسباب للإعلان عن إضرابهم، منها التسمم الغذائي الذي حدث بثانوية بن عكنون في مارس 1956م، وكذلك اغتيال الكاتب "رضا حوحو" الأمين العام لمعهد بن باديس، وكذلك اقتحام بعض الطلبة من غلاة الكولون لجامعة الجزائر تنديدا بتعليمة "روبرت لاكوست" التي نصت على المساواة في الوظائف بين الطلبة الأوروبيين والطلبة المسلمين في الجزائر. غير أن السبب الحقيقي من وراء الإضراب هو دعم الثورة التحريرية، إذ عقدت عدة اجتماعات تحضيرية للإعلان عن الإضراب آخرها اجتماع 18 ماي 1956م الذي تقرر فيه إجماع بشن إضراب شامل (مقاطعة الامتحانات والدراسة والالتحاق بالثورة)، ووضعت اللمسات الأخيرة لبيان الإضراب الذي وزع ليلة الإضراب يوم 19 ماي 1956م[2].

---

[1]- نفسه، 332 وما بعدها

[2]- سميحة دري، "الإضراب الطلابي 19 ماي 1956م من خلال شهادة بعض الطلبة الفاعلين"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج1، ع03، 10-06- 2015م، ص 108.

استجاب الطلبة في الجزائر للأضراب الذي شمل تلاميذ الثانويات، وطلبة الجامعات، وطلبة مراكز التأهيل الإداري الذي أنشأه "سوستيل" 1955م، ومن تلاميذ الثانويات مثلا الذين لعبوا دورا في إنجاح الإضراب "عمارة رشيد" و "مريم بلميهوب" زغيرهما. وبعد الإعلان عن الإضراب التحق الطلبة بالثورة في الجبال وزعوا على المناطق الثورية، وقدموا اسهامات كبيرة للثورة، خاصة في مجال الصناعات (صناعة المتفجرات)، وفي المجال الصحي، وفي مجال التعليم الحر، والمجال السياسي والديبلوماسي[1].

ثانيا: الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

في إطار استراتيجية جبهة التحرير الرامية إلى توظيف وتأطير كافة الشرائح الاجتماعية لصالح مشروع الثورة، جرت اتصالات عديدة بين قيادات الجبهة وبعض النقابيين الجزائريين مثل: "عيسات إدير"، أثمرت هذه الاتصالات على تأسيس "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في 24 فيفري 1956م، وبعد شهر من تأسيسه تمكن الاتحاد من استقطاب غالبية العمال الجزائريين، حيث أصبح يضم حوالي 110 ألاف منخرط [2].

4- نشاط الاتحاد الثوري:

عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن دعمه للثورة التحريرية منذ الإعلان عن تأسيسه، وهذا ما نلمسه من خلال احدى تصريحاته الذي جاء فيها: " نحن في الاتحاد العام للعمال الجزائريين نعتبر أن التحرر الوطني الجزائري هو الشرط الذي لا غنى عنه"، وتجسيدا لهذا المبدأ قام الاتحاد بسلسلة من النشاطات الثورية لعل أبرزها التنسيق مع لجنة التنسيق والتنفيذ في التحضير وتأطير إضراب مدينة الجزائر سنة 1957م كما سنرى في المحاضرات القادمة. ويمكن تقسيم دور اتحاد العام للعمال ونشاطه الثوري، إلى دور داخلي، وآخر خارجي.

أ- الدور الداخلي:

تمثل في جمع الاشتراكات والألبسة، ونقل تعليمات جبهة التحرير الوطني، وتوزيع المناشير، وتشكيل خلايا أساسية في الإدارات والهيئات، وبذلك أصبح اتحاد العمال من أهم أدوات النضال التي وظفتها جبهة التحرير الوطني.

---

[1]- نفسه، ص 111.

[2]- صالح حيمر، "النشاط الثوري للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالخارج 1956- 1962م"، مجلة الحوار المتوسطي، مج12، ع1، ماي 2021، ص 301.

ب- **الدور الخارجي**: يمكن حصر النشاط الخارجي للاتحاد في ما يلي:

- التمثيل بواسطة الوفود في الخارج والعمل على تدويل القضية الجزائرية.
- المشاركة في المؤتمرات النقابية في مختلف انحاء العالم.
- إنشاء وسيلة إعلامية للدعاية وتدويل القضية الجزائرية "العامل الجزائري" (L' ouvrier Algérien).
- التنسيق مع الاتحادات العمالية المغاربية بهدف تفعيل النشاط الثوري المشترك[1].

الخلاصة:

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن جبهة التحرير الوطني في إطار استراتيجيتها الشعبية وظفت كل فعاليات المجتمع الجزائري، وأطرته في شكل تنظيمات حتى تكون مساهمته مساهمة فعالة في المشروع الثوري. ويتضح هذا جليا من خلال الأدوار التي قام بها كل من الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين والاتحاد العام للعمال الجزائريين، فإلى جانب الأدوار الداخلية المتمثلة في الدعم المادي والمعنوي للثورة، والعمل السياسي والديبلوماسي، فكان لها عدة أدوار خارجية أبرزها تدول القضية الجزائرية، وكسر التعتيم الإعلامي والدعاية الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الخارج

المحاضرة الخامسة:

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: قراراته وانعكاساته على مسار الثورة

المقدمة:

رغم الجدل الحاصل حول مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات، إلا أنه يعتبر منعرجاً حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، والجدير بالذكر أن الدعوة إلى عقد مؤتمر تقييمي كانت في اجتماع 23 أكتوبر 1954م، إذ قررت مجموعة الستة تنظيم مؤتمر شامل بعد سنة من الإعلان عن تفجير الثورة في جانفي 1955م، غير أن الظروف الصعبة

[1]- نفسه، ص 304.

التي عرفتها الثورة عشية الاندلاع أجلت اللقاء إلى غاية أوت 1956م، ففيما تتمثل ظروف انعقاده؟، وما هي القرارات المنبثقة عنه؟ وكيف أثرت على مسار الثورة التحريرية.

8- ظروف وأسباب انعقاد مؤتمر الصومام:

عقد مؤتمر الصومام بعد سنة من هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م التي أدت إلى التحام الشعب بكل أطيافه بالثورة، وأقنعت كثير المترددين من مختلف تيارات الحركة الوطنية للالتحاق بجبهة التحرير الوطني، فبين خريف 1955م وربيع 1965م انظم إلى الجبهة أعضاء من اللجنة المركزية، وأعضاء من حزب فرحات عبّاس، وجمعية العلماء المسلمين، والتحاق الطلبة الجزائريين بعد إضرابهم التاريخي في 19 ماي 1965م. كما تشكلت اتحاديات جماهرية مساندة لجبهة التحرير الوطني، منها: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في 24 فيفري 1956م، برئاسة "عيسات أيدير"، و "اتحاد التجار الجزائريين" برئاسة "عباس التركي".

فاتساع نطاق الثورة وانتصاراتها الميدانية والعسكرية، جعلت من قادة الثورة يعجّلون في تجسيد فكرة الاجتماع أو المؤتمر الجامع، والخروج باستراتيجية جديدة تواكب هذه التطورات، خاصة في ظل تدويل القضية الجزائرية، حيث حققت انتصارا ديبلوماسياً في باندونغ في أفريل 1955م، وسجلت في الدورة العاشرة لهيئة الأمم في 25 سبتمبر 1955م كما رأينا سابقاً. وقد عقد مؤتمر الصومام كذلك في ظل عجز الحكومات الفرنسية المتتالية على إخماد الثورة، وهي حكومة "إدكارفور" (**Edgar Faure**) (فيفري 1955- جانفي 1956م)، وحكومة "غي موليه" (**Guy Mollet**) (جانفي 1956- أفريل 1957م)[1].

كما لخصت "جريدة المجاهد" أسباب انعقاد المؤتمر بما يلي: "لقد كانت الثورة في مرحلتها الأولى تصطدم بصعوبات عديدة، وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة، إذ أنها كانت بعيدة عن بعضها البعض فلم تتوسع إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ارتباط دائم، كما أن الاتصال بين مختلف القيادات كان صعباً، وتمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء، والحاجة إلى السلاح شديدة، ولا يوجد من المال إلا القليل، والتنسيق بين الأعمال ضعيف للغاية، لقد كانت هناك نواح واسعة لم تتحرك بعد، والفرق المسلحة ذات تكوين سياسي ناقص، أو ليس لها تكوين سياسي مطلقاً. وإلى هنا لم يكون هناك لوجود لسلطة وطنية رسمية، لقد كانت الثورة في

[1]- سعدوني بشير، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م: ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الإفريقية، ع06، جامعة الجزائر ، ص 06.

حاجة إلى منهج سياسي قار، فكثير من المسؤولين كانوا لبعدهم يترددون في اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى ...وعندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لا بد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة"[1].

يظهر من خلال هذا النص، أن مشكلة السلاح، وصعوبة التنسيق بين قادة الثورة، سيما في ظل سياسة "التهدئة" التي تبناها "روبيرت لاكوست" سنة 1956م، الهادفة إلى ملاحقة الثوار وإبادة السكان، وقد أعطى "لاكوست" آخر أجل لإتمام هذه العملية في شهر ماي 1956م[2]، وهذا ما تلخصه رسالة "عبّان رمضان" الموجهة من الجزائر إلى القاهرة، حيث جاء فيها: "... لا يخفى أن الوضعية الحالية لو استمرت فستؤدي إلى نتائج وخيمة... فمن جهة الجيش الفرنسي عازم على القضاء علينا. ومن جهة أخرى هناك نداءات كثيرة لمناطق تنذر بخطورة الوضع مع قلة السلاح ..."[3].

9- التحضير للمؤتمر:

فكرة عقد اجتماع تقيمي للثورة كان قد طرح في اجتماع الحسم في 23 أكتوبر 1955م كما أشرنا آنفا، غير أنه تأجل للظروف الصعبة التي شهدتها الثورة عشية اندلاعها، لتتجدد الفكرة بعد النجاح الذي حققته هجمات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م.

وتورد بعض الشهدات أن "مصطفى بن بولعيد" بعد فراره من السجن بتاريخ 11 / 11/ 1955م كان اتصل بالمنطقتين الثانية والثالثة، فتواصل مع الثانية عن طريق مبعوثين، وهما "اعبيد الحاج لخضر" و "عمّار السيكليست"، وبالمنطقة الثالثة بواسطة "محمد العموري" وذلك لأخذ الرأي في

---

[1]- نفسه.

[2]- حكيمة شتواج، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001-2002م، ص 33.

[3]- نفسه، ص 34.

اجتماع الولايات على حد تعبير "بن بولعيد"[1]. كما أكد مسؤول منطقة "كيمل" "عثمان عبد الوهاب" في شهادته أن "مصطفى بن بولعيد" اجتمع في مارس 1956م بقادة منطقة "كيمل وخنشلة وسوق هراس" وهم: "عثمان عبد الوهاب، وعثماني التيجاني، وقتّال الوردي" واتفق مع "عاجل عجول" بعد الاجتماع على إرسال قائد "كميل" إلى "سوق هراس على رأس لجنة للرقابة والاتصال، وقد أسر إلى مبعوثه رغبته في عقد مؤتمر وطني يجمع فيه قادة كل المناطق الثورية ينظم في الأوراس أو في سوق هراس لتوفرها على الأمن وقربها من الحدود التونسية، ولهذا الغرض قام "عثماني عبد الوهاب" بالاتصال عبر الحدود بالقائد "عبد الحي" المعسكر بالتراب التونسي، وطلب منه توفير ما يجب لضمان عقد المؤتمر كآلات الكتابة وغيرها، غير أن استشهاد "بن بولعيد" حال دون تحقيق هذه الأمنية[2].

في حين أكد "علي كافي" في مذكراته أن فكرة عقد مؤتمر وطني جامع اقترحاها قائد المنطقة الثانية "زيغود يوسف" على "عمارة رشيد" الذي قدم مبعوثا من المنطقة الرابعة، فبعد معاينة أوضاع المنطقة والوقوف على نتائج هجمات الشمال القسنطيني، ونقاش طويل مع قيادة المنطقة الثانية اقترح عليه "زيغود" "ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم وبلورة الطريق التي حددها أول نوفمبر، وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني... وكان الاقتراح أن ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية فهي على أتم الاستعداد لذلك"[3].

عاد، حسب شهادة كافي دائماً، "عمارة رشيد" إلى مدينة الجزائر، ومعه رسالة مطولة من "زيغود يوسف" إلى "عبّان رمضان" الذي أخبره "عمر أوعمران" بمحتواها فوافق على الفور، وأرسل "سعد دحلب" كمبعوث للمنطقة الثانية، وبعد معاينته للمنطقة الثانية عاد إلى مدينة الجزائر جاءت رسالة من المنطقة الرابعة للموافقة على عقد المؤتمر، اختير مكان "المشروحة" بجبال "بني صالح" غير أن استشهاد "باجي مختار" وما انجر عنها من مشاكل حول القيادة أصبح المكان غير مناسب لاحتضانه، لذلك اختارت القيادة مكان "بو الزعرور" وهو مكان حصين طبيعيا يصعب على العدو التوغل فيه[4].

---

[1]- شاوش حبّاسي، "مؤتمر الصومام: أراء ومواقف"، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ع4، جامعة الجزائر، 2003- 2004م، ص 12.

[2]- نفسه، ص 13، نقلا عن: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة (20 أوت 1956- 31 ديسمبر 1958م)، دار الشهاب، باتنة، د.ت، ص ص 6-7.

[3]- كافي، المصدر السابق، ص 97.

[4]- نفسه، ص 98.

ويذكر "بن طوبال" أن زيغود اتصل بمنطقة الأوراس بخصوص التحضير للمؤتمر، غير أنه تفاجأ باستشهاد "شيهاني"، والقيادة في الأوراس لم تقدم حجة مقنعة حول أسباب استشهاده، وبعدها بقليل وصل نبأ استشهاد "مصطفى بن بولعيد"، هذا ما جعل زيغود لا يطلب لقاء القيادة الجديدة ، ولكن يقول بن طوبال: " قد أخبرناهم بانعقاد المؤتمر بتاريخ X وأبدو قبولهم به"[1].

نتيجة لهذه الظروف غير مكان انعقاد المؤتمر إلى المنطقة الثالثة، واختير يوم 20 أوت لعقده لأنه يتوافق مع الذكرى الثانية لهجومات الشمال القسنطيني، وقد كانت عوامل اختيار الصومام لانعقاده طبيعية بالدرجة الأولى، فإيفري أوزلاقن في الضفة اليسرى للصومام تتوسط الجزائر ويمكن لوفود المناطق الأخرى الوصول إليها، كذلك المنطقة محصنة طبيعياً، محاطة بجبال "جرجرة"، وهي قريبة من غابة "أكفادو"[2].

3-المشاركون في المؤتمر:

شاركت في أشغال المؤتمر المنطقة الثانية، والثالثة، والرابعة والخامسة، وغابت المنطقة الأولى، والوفد الخارجي. مثّل المنطقة الثانية "زيغود يوسف"، ونائبه "بن طوبال" واصطحبا وفدا ضم "علي كافي، مصطفى بن عودة، حسن روبيح، إبراهيم مزهودي".

ومثّل المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم" مع وفد تشكّل من "محمدي السعيد، عميروش وقاسي". أما الرابعة فقد مثّلت ب "عمّار أوعمران" مع وفد يضم "الصادق دهيلس، وسي محمد بوقرة". والمنطقة الخامسة مثلها "محمد العربي بن مهيدي"[3].

وقد غابت المنطقة الأولى عن المؤتمر نتيجة أزمة القيادة الحادة التي شهدتها بعد استشهاد "مصطفى بن بولعيد" ، والجدير بالذكر أن المنطقة حاولت الحضور بواسطة وفد قاده "عمر بن بولعيد" الذي كان قد وصل إلى "الصومام" قبل وفد المنطقة الثانية رفقة كتيبة تتكون 400 رجل، حسب شهادة "بن طوبال"، غير أنه قرر العودة إلى منطقته لإجاد حل لمشاكل القيادة في الأوراس

[1] -Bentobbal. Op-cit, p278

[2]- سعدوني، المرجع السابق، ص 09.

[3]- حبّاس، المرجع السابق، ص 15

ثم العودة إلى الصومام من جديد[1]، وقد أُبلغ المؤتمرون حسب شهادة "بن طوبال دائماً" بعودته وأنه قرب سطيف، فأرسلوا له مجموعة لمقابلته غير أن المجموعتين لم تتقابل[2].

أما بالنسبة الوفد الخارجي الخارجي فقد أُعلم بعقد المؤتمر من خلال رسالة أرسلها "عبان" إلى القاهرة موقعة بتاريخ 1 ديسمبر 1955م، جاء فيها: " ... نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة، وقد قابلنا مسؤوليها، ونفكر في عقد اجتماع هام لأهم مسؤولي مناطق قسنطينة والعاصمة ووهران، في مكان ما بالجزائر، وعندما تكتمل التحضيرات سوف نطلب منكم أن تبعثوا ممثلاً أو ممثلين، لأن قرارات هامة ستتخذ ..."[3].

وفي رسالة أخرى مؤرخة في 3 أفريل 1956م بعث عبان برسالة إلى القاهرة كتب فيها: "...قد قررنا عقد اجتماع لأهم قادة المقاومة من جبهة وجيش التحرير. وسوف يعقد اللقاء عند زيغود في الشمال القسنطيني يحضره مسؤول القطاع الوهراني الذي راسلناه للمجيء إلى العاصمة، وكريم وعبان عن العاصمة وضواحيها، وزيغود ونائبه، وبن بولعيد ونائبه وعنصران من الخارج أحدهما مسؤول عن العتاد، والآخر وبإمكان ممثلا القاهرة أن يجيئا إما عن طريق ليبيا- الأوراس، أو أن يتّم إنزالهما جواً في منطقة الميلية مثلاً. سوف يعقد هذا الاجتماع ولو كلّفنا حياتنا، أو ألقي القبض علينا، وسيضمن زيغود سلامة الممثلين بمنطقته، أما نحن ممثلوا العاصمة سنذهب مشياً على الأقدام، وسوف نصل عند زيغود في ظرف خمسة وعشرين إلى ثلاثين يوماً ... نود أن تكونوا في الموعد، وإلا سوف نتخذ لوحدنا قرارات هامة، ولن تلوموا إلا أنفسكم، ونطلب من الأخ خيضر أن يذكر بالتليغراف كل الأخوة الآخرين حتى يضع كل واحد أمام مسؤولياته ... إن الممثلين الاثنين الذين سوف يقدمان من القاهرة يجب أن يختاروا من بين لجنة الستة (خيضر، آيت أحمد، الأمين دبّاغين بن بلة وبوضياف وبن مهيدي)، والأفضل أن تبعثوا بن بلة وآيت أحمد أو بن بلة وخيضر. هناك طريق آخر لدخول ممثلي القاهرة، فبإمكانكم القدوم إلى الريف ومنه الدخول بسهولة إلى

[1] -Bentobbal. Op-cit, p285,

[2] - Ibid, 311.

[3]- حباسي، المرجع السابق، ص 19.

المنطقة الوهرانية، ثم السفر بالقطار إلى العاصمة، وفي العاصمة نضمن سلامتكم حتي الشمال القسنطيني"[1].

لقد استمرت المراسلات بين الداخل والخارج إلى غاية أوت 1956م، غير أن الوفد الخارجي لم يرسلوا من يمثلهم، وأسباب عدم حضورهم، لا يعرفها سواهم حسب تعبير "علي كافي"[2] .

4- الأشغال:

قبل بداية أشغال المؤتمر تناقشت الوفود فيما بينها، إذ شرح كل قائد ظروف الثورة بمنطقته، فتكلم "كريم" عن قدرته على القضاء على نشاط MNA في منطقة القبائل، وبدا "بن مهيدي" مستبشراً لتطور الثورة في المنطقة الخامسة (وهران) خاصة بعد وصول شحنات الأسلحة الأولى سنة 1955م، ولكن من جهة أخرى كان مستاء من الوفد الخارجي الذين لم يقوموا بالواجب، حسبه، "ولم يرسلوا أسلحة كما كان من المفترض أن يفعلوا"[3].

ويروي "بن طوبال" أن "عمر أوعمران" قد طلب المساندة ضد القادة الذين يدعمون الملتحقين الجدد بالثورة، وقال: "أنهم يريدون تقديم المركزيين والعلماء ...هؤلاء الناس قبلناهم في الثورة لا في القيادة...أناس مثل هؤلاء أساؤوا إلى الحزب، خلال التحضير للانطلاق، حاربونا كثيرا لدرجة أننا لا نستطيع قبولهم ...."[4]. وهو نفس رأي قيادة المنطقة الثانية، حيث يذهب "بن طوبال" إلى أنهم ذهبوا إلى المؤتمر بدون أي خلفية، وكانت لهم ثقة كبيرة في الجماعة (كريم، عبّان، بن مهيدي) لأن بينهم "بن مهيدي" الذي قال فيه: "كنا نعرفه منذ فترة طويلة، وكانت لدينا ثقة مطلقة به"[5].

بدأت أشغال المؤتمر يوم 18 أوت وانتهت يوم 20، ترأس الجلسة، حسب شهادة "بن طوبال"، "كريم بلقاسم"، و"عبان رمضان" تولى تحرير محضر الاجتماع ، وبعد الكلمة الترحيبية لكريم، قدم كل قائد تقريرا مفصلا عن منطقته، فتكلم "أوعمران" عن المنطقة الرابعة، و"زيغود" عن الثانية، "بن مهيدي" عن المنطقة الخامسة حيث قدّم تبريرات عن تأخر العمل المسلح في المنطقة إلى غاية أكتوبر 1955م والمتمثلة أساسا في نقص الأسلحة، محملا المسؤولية للوفد الخارجي

---

[1]- نفسه، ص 20.

[2]- كافي، المصدر السابق، ص 102.

[3] - ibidem.

[4] - Bentobbal. Op-cit, p307

[5] -ibidem.

الذي لم يلتزم حسبه بمسؤوليته، وقال "بن مهيدي": "أنه لا ينبغي لنا الاعتماد كثيرا على الخارج ... يجب أن نرسل من هنا أشخاصاً يعرفون الواقع الداخلي، يشعرون بالمشاكل التي يعاني منها الجنود، لا ينبغي لنا بعد الآن الاعتماد على الوفد الخارجي"[1].

فحسب "بن طوبال" فإن "بن مهيدي" هو أول من طرح مشكلة العلاقة بين الداخل والخارج، غير أن عبان هو من تعامل مع المشكلة، باعتباره هو من تواصل معهم وأخبرهم بعقد المؤتمر[2].

ومن المسائل التي نوقشت بقوة، مسألة العقاب الجماعي الذي فرضه "عميروش" على "أولاد أورابح" على ضفاف وادي الصومام المعروفة بالليلة الحمراء (La nuit rouge)، والتي أدت إلى تشكل قوة من الحركى تتكون من 1200 مسلح ظلوا ضد الثورة إلى غاية 1962م، وفي شرح "كريم" للمسألة ذكر بأن "عميروش" قرر فرض ضرائب لصالح الثورة في جميع أنحاء وادي الصومام، حيث كان هناك الكثير من ملاّك الأراضي الأغنياء، منهم السيناتور "أورابح" الذي فرضت عليه 20 مليون فرنك فرنسي فرفض تسديد المبلغ وطالب بتسديده بالتقسيط، غير أن "عميروش" رفض ذلك، فذهب السيناتور إلى العاصمة ليشتكي "لعبان"، ولكن بعد رجوعه وجد شقيقه الذي كان قايدا مقتولا ومعه رسالة تهديد لأورابح، مما جعل هذا الأخير يجمع قومه ويسلحهم وذهبوا إلى سطيف للتظاهر، فاعتبر "عميروش" أن ذلك غير مقبول، وعندما حلّ الليل، أمر حسب ما ذكره "بن طوبال": "بقتل الجميع، رجالا، ونساء، وأطفالا، كانت تصفية تامة، حتى المنازل أضرمت فيها النار"، وقد أطلق الفرنسيون على هذه العملية اسمّ "الليلة الحمراء" وقدّموا رقم 1200 قتيل[3].

اعتبر الحاضرون خاصة "زيغود يوسف" و "بن طوبال" أن ذلك منافي تماما لبادئ جيش التحرير الوطني، وطالبا بضرورة معاقبته لأنه ارتكب خطأ جسيما غير أن "كريم بلقاسم" دافع عنه بشدة وقال بأنه هو من يتحمل المسؤولية، ورغم أن القضية سجلت في جدول أعمال مؤتمر الصومام إلا أن نقاشها لم يفضي إلى نتائج إيجابة[4].

وبعد نقاش طويل خلص المؤتمرون إلى جملة من القرارات، مست جميع النواحي التنظيمية والسياسية والعسكرية.

---

[1]- Ibid, p310.

[2] - Ibid, p310.

[3] - Ibid, p313.

[4] - Ibid, p313.

5-قرارات مؤتمر الصومام:

في تقييمه لقرارات المؤتمر علّق "علي كافي" بوصفها بالهامة، و "الحدث التاريخي العظيم"، "فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق، كل مسؤول يتّخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، والاتصالات شبه منعدمة، الأسلحة المطلوبة غير متوفرة، ولم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر"[1]. فماهي أهم قرارته ياترى؟.

المؤسسات السياسية القيادية:

تتمثل في المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، وبذلك حسب ما جاء في جريدة المجاهد: " صار لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني القيادة تمثل الوحدة الوطنية التي تحققت داخل الشعب"[2].

أ-المجلس الوطني للثورة:

يتكون من 34 عضو، 17 دائمون، و 17 منتخبون[3]، هو بمثابة "برلمان" للثورة بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت له، والمتمثلة في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وهو الهيئة التي تمثل "القيادة العليا لجبهة التحرير والوطني، وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب"[4]. يجتمع مرة في السنة بدعوة من لجنة التنسيق والنتفيذ، أو بدعوى من نصف أعضائه، ولا تصح مداولات المجلس إلاّ إذا حضر 12 عضوا من أعضائه[5].

ب- لجنة التنسيق والتنفيذ:

هي السلطة التنفيذية، تنفذ قرارات المجلس الوطني للثورة، سميت بذلك الاسم كونها إلى جانب أنها تنفيذية، هدفها التنسيق بين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري، تشكلت من حمسة أعضاء وهم: "عبّان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة،

---

[1]- كافي، المصدر السابق، ص 105.

[2]- المجاهد، ع 09، 20 أوت 1957م.

[3]- للاطلاع على قائمة الأعضاء، انظر:

- - زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962م، دار هومة، الجزائر 2009، ص 173.

[4]- خيثر، المرجع السابق، ص 140.

[5]- سعدون، المرجع السابق، ص 12.

سعد دحلب"[1]. ويشير "بن طوبال" أنه اقترح "عيسات إدير" ليكون عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن لما كان معتقلاً عوض بسعد دحلب[2].

فحسب ما جاء في المجاهد "هي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة: الفرع العسكري، والفرع السياسي والفرع الديبلوماسي، ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسي والعسكري والديبلوماسي والاجنماعي ...إلخ"[3]. وبذلك تكون صلاحيات هذه اللجنة واسعة، فكانت تصدر التعليمات المتعلقة بالنشاط العسكري، وتشرف ميدانيا على توزيع وحدات جيش التحرير الوطني، وكانت تحل المشاكل الداخلية في الولايات، وتشرف على تعيين قيادات بديلة، وكان للجنة أيضاً صلاحيات مرتبطة بتحديد المهام في الخارج من تمثيل في الوفد الخارجي بالقاهرة، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وعندما تشبّعت مهامها أنشأت لجان فرعية متعددة في مجالات الدعاية والأخبار والشؤون الاقتصادية والنقابية وغيرها[4].

-الولايات:

قسم المؤتمر الجزائر إلى ستة ولايات بعدما كانت مقسمة إلى 5 مناطق، وكل ولاية تنقسم إلى عدة مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والناحية إلى قسمات، أما القيادة فتكون جماعية، تتمثل في القائد له صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية ، ويحيط به ثلاث نواب يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاستخبارات[5].

الولاية الأولى: الأوراس النمامشة.

الولاية الثانية: الشمال القسنطيني.

الولاية الثالثة: منطقة القبائل.

الولاية الرابعة: الوسط الجزائري.

الولاية الخامسة القطاع الوهراني.

---

[1]- خيثر، المرجع السابق، ص 144.

[2] - Bentobbal. Op-cit, p320.

[3]- المجاهد، ع 11، 1 نوفمبر 1957م.

[4]- خيثر، المرجع السابق، ص 145.

[5]- زغيدي، مؤتمر الصومام، ص 138.

الولاية السادسة المستحدثة: الصحراء.

النظام العسكري:

نظم جيش التحرير الوطني وقسّم إلى الفيلق (350 جندي)، الكتيبة (110 جندي)، الفرقة (35 جندي)، الفوج (11 جمدي)، كما حددت الرتب العسكرية من الجندي إلى الصاغ (العقيد)، وبذلك أصبح جيش التحرير جيشاً نظامياً كبقية جيوش العالم[1].

وإلى جانب ذلك حددت المرتبات، والعلوات، ووزعت المهام والمسؤليات، بين المجاهد حامل السلاح في الجبل، والمسبل الذي يدعم الثوار بالمؤونة والأخبار المتعلقة بنشاط العدو وتحركاته، والفيدائي الذي يقوم بنشاط ثوري في المدن.

ومن أهم القرارات السياسية للمؤتمر كذلك:

استحداث منصب المحافظ السياسي:

تتمثل مهمته في تأطير الشعب وتوعيته وتثقيفه بكل ما يتصل بالدّعاية والأخبار والتوجيه والحرب النّفسية، وللمحافظين السّياسيين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني[2].

المجالس الشعبية: تتشكل بواسطة الانتخابات، تنظر في القضايا العدلية، والإسلامية، والمالية، والاقتصادية، والشرطة[3].

أولوية السياسي على العسكري:

وفي تبريريها لهذا المبدأ كتبت جريدة المجاهد أن هذا المبدأ معمول به في كل الدول، وفي جميع الثورات، "وقد تحقق في الجزائر، وهذا القرار يؤكد أن هدفن كفاحنا هدف سياسي هو الاستقلال الوطني"[4]. وهو نفس ما ذهب إليه "بن يوسف بن خدة"، و "سعد دحلب" الذي يقول:

---

[1]- نفسه، ص 172.

[2]- زغيدي، مؤتمر الصومام، ص 138.

[3]- زغيدي، مؤتمر الصومام، ص 139.

[4]- المجاهد، ع 09، 20 أوت 1957م.

" .... بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري أعتبرها مسألة بديهية، فضيتنا سياسية، وهي ذات علاقة متواصلة مع أهداف سياسية ..."[1].

يبدو أن "المجاهد" وأعضاء لجنة التنسبق والتنفيذ قدموا ذلك التبرير كمحاولة للتخفيف من حدة الصراع، الذي عبّر عنه "علي كافي"[2] بقوله: "... أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير ، وآخر يقول أنا من جبهة التحرير"[3].

ولكن بالنظر إلى ظروف الثورة، نلاحظ بأن القرار أتخذ بالنظر إلى طبيعة المعركة المرتقبة لأن الرهان أصبح مرتبط بالعمل السياسي والدبلوماسي أكثر منه عسكري، فكانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، لذلك تطلب الأمر ضرورة منح الفرصة للعمل السياسي، ومن جهة أخرى كان لابد من إضفاء غطاء سياسي على العمليات الحربية التي تعد وسيلة ضغط في يد المفاوض الجزائري[4].

-أولوية الداخل على الخارج:

أثار هذا المبدأ كذلك صراعاً كبيراً بين قيادات الثورة في الدّاخل والخارج، وهناك من حاول تفسير ذلك بأن الأولوية أعطيت لمن يواجهون العدو وجهاً لوجه في الداخل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الهدف من ذلك هو إبعاد الثورة من أن تقاد من الخارج من جهات مقطوعة عن مسرح العمل الأساسي[5].

-جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب، والنظام المقبل للجزائر سيكون في شكل "جمهورية ديمقراطية اجتماعية"[6]، نلاحظ أن ما أقره مؤتمر الصومام يختلف عن "بيان أول نوفمبر" الذي جاء فيه أن الهدف من الثورة هو إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

---

[1]- شتواح، المرجع السابق، ص 40.

[2]- انتقد بشدة على كافي هذا المبدأ، واعتبر أن "عبان" هو من كان من ورائه، لأنه كان يصبو لبسط سيطرته على الثورة، انظر:
- كافي، المصدر السابق، ص 222.

[3]- كافي، المصدر السابق، ص 104.

[4]- شتواح، المرجع السابق، ص 41.

[5]- -يوسف قاسيمي، مواثيق الثورة الجزائرية ، بيان أول نوفمبر، نص الصومام، برنامج طرابلس 1954- 1962م، دراسة تحليلية نقدية، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2020، ص 199.

[6]- المجاهد، ع 09، 20 أوت 1957م.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تتضمن الحالة السياسية الرّاهنة، والأفاق العامة ووسائل الدعاية. فبنسبة للحالة الراهنة تتكون من ثلاث محاو، وهي: المقاومة المسلحة عُرضت فيه الانتصارات العسكرية وتضامن الشعب مع الثورة وعجز الاستعمار على القضاء على الثورة عسكرياً وفي المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان التنظيم السياسي الفعّال تطرقت إلى أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب، وإقرار مبدأ القيادة الجماعية وغاية الثورة هي تحقيق الاستقلال الوطني والعمل على تحقيق وحدة الشعب ومحاربة الخونة ومختلف العوائق التي عطلت نشاط الجبهة وسبل ومواجهتها[1].

أما مسألة الآفاق العامة فطرحت الوثيقة مسألة المفاوضات، فعلى جبهة التحرير الوطني أن تتمسك بالمبدأ التالي: "إن المفاوضات تتبع المعركة المريرة ضد العدو اللدود ولا تسبقها أبداً"، وهنا يعتمد الموقف على ثلاث اعتبارات جوهرية وهي:

- اتخاذ مذهب سياسي واضح.
- توسيع نطاق الكفاح المسلح.
- القيام بنشاط سياسي واسع النطاق[2].

وحددت بدقة أهداف الحرب، والتي يمكن تلخيصها في:

- إضعاف الجيش الفرنسي، وإتلاف الاقتصاد الاستعماري.
- بث الاضطراب في أقصى حد في الوضع بفرنسا.
- توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية.
- مساندة الشعب المستمرة للجيش.

أما بالنسبة لوقف القتال، فشروطه هي:

- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.
- استقلال الجزائر وسيادتها.

---

[1]- زغيدي، مؤتمر الصومام...، ص 139- 140.

[2]- نفسه، ص ص 141- 142.

- الافراج عن كل الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وأنها وحدها المؤهلة للقيام بأي مفاوضات.

أما المفاوضات فتتوقف على شروط وقف القتال، وتجري على أساس الاستقلال، وتحدد نقاط المحادثات في ما يلي:

- حدود القطر الجزائري (الحدود الحالية بما فيها الصحراء الجزائرية).
- الأقلية الفرنسية (على أساس الخيار بين المواطنة الجزائرية أو الأجنبية).
- مسألة الأملاك الفرنسية ومسائل التعاون في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية[1].

أما بالنسبة لوسائل العمل والدعاية، فتطرقت وثيقة الصومام بإسهاب إلى كل الوسائل المتاحة العسكرية، والسياسية والدعائية بالتصدي للدعاية الفرنسية وأكاذيبها، والعمل على تدويل القضية الجزائرية، وربط مختلف شرائح المجتمع الجزائري بالثورة مما يؤدي إلى تقويض النظام الاستعماري، مثل الفلاحين، والعمّال، والشباب الذي اعتبرته وثيقة الصومام "ركيزة صلبة لجبهة التحرير الوطني، ذات قوة ومتانة كبيرتين"[2]، والتجار، والحرفيين والحركة النسوية[3].

ومن بين الوسائل التي يجب أن تستغل كذلك العمل الثوري في فرنسا بواسطة "فيدرالية الجبهة بفرنسا" وذلك بالاتصال مع مختلف تنظيمات حقوق الإنسان، والمشاركة في الصحافة والتجمعات لاطلاع الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية، وتقديم مساعدات مالية عن طريق التضامن مع المقاومين والمجاهدين، والعمل على تنوير المهاجرين الجزائريين بعدالة القضية الجزائرية حتى لا يكونوا ضحية للدعاية الفرنسية[4].

وقد راهنت كذلك وثيقة الصومام على وحدة الشمال إفريقي والعمل على تنسيق الجهود مع الحكومة التونسية والمغربية لتكوين جبهة مشتركة ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وألحت الوثيقة

---

[1]- زغيدي، مؤتمر الصومام، ص 143.

[2]- نفسه، ص 147.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه.

على ضرورة الاتصال مع الجزائريين المقيمين في كل من تونس والمغرب، وضرورة تنسيق العمل بين المنظمات النقابية للشغل الثلاث، وبين الاتحادات الطلابية الثلاث[1].

كما لم تغفل وثيقة الصومام أهمية تدويل القضية الجزائرية، وإقناع المجتمع الدولي بعدالتها، خاصة هيئة الأمم المتحدة، وضرورة السعي إلى الحصول على تأييد الدول والشعوب في أوروبا وأمريكا اللاتنية، وذلك بواسطة مكاتب ووفود جبهة التحرير الوطني[2].

6-قرارات مؤتمر الصومام بين مؤيد ومعارض:

أ-المؤيدون:

يعتقد مؤيدو مؤتمر الصومام بأنه أكبر حدث في تاريخ الثورة الجزائرية، لما انبثق عنه من تنظيم سياسي وعسكري، جعل من الثورة تسير قدماً نحو تحقيق النجاح واسترجاع السيادة الوطنية.واعتبروا أن المؤتمر شرعي لأن الحضور كان كافياً لاتخاذ قرارات حاسمة تخض الثورة، من بينهم "سعد دحلب" الذي يقول: "... فقد كان مؤتمر الصومام وبرغم غياب ممثلي الولاية الأولى و ممثلي الخارج، تمثيلاً بما فيه الكفاية (الجزائر العاصمة، الولايات 2 و 3 و 4)، وقد انبثق عنه برنامج سياسي معدا بصورة متناسقة منسجمة لجبهة التحرير الوطني، وتمّ فيه التحديد التام للأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في اعلان الفاتح من نوفمبر 1954م..."[3] .

ب-المتحفظون على بعض القرارات:

هناك من رحب بالمؤتمر وشارك فيه، غير أنه تحفظ على بعض قراراته، سيما المتعلقة بأولوية السياسي عن العسكري، والداخل عن الخارج، وهذا ما نلاحظه على بعض مواقف وفد المنطقة الثانية مثل "علي كافي" الذي يذكر بأن وفد منطقته بقيادة "زيغود" لم يكن على علم بعدم حضور المناطق الأخرى، وأن "عبان رمضان" وحلفائه هم وراء هذه العملية لحسابات

---

[1]- نفسه، ص ص 150- 151.

[2]- نفسه.

[3]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007م، ص29.

خاصة".[1].ومن بين المتحفظين كذلك على بعض قرارات الصومام قادة ناحية "سوق هراس" التي تعرف تاريخياً ب "القاعدة الشرقية"، إذ يذكر "عمّار بوقلاز" أن قادة ناحية سوق هراس اجتمعوا وقرروا جملة من التوصيات أهمها:

- مباركة مؤتمر الصومام كإطار للتوحيد والتنظيم.
- رفض التقسيم المتعلق بناحية سوق هراس.
- الإعلان عن تكوين ولاية سوق هراس"[2].

ج- الرافضون لقرارات المؤتمر:

تمثل الرافضون لقرارات المؤتمر الوفد الخارجي ، نتيجة تقزيمهم – حسب اعتقادهم- أو اعطائهم دوراً ثانويا جعلت من الوفد الخارجي يشعرون بأنهم في المقام الثاني بعد الدّاخل، خاصة وأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم الآباء المؤسسين للعمل الثوري[3].

فالمؤتمر في نظر بن بلة مؤتمر غير شرعي، فبعد أن تلقي ابن بلة ورفاقه رسالة عبان التي تعلمهم بانعقاد المؤتمر وتبلغهم بقراراته أعلن من خلال رسالة وجهها لعبّان مؤرخة في خريف 1956م معارضته لهذه القرارات، وطلب من عبان تأجيل الإعلان عنها إلى غاية مناقشتها مع جميع القادة المخولين قانونيا، ما يعاب على المؤتمر في نظر بن بلة غياب الطابع التمثيلي بسبب عدم حضور الوفد الخارجي، الاوراس، وهران، والمنطقة الشرقية. ووضح في رسالته عن نية الوفد الخارجي للدخول والمشاركة في المؤتمر ، غير أنهم "انتظروا بصبر ثمانية أيام في روما أولاً، وخمسة عشر يوماً في طرابلس" دون تمكنهم من الدخول. وما يؤاخذ كذلك على المؤتمر أنه أن قراراته انحرفت عن المبادئ الأساسية التي تضمنها بيان أول نوفمبر، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ساهمت هذه القرارات في بروز شخصيات جديدة عن العمل الثوري وهمّشت القيادات الأولى، ليختم رسالته بتأكيد على خطورة القرارات، حيث قال: "إن نشرها على الملأ سوف ينطوي على مخاطر جسيمة"[4]. وفي رسالة أخرى مؤرخة في جولية 1957 بين "بن بلة" عدم أهلية عبان ورفاقه

---

[1]- قاسيمي، المرجع السابق، ص 176.

[2]- الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار الأمة، الجزائر 2014م، ص 96.

[3]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة حول تاريخ الجزائر، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، 466.

[4] -Mohammed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienn, Dahlab, Algérie 2014 , p168.

لوحدهم في التحكم في مصير الثورة التي يجهلون كل شيء عنها، مذكرهم في نفس الوقت بجهوده رفقة الوفد الخارجي بتدعيم الثورة بالسلاح[1].

وقد احتدم الجدل وتحول إلى عداء مستفحل بين خصمين عنيدين: عبان وابن بلة، ومثلما اجتهد عبان في ترتيب الأمور لصالح تكريس نفوذه سعى ابن بلة للبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار لنفوذه، ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناوشات مسلحة وتصفية حسابات، وقد كادت تستفحل الفتنة بين ابن بلة وقادة الداخل، لكن حادث اختطاف الطائرة المقلة لابن بلة ورفاقه في أكتوبر 1956 وضعت حدا لذلك وحسمت الموقف لصالح عبان[2].

ومع ذلك فان دعاية "ابن بلة" القوية ضد المؤتمر وتوكيله "أحمد محساس" مسؤول قاعدة جعلت "محساس" وأنصاره يستمرون في حملة المعارضة لمقررات الصومام، وقد كان محساس المقرب من ابن بلة ثوريا صارما معارضا للسياسيين، ويرى ضرورة مجابهة السياسيين الذين "حرفوا الثورة" حفاظا على الثورة، ومن أجل ذلك كان ينسق مع ابن بلة ومحمد يوسفي في المغرب من أجل تصحيح الوضعية، وبحكم تواجده في قاعدة تونس الإستراتيجية وارتباطه الوثيق بقيادة "أوراس النمامشة" والقاعدة الشرقية فقد شكل جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة، وتؤكد بعض الشهادات أن هذه القيادات كانت تحضر لمؤتمر تصحيحي في تونس بمناسبة حضور ابن بلة لاجتماع تونس في أكتوبر 1956، وأنه وصلهم من ابن بلة خطاب مسجل يعدد فيه المزالق التي وقع فيها المؤتمرون ويدعوا إلى تصحيح المؤتمر، وواصل محساس التزامه بعد اعتقال ابن بلة، فقد رفض الاعتراف بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، والتعامل مع مبعوثيها الى تونس (ابن عودة، ايت احسن، مزهودي)، وأعلن معارضته لقرارات الصومام، وقد دعا محساس القادة الموالين له لعقد اجتماع طارئ في مارس 1957م، قال فيه " ...إننا لا نعترف بشرعية مؤتمر الصومام الذي لم يحضره أي أحد من الخارج، وبالتالي فلجنة التنسيق والتنفيذ لا تمثل شيئاً بالنسبة لنا، فبأي حق نمتثل لكريم وبن خدة وعبّان؟ فهذا الأخير تعرفونه كلكم، يريد أن يلعب شخصية السياسي، ويطمح لترسيخ سلطته، لأجل هذا هاجم بن بلة وبعث بسياسيين قدماء أمثال دباغين، فرحات عباس، والتوفيق المدني"[3].

---

[1] - ibid, p-p 169 -171.

[2]- عبد الله مقلاتي، "أحمد محساس ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة أفكار وآفاق، ع07، جامعة الجزائر 2016، ص 17.

[3]- نفسه.

اجتهدت لجنة التنسيق والتنفيذ في تجاوز المشكلة مع محساس وديا، وأمام تفاقم الأزمة بادرت إلى استقدام دباغين الى تونس للتباحث مع السلطات التونسية ومعه رسالتها التوضيحية الى بورقيبة، وأرسلت اوعمران على رأس وحدة عسكرية، وأذعن محساس للأمر وفر إلى خارج تونس خشية من اغتياله، واتبع اوعمران سياسة القوة حينا والمناورة أحيانا لإخضاع المجموعات الرافضة لقرارات الصومام، فاقنع قادة القاعدة الشرقية سلميا بالخضوع لسلطته، وواجه بالقوة القادة المعارضين(لزهر شريط قائد النمامشة وعباس لغرور قائد الاوراس وطالب العربي قائد السوافة)، وهكذا فان لجنة التنسيق والتنفيذ لم تفرض سيطرتها نهائيا في تونس إلا بتضحيات جسيمة في النصف الأول من سنة 1957[1].

7-رد الاستعمار على مؤتمر الصومام:

أمام تطور الثورة والنتائج التي حققتها داخلياً وخارجياً، حاول الاستعمار الفرنسي بكل ما أوتي من قوة كبح جماحها، ومن بين الإجراءات التي اتخذها ضد الثورة بعد مؤتمر الصومام، إلى جانب سياسة القمع والتعذيب، فإنها حاولت كذلك عزل الثورة عن محيطها سواء المغاربي أو العربي وحتى العالمي وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

- القرصنة الجوية 22 أكتوبر 1956م:

وهي القرصنة التي استهدفت الوفد الخارجي للثورة الجزائرية عندما كان في طريقه من المغرب إلى تونس على متن طائرة مغربية يقودها فرنسي، كان على متنها "أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، والصحفي مصطفى الأشرف"، كان الوفد متجهاً نحو تونس لحضور ندوة مغاربية مشتركة بهدف تأسيس اتحاد فيدرالي يجمع كل من تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني، من أجل إجاد حل للقضية الجزائرية، وبعد الاتصالات التونسية مع فرنسا رحبت هذه الأخيرة بالفكرة، إلاأنها ترصدت الطائرة واستخدمت سلاح الطيران الفرنسي، وأرغمتها على الهبوط في مطار الجزائر يوم 22 أكتوبر 1956م[2].وبهذه العملية اعتقدت فرنسا بأنها قضت

[1] - نفسه.

[2] - زغيدي، مؤتمر الصومام، ص 160.

على الثورة بالقضاء على بعض من زعمائها، بدأت وسائلها تدعي أن "رأس الثورة قد قطع، وأن الثوار لن يلبثوا طويلاً حتي يستسلموا"[1].

- **المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر:**

كانت فرنسا تعتقد بأن القضاء على نظام جمال عبد الناصر سينهي الثورة في الجزائر، لذلك شاركت إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي وبريطانيا في العدوان الثلاثي الذي استهدف مصر في 31 أكتوبر 1956م على إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وقد عبّر أحد الفرنسيين سنة 1957م أمام مجلس الأمة بباريس: " أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها"[2].

- **عزل الثورة عن الخارج:**

فبهدف منع وصول الأسلحة ومختلف أشكال الدعم إلى الثورة من تونس والمغرب، وإن كانت عمليات العزل قد بدأت في الغرب الجزائري منذ جوان 1956م حسب ما ذكره الباحث "جمال قندل"[3]، فإن عملية العزل أو "جزأرة الحرب" كما يسميها البعض اشتدت بعد صدور قرار وزير الدفاع الفرنسي في حكومة "بورجيس منوري" السيد "أندري موريس" André Maurice الذي أمر في جوان 1957م بإقامة خطوط مكهربة وشائكة على الحدود الجزائرية التونسية، عرفت بخط "موريس" يمتد هذا الخط من السّاحل الشرقي لمدينة عنّابة إلى جنوب مدينة تبسة، على امتداد 380 كلم. وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية، يمتد من "بورصاي" (مرسى العربي بن مهيدي حاليا) إلى بشّار جنوباً على طول 700 كلم، وسيدعم خط موريس بخط "شال" كما سنرى في المحاضرات القادة[4] .

الخلاصة:

---

[1]- نفسه.

[2]- نفسه، ص 162.

[3]- أورد جمال قندل أن عملية غلق الحدود وتطويقها بدأ قبل "أندري موريس" بل سبقه إليها الجنرال "بيدرون" Pedron قائد القسم الوهراني، وجسّدها في الميدان الجنرال "لوريو" Lorillot في شهر جوان 1956م، وذلك بعد انتعاش العمل الثوري في المنطقة منذ أكتوبر 1955م، انظر: - جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957- 1962م، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص ص 53- 54.

[4]- للمزيد حول موضوع الأسلاك الشائكة راجع: نفسه.

مما تقدم نلاحظ بأنه رغم الجدل الذي لا زال مؤتمر الصومام يثيره إلى غاية يمنا هذا بين مؤيد ومعارض وطاعن لشرعيته، إلا أنه يتعبر منعرجاً حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، قأسس للعمل المؤسساتي، ونظم الجيش، ووزع المهام والمسؤوليات، وحدد الصلاحيات، كما خلق أذرعاً إعلامية تصدت لآلة الدعاية الفرنسية. كما نظم الشعب وأطره بواسطة المحافظ السياسي، وربط المنظمات الجماهرية بالثورة، وراهن على تدويل القضية الجزائرية.

وقد حاولت فرنسا تعطيل الانتصارات الميدانية التي عرفتها الثورة بعد مؤتمر الصومام إلا أن سياستها لم تجد نفعاً، بل ساهمت في تأجيج الرأي العام العالمي ضدها خاصة قضية القرصنة الجوية، والمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر.

المحاضرة السادسة:

تطور الثورة سياسياً وديبلوماسيا (1956– 1958م)

تمهيد:

لاحظنا في المحاضرة السابقة بأن أرضية الصومام قد انبثقت عنها مؤسسات سياسية، وأنه ألح على ضرورة تنظيم وتأطير الشعب ميدانيا، وهذا ما انعكس إيجابا على سير الثورة في جميع

المجالات، كما أكدت أرضيته على أن يكون العمل الديبلوماسي خاصة مسألة تدويل القضية الجزائرية في الخارج موازي للعمل العسكري في الداخل، وهذا ما جعل من المعركة الديبلوماسية لا تقل ضراوة عن نضيرتها العسكرية منذ 1956م.

4- محاولة خلق نظام بديل:

حاولت جبهة التحرير الوطني التي أصبحت الممثل الوحيد للشعب الجزائري، بعد أن حلّت جميع التشكيلات السياسية نفسها والتحقت بالثورة، أن تخلق نظاماً بديلا للنظام الاستعماري، هدفه عزل الإدارة الاستعمارية عن الشعب، وتعميق الهوة بين الإدارة والمواطنين، وذلك إما بتعويضها في وظائفها الرئيسية، أو منعها من أداء هذه الوظائف خاصة في قطاع العدالة والتربية والصحة والضرائب[1]:

أ- العدالة:

بعد مؤتمر الصومام أنشأت جبهة التحرير الوطني لجان قضائية، تتكون من قضاة منتخبين من أفراد الشعب، يترأسها مسؤول القطاع، من مهامها الفصل في قضايا المدنيين المختلفة، حتى لا يضطرون للذهاب إلى المحاكم الفرنسية[2].

ب- التربية:

بعد إضراب الطلبة التاريخي في 19 ماي 1956م من طرف "الاتحاد العام للطلبة الجزائريين" انتشرت عدوى الإضراب على نطاق واسع مست المستويين الثانوي والإكمالي، وقد شجع ذلك لجنة التنسيق والتنفيذ على توجيه نداء لمقاطعة المدارس الابتدائية في موسم 1956-1957م، وقد علّق الكاتب "مولود فرعون" على ظاهرة إضراب تلاميذ الابتدائي ومقاطعتهم للامتحانات، بقوله: " أعتقد بأنهم سعداء لذلك بصفة عامة، لأن بهذه الطريقة استطاعوا أن يبرهنوا على حسن مشارهم إزاء الثوار وتناغمهم معهم، وأنهم يحلمون مثل أي جزائري بالحرية والاستقلال والإسلام ..."[3]. وقد سارعت بعض الولايات إلى ملء فراغات الإضراب بفتح الكتاتيب لتعليم

---

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، في: الأعمال الكاملة، ج1، دار هومة، الجزائر 2013م، ص ص 223- 224.

[2]- للتوسع في موضوع القضاء أثناء الثورة راجع: - محمد بوبشير أمقران، النظام القضائي الجزائري، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م. وكذلك:- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومة، الجزائر، 2013.

[3]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 225.

مبادئ العربية والتربية الإسلامية خاصة، ولم تقرر جبهة التحرير وقف الإضراب إلا في الموسم الموالي[1].

ج- الصحة:

اهتمت جبهة التحرير بالجانب الصحي، وأولت عناية كبيرة لتطبيب ومداواة المعوزين من المسلمين الجزائريين، فحسب شهادة أحد الفرنسيين فإن "كل وحدة عسكرية تشتمل على ممرض ... وكل جهة تشتمل على أطباء يعالجون الجرحى والمرضى، وفي نفس الوقت يقومون بتكوين ممرضات وممرضين ولا يهملون مع ذلك الأهالي يأتونهم بأدوية لا توجد عند الجيش الفرنسي ..."[2].

و حسب "شهادة" "فاروق بن عطية"، أنشأت "الجبهة" لجان صحة في كل مكان توفرت فيه الإمكانيات لمساعدة المرضى، ثم أنشأت مصالح أخرى في تونس والمغرب بعد ازدياد عدد اللاجئين[3]. وللإشارة فإن مصالح الصحة لم يقتصر دورها على تقديم العون للاجئين الجزائريين فقط، بل شملت كلك حتى المغاربة والتونسيين المعوزين، فحسب شهادة الطبيب "مصطفى مكّاسي" الطبيب الرئيسي في معسكر "لاراش" بالمغرب الأقصى، الذي يقول: "اقترحت على الملازم بوشاقور (قائد معسكر لاراش) فتح مراكز علاّج مجاني مرّتين في الأسبوع لمصالحهم، وكانت النتيجة الفورية شهرة جيش التحرير الوطني وسمعة الجزائريين الذين يسعون لتحسين ظروف المغاربة والجزائريين دون تمييز، وكانت مهمتنا تتمثل في علاج المحرومين ومساعدتهم، كانت المساعدة الاجتماعية توزع دون تمييز في المناطق الحدودية حيث يختلط اللاجئون الجزائريون والسكان المغاربة..."[4]. وأصبحت جبهة التحرير الوطني تقدم مساعداتها بشكل أكثر تنظماً وتأطيراً بعدما تمكنت من تأسيس "الهلال الأحمر الجزائري" 11 ديسمبر 1956م، والذي حدد أهدافه في التكفل بالوضع الإنساني المترتب عن الحرب[5].

---

[1]- نفسه، ص 226.

[2]- المقاومة، ع5، 12 جانفي 1957.

[3]- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954- 1962م، ترجمة عبد الرحمن كابوية، دار دحلب، الجزائر 2010م، ص 59.

[4]- نفسه.

[5]- عاشور محفوظ، "نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957- 1962م"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع13، جانفي 2015م، ص 108.

2–نقل المعركة إلى المدينة "إضراب ثمانية أيام" (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957.):

بعد 1956م باتت مسألة نقل المعركة من الريف إلى المدينة مسألة ملّحة في نظر جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد نجاح العمليات التي كانت تنفذها الوحدات الثورية الصغيرة في مدينة الجزائر، والنجاح الباهر الذي حققه إضراب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 5 جويلية 1956م و 1 نوفمبر 1956م[1]. فكل ذلك دفع "بالعربي بن مهيدي" و "عبان رمضان" إلى التفكير بجدية في ضرورة الدعوة إلى إضراب شامل متزامن مع انعقاد الدورة 11 لهيئة الأمم المتحدة، حتى يكون للحدث صدى عالمي ويساعد في تدويل القضية.

والدعوة إلى إضراب عام وشامل خاصة في مدينة الجزائر ذات النظام القمعي والبوليسي الخاص جدا أفرزته الآلة القمعية للجنرال ماسو وفرقة المظليين العاشرة التي كان يقودها "أوساريس"، لم يكن بالأمر السهل والبسيط، ونتائجه لم تكن مضمونة، لذلك ساد نقاش حاد بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وحتى بينها وبين إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين نتيجة خبرة هذا الأخير في تنظيم الإضرابات وتأطيرها من جهة، ومن جهة أخرى معرفته الدقيقة بظروف العمّال وإمكانياتهم[2].

ولعلّ أول اختلاف وقعوا فيه هو مدة الإضراب، "فالعربي بن مهيدي" اقترح شهراً كاملاً، لاعتقاده أن تلك المدة كفيلة بزعزعة النظام الاستعماري اقتصاديا، وهذه المدة ستختبر قدرة الجماهير على الصمود، وحتي يكون الإضراب كذلك حسب شهادة "البجاوي" متميزاً عن الإضراب الذي دعت إليه MNA، والذي كانت مدته ثلاثة أيام، غير أن القادة اعتبروها مدة طويلة جدا لأن الإمكانيات المادية للجزائريين لا تسمح لهم بالصمود طيلة شهر كامل، أما "سعد دحلب" فقد اقترح أن تكون مدته يوما أو يومين على أكثر تقدير. في حين أن الاتحاد العام للعمّال الجزائريين الذي مثّله يحي عبد النور فاقترح أن لا تزيد مدته 48 ساعة. ليستقر الرأي أخيرا في اجتماع 22

[1]– جيلالي تيكران، " دراسة في إضراب الثمانية أيام 1957 وانعكاساته على تطور الثورة الجزائرية، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، مج7، ع1، جانفي 2020، ص 180.

[2]– نفسه.

جانفي 1957م جمع كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، على أن تكون مدته 8 أيام، وانطلاقته يوم 28 جانفي 1957م.[1]

ونظرا لخصوصيات العاصمة كما قلنا آنفا، كان يجب أن يحضر له بدقة، فشكلت عدة لجان بهدف التوعية والتأطير، كما أوعزت جبهة التحرير لعمال الموانئ المنحدرين من المناطق الداخلية بأن يلتحقوا بعائلاتهم، ولكي تتمكن الأسر المعوزة من الصمود أسبوعاً كاملاً حرّر مسؤولو الشؤون المالية بجبهة التحرير الوطني أموالا لصالحهم، كلّ ذلك تمّ في سرية تامة.

لقد انطلق الإضراب في وقته المحدد، والتزم العمال والأسر الجزائرية بنداء جبهة التحرير الوطني، حتى بدت مدينة الجزائر وكأنها ميتة كما وصفها احد الصحفيين. لقد برهنت الجماهير الجزائرية مرة أخرى على مدى تضامنها مع الجبهة التي كان ينظر إليها بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، ولم يقتصر الإضراب على مدينة الجزائر فقط، حيث مس الإضراب كل المدن الجزائرية تقريباً، كسطيف، وبرج بوعريريج، المسيلة، عين مليلة، بجاية ...إلخ[2].

كذلك الصدى الإعلامي خاصة العالمي الذي رافق الإضراب أدى إلى تدويل القضية الجزائر وإلى تحقيق مكاسب ديبلوماسية، حيث ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الجزائرية، وأصدرت بشأنها لائحة تدعوا إلى حل النزاع بالطرق السلمية حسب ما ينص عليه ميثاق المنظمة الأممية[3].

غير أن الإضراب أفرز نتائج أخرى لم يحسب لها قادة جبهة التحرير الوطني حساباً، وهي القمع والبطش اللاإنساني الذي تجاوز الحدود من طرف الفرقة العاشرة للمظليين، والأكثر من ذلك الاعتقالات، فبلغ عدد المعتقلين حسب بعض الدراسات 1500 مناضل، من بينهم الشهيد "علي بومنجل" الذي ادعت فرنسا زورا بأنه انتحر، غير أنه رمي من الطابق الخامس من أحدى عمارات الأبيار، وكذلك بعض من أصدقاء الثورة مثل موريس أودان، هنري علاق وغيرهم، ليأتي الدور فيما

---

[1]- تيكران، المرجع السابق، ص 181.

[2]- محمد بكار، "الإضراب العام لـ 8 أيام (28 جانفي – 4 فيفري 1957م) من خلال تقرير مصلحة SLNA الرّبط للشمال إفريقي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، ع4، ماي 2022م، ص 889.

[3]- محمد عباس، نصر بلاثمن ...، ص 229.

بعد على الشهيد العربي بن مهيدي الذي اعتقل في 23 فيفري 1957م، والشهيد الشيخ العربي التبسي الذي اعتقل في أفريل 1957م[1].

إن القمع الوحشي للجنرال ماسو وفرقة المظليين أثر كثيرا على النشاط الثوري في مدينة الجزائر أدى إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من مدينة الجزائر، وذلك لإعادة البناء والتنظيم من جديد، فكانت وجهة كريم بلقاسم و بن يوسف بن خدة تونس ووجهة عبان رمضان وسعد دحلب المغرب الأقصى.

10- العمل الديبلوماسي بعد مؤتمر الصومام :

حدد مؤتمر الصومام خط سير الديبلوماسية الجزائرية، وألح على ضرورة توسيعه، وأسندت لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة الشؤون الخارجية التي أوصت مكاتبها الخارجية بـ:

- الدعاية للقضية الجزائرية سياسياً.
- توزيع النشرات التي يصدرها المكتب الرئيسي بالقاهرة، وموافاته بتقارير عن النشاط الدعائي ومدى استجابة الرأي العام للدعاية[2].

استغلت "جبهة التحرير الوطني" كل الظروف سواء المحلية أو الدولية من أجل تدويل القضية الجزائرية، مثل الحملة الدعائية الواسعة بعد القرصنة الجوية التي استهدفت الوفد الخارجي 22 أكتوبر 1956م، و العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956م، فأحدث ذلك ردود أفعال ضد فرنسا، فاستغلت الجبهة ذلك خاصة وأنه تم عشية التحضير لعقد الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة، فعلّقت جبهة التحرير الوطني آمالا عريضة على هذه الدورة، وراحت تعبئ الشعب الجزائري لإعطاء دفع للقضية الجزائرية، وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى إضراب 8 أيام مثلما أشرنا سابقا.

وفعلاً بسبب إضراب 8 أيام سجلت القضية الجزائرية في الدورة 11 للأمم المتحدة، وما تجدر الإشارة إليه أن وفد جبهة التحرير الوطني سلم يوم 12 نوفمبر 1965م مذكرة إلى رئيس

---

[1]- للمزيد حول القمع أثناء معركة الجزائر، رجع: - بول أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957- 1959م، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2008م، ص 06.

[2]- أحمد سعيود، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958م، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر 2001- 2002م، ص71.

الدورة الذي بدوره زكى تسجيل القضية في جدول أعمال الجمعية[1]، وقد أشارت المذكرة إلى أن القضية الجزائرية قد أدرجت في الدورة السابقة غير أنها أجلت نتيجة الضغط الذي مارسته فرنسا، هذه الأخيرة التي استغلت التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم آمال الجزائريين في حقهم في تقرير المصير[2].

كما تعرضت المذكرة لموقف فرنسا من جبهة التحرير الوطني ومن القضية الجزائرية، وأن فرنسا قد اعترفت في الدورة السابقة إلى أن القضية الجزائرية لم تصبح قضية داخلية، كما كشفت المذكرة إلى بداية الاتصالات واللقاءات التي جمعت جبهة التحرير الوطني مع السلطات الفرنسية، لتختتم المذكرة بالتأكيد على أن استقلال تونس والمغرب لن يكون له معنى دون استقلال الجزائر[3].

حاولت السلطات الفرنسية جاهدة للحيلولة دون تحقيق نتائج إجابيه لصالح القضية الجزائرية حيث استعانت "بجاك سوستيل" الحاكم العام السابق للجزائر، الذي كان حينها نائباً برلمانيا لتدعيم الوفد الديبلوماسي الفرنسي في نيويورك، وقد ادعى "سوستال" أن دراسة ملف القضية الجزائرية هو خرق لميثاق هيئة الأمم المتحدة، وستنجر عنه مضاعفات خطيرة بانتشار الإرهاب والاضطرابات في كل أنحاء العالم[4].

وقد عززت جبهة التحرير الوطني وفدها بنيويورك فبالإضافة إلى "محمد يازيد" مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني، ونائبه "عبد القادر شندرلي" أوفد الوفد الخارجي كلا من "فرحات عباس وأحمد فرانسيس"، ليتم تسجيل القضية الجزائرية بالإجماع في 16 ديسمبر 1956م، وجرت

---

[1]- قبل هذا التاريخ قام يوم 12 أفريل 1956م مندوبو 17 دولة عربية وأسيوية بطلب إلى مجلس الأمن الدولي تلفت انتباهه إلى الوضعية المأسوية في الجزائر، وبعده دخلت المجموعة الأفرو أسيوية في سلسلة من الاجتماعات عقدتها في كواليس هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من 6 ماي إلى 19 جوان 1956م، بغرض تنسيق جهود الدول المناصرة للقضية الجزائرية، وأمام ضغط فرنسا الذي جعل الهيئة تماطل في تسجيل القضية الجزائرية تقدمت 13 دولة عربية وأسيوية بتاريخ 18 جوان 1956 بطلب آخر إلى مجلس الأمن كي يدعوا أعضاءه لاجتماع يخرج بقرار تسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر، والذي تولى هذه القضية مندوب إيران الذي بين الوضعية الكارثية التي آلت إليها أوضاع الجزائريين، وفي الفاتح من أكتوبر 1956م تقدمت 15 دولة عربية بطلب إلى الجمعية من أجل إدراج القضية الجزائرية في الدورة 11، وتدعيماً لهذه الجهود قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال وفد يتكون من فرحات عباس، محمد يازيد، عبد الرحمن كيوان، إلى مجموعة من العواصم الدولية للدعاية للقضية الجزائرية، للمزيد انظر:

- عبد القادر كرليل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955- 1961"، مجلة آفاق وأفكار، ع 8، جامعة الجزائر، 2016م، ص 66- 67.

[2]- سعيود، المرجع السابق، ص 75.

[3]- نفسه.

[4]- عمر بوضربة، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955- 1957م، أو معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 2، ع 1، 12 فيفري 2018م، ص 195- 196.

المناقشات يوم 4 و 13 فيفري 1957، طرحت الدول الأفروأسيوية قرارا ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولكن لم يحض بالإجماع، وبعد أخذ ورد تم التصويت على حل وسط متمثل في قرار "حل سلمي وعادل" للقضية الجزائرية، وهو القرار الذي حصل على 77 صوت مقابل صفر صوت، بينما غاب الوفد الفرنسي في الاقتراع[1]. وفي الدورة 12 لهيئة الأمم المتحدة تقدمت 17 دولة أفرو-آسيوية ووفد جبهة التحرير الوطني يوم 15 ديسمبر 1957م بمشروع قرار، تضمن ثلاث نقاط:

- الإشارة إلى قرار الدورة الحادية عشر.
- الاعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.
- الدعوة إلى المفاوضات.

ولكن لما طرح المشروع للتصويت لم يلق إجماعا، حيث صوتت 37 دولة لصالحه، و37 ضده، وامتنعت 6 دول، لذلك اقترحت 9 دول مشروعاً بديلاً شبيه بقرار الدورة الحادية عشر والذي أعلن عن الحل السلمي الديمقراطي للقضية ولكن الدول الأفرو-آسيوية رفضت التصويت عليه لأنه لم يأت بجديد[2].

الخلاصة:

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن الثورة الجزائرية شهدت خلال سنتي (1956م - 1958) تطورا كبيراً سياسياً وديبلوماسياً حيث تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلق نظام بديل بدأ يحيّد النظام الاستعماري تدريجياً، خاصة في مجال التربية والصحة والعدالة، كما خلقت أذرعاً إعلامية مقروءة ومسموعة تصدت بواسطتها لدعاية الإعلام الفرنسي، وبالتوازي مع كل ذلك كانت هناك معركة في أروقة هيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر والثانية عشر انتهت بافتكاك وفد جبهة التحرير الوطني لقرار نض على ضرورة حل القضية الجزائرية حلا سلمياً.

[1]- نفسه.

[2]- بوضربة، "القضية الجزائرية ..."، ص 196.

المحاضرة السابعة:

الجمهورية الفرنسية الخامسة وسياستها إزاء الثورة.

المقدمة:

فشلت عدة حكومات في الجمهورية الرابعة في القضاء على الثورة الجزائرية، ففي ظرف 4 سنوات سقطت خمس حكومات فرنسية على التوالي هي: حكومة منداس فرانس18 (جوان 1954 – 05 فيفري 1955م)، و حكومة "إدغار فور" (فيفري 1955 - جانفي 1956)، وحكومة "غي مولي" (23فيفري 1955 إلى 24 جانفي 1956م) و حكومتي "بورجيس مونوري"(مارس 1957 - 30 سبتمبر 1957) و"فيليكسقايار" (9فيفري 1956 - 14 ماي 1958)، ولم تكتف نجاحات الثورة بإسقاط الحكومات فقط بل أدت إلى سقوط الجمهورية الرّابعة، وتأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة على إثر انقلاب 13 ماي 1958م الذي أتى بالجنرال ديغول على رأس الجمهورية الخامسة التي جعلت من القضاء على الثورة الجزائرية من أهم أولوياتها.

4- إنقلاب 13 ماي 1958م ووصول ديغول على رأس الجمهورية الخامسة:

أمام الانتصارات العسكرية والديبلوماسية التي حققتها الثورة الجزائرية لجأ غلاة المعمرين ومجموعة من الضباط إلى الجنرال "ديغول" لينقذ "الجزائر الفرنسية"، فتبنوا الفكرة التي دعا إليها الحاكم العام السابق "جاك سوستيل" التي سميت بفكرة "النهوض الوطني"، والتي آمن بها وقادها الطلاب وغلاة المستوطنين مع قدماء المحاربين والإقطاعيين الكبار، واستقطبت الضباط الفرنسيين، وأصبح للجميع فكرة ضرورة قلب النظام والاستعانة بالجنرال "ديغول" الذي تمكن من تحرير فرنسا من النازية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، لذلك قامت مظاهرات حاشدة تدعوا إلى سقوط الحكومة وتعويضها بسلطة عسكرية، حيث تزعم الجنرال "جاك ماسو" اجتماعاً، وكونوا "لجنة الإنقاذ العمومي" وتوجهوا إلى الجنرال "ديغول".

وفي 13 ماي 1958 أعلن الضباط الفرنسيون الانقلاب العسكري بقياد الجنرال "جاك ماسو"، وأذاعوا ما أسموه بـ "مجلس الثورة العسكري" موجهين نداء للجنرال "ديغول" يدعونه إلى

تسلم الحكم في فرنسا[1]، وفعلاً صرّح "ديغول" يوم 15 ماي بأنه "جاهز لتسلم مقاليد الجمهورية"[2] ، وفي الجزائر قامت مظاهرات يوم 21 ماي 1958، وبهذه الطريقة عاد الجنرال "ديغول" إلى السلطة، حيث صوت النواب على حكومته سبعة عشر يوماً (1 جوان) فقط بعد أحداث 13 ماي 1958[3].

وإذا حاولنا أن نبرز أسباب هذا الانقلاب، فيمكننا أن نرجعه إلى "معركة الجزائر" سنة 1957 وما انجر عنها من نتائج، إذ أن "المتتبعين للأحداث يجمعون على أن بداية انقلاب 13 ماي 1958م قد انطلقت إشارته من جانفي 1957م"[4]. فمعركة الجزائر أدت إلى تقارب بين الجيش والأقدام السوداء وبشكل خاص مع المتطرفين منهم، وهذا ما جعل العقيد "غودار" يغتنم الفرصة وينظم الأوروبيين تحت مجموعات حماية المدن (GPU) وجعل من الخونة على رأس أجهزة تنظيم السكان المسلمين (DOPM) في القصبة وزودهم بالسلاح وجوازات المرور ليلا، فدخلت هذه التنظيمات "لجان الإنقاذ" وشاركت تحت شعار "التآخي" في انقلاب 13 ماي 1958م[5].

إضافة إلى ذلك الانتصارات الديبلوماسية التي حققتها الثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وما كسبته من صدى على إثر الإخطاء الجسيمة التي ارتكبتها فرنسا، مثل اختطاف طائرة الوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956م، المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1956م، وقصف "ساقية سيدي يوسف" في 8 فيفري 1958م[6] .

وهذا ما جعل الرأي العام العالمي يقتنع بعدالة القضية الجزائرية، حتى من بعض الدول الحليفة لفرنسا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان تبنا ما يسمّونه بالمساعي الحميدة وإرسالها كلا من "روبار مارفي" و "هارولد بيلي" لأجل ذلك، وأرجعت جريدة "المجاهد" سبب

---

[1]- داعي محمد، "انقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة"، متون، ع4، جامعة سعيدة، ديسمبر 2017م، ص 162.

[2]- دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر 2012م، ص 97.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه، ص 83.

[5]- نفسه، ص 84.

[6]- قصف ساقية سيدي يوسف: وهو الاعتداء الذي شنته القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي الجزائرية استدفت فيه منطقة "سيدي يوسف" الحدودية بين الجزائر وتونس، ومن نتائج هذا القصف استشهد 68 شهيدا، من بينهم 9 نساء، 12 طفلا، وحوالي 87 جريحاً.

هذه المساعي "هو أن حرب الجزائر أصبحت تثير شمال إفريقيا ضد الغرب ... وعدم بذل الجهود ستكون له نتيجة واحدة وهي إضاعة شمال إفريقيا لفائدة موسكو"[1].

فالاعتداء على ساقية سيدي يوسف جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تعرب عن قلقها، وتعلن عن رغبتها في حل القضية الجزائرية، لأن ممارسات فرنسا في شمال سيجعل كل منطقة المغرب العربي ضدها، وسيخسر المعسكر الغربي هذه المنطقة وهذا ما عبّر عنه "فوستر دالاس" في مكالمة هاتفية مع "إزنهاور"، فورد في المكالمة: "...العداء الجزائري اتسع إلى تونس، وإذا لم يوجد حل لهذا النزاع، فقد نخسر تونس، ليبيا، والمغرب وكل الدول الإسلامية وجنوب الاتحاد السوفييتي"[2]، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة من أجل تسوية ملف القضية الجزائرية، وبدأت الخلاقات تدب بينها وبين فرنسا، خاصة بعدما أتهمت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بأن عمليات القصف لم تكن عفوية، وإنما كان مخطط لها من طرف الحاكم العام "روبير لاكوست" الحاكم العام للجزائر، وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي "جاك شبان دلماس" Jacques chaban delmas ومن طرف مجلس الوزراء الفرنسي[3].

إن المناورات الديبلوماسية الأمريكية جعلت من رئيس الحكومة الفرنسية "ف. غيار" في وضعية محرجة خاصة بعد النقد اللاذع الذي تعرض له من طرف نواب المجلس الوطني الفرنسي الذين وصفوه بالضعف أمام أمريكا وفرنسا، وهذا ما عجّل بسقوط حكومته يوم 15 أفريل 1958م، وعجل كذلك بانقلاب 13 ماي 1958م الذي يراه بعض المؤرخين بأنه كان نتيجة حتمية للعدوان الفرنسي على الساقية والتدخل الأمريكي في معالجة القضية الجزائرية[4].

عاد ديغول إلى الحكم وكله عزم للقضاء على الثورة الجزائرية، فألقى خطاباً يوم 1جوان 1958م قال فيه: " ...لقد عرفت الجزائر زوبعة من المحن والتشنجات ...وذلك لعجز السلطات، وفي هذه الظروف نتقدم مرة أخرى بمقترحات كفيلة بأن تؤدي بالبلاد إلى شاطئ

---

[1]- المجاهد، 23 ماي 1958م.

[2]- معمر العايب، "تداعيات القصف الجوي الفرنسي لقرية سيدي يوسف 1958 على السياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، الجزائر 2019م، ص 165.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه.

السلامة"[1]. لقد بدأ ديغول ينفذ مخططاته التي تراوحت ما بين سياسة الترغيب والترهيب بعد أن أصبح رئيساً رسمياً للجمهورية الفرنسية الخامسة يوم 8 جانفي 1959م، وتشكيل حكومة "ميشال دوبري" يوم 9 جانفي من ذات السنة.

5- استراتيجية ديغول للقضاء على الثورة:

أولاً: العسكرية:

راهن ديغول في البداية على الحل العسكري للقضاء على الثورة التحريرية، وذلك ربما نزولاً عن رغبة الكولون الذين كانوا يعتقدون، بأن "كل إصلاح يرمي إلى ضمان المساواة بين الفئتين ينطوي على خطر بالغ. وكانوا يرون أن المأساة التي تعانيها البلاد منذ عدة سنوات يجب أن تنتهي بسحق الثورة والاحتفاظ بما كانوا يسمونه الجزائر فرنسية".[2] وإلى جانب "الكولون" ،كان الجيش كذلك، يرى في عودة "ديغول" الأمل الذي سينقذ الجزائر الفرنسية، فكان الجيش يعتقد "أن إعادة السلطة الوطنية سيعطيه الوقت الكافي والوسائل الملائمة لتنتصر على الخصم وتثبط عزائمه"[3]. ويمكن تلخيص السياسة العسكرية للجنرال ديغول في ما يلي:

أ- رفع المقدرات العسكرية:

لم يكتف "ديغول" بالإمكانيات العسكرية التي كانت موجودة لدى الجيش الفرنسي، حيث التجأ للحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية لاقتناء المزيد منها، حيث اقتنى 50 طائرة من نوع هليكوبتر لنقل الجنود إلى العمليات العسكرية، و 50 طائرة أخرى من نوع B26 و B29 إضافة إلى مبيعات أخرى قدّرت بـ 600 مليون دولار، إضافة إلى استعانته بالحلف الأطلسي الذي أمد فرنسا بالمعدّات الحربية والخبراء العسكريين، إذ أن أغلب الوحدات العسكرية التي جاءت إلى الجزائر تدربت في معسكرات الحلف الأطلسي[4].

---

[1]- سحولي بشير، "الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول 1958- 1960 أنموذجاً"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 6، ع12، ديسمبر 2020م، ص ص 74- 75.

[2]- الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958- 1962م، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص

[3]- نفسه.

[4]- بشير سعدوني، "ديغول والثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع 04، ديسمبر 2014م، ص 27 .

وقد ضاعف "ديغول" من عدد القوات العسكرية العاملة في الجزائر، حيث ارتفع عددها من 450 ألف في ديسمبر 1958م إلى 862 ألف في ديسمبر 1959م، وكان الجيش مشكلاً من: قوات برية (774 ألفا)، قوات بحرية (25 ألفاً)، قوات جوية (40 ألفاً) يؤطرها 60 جنرالاً و 700عقيداً، و 5300 نقيباً[1].

ب- الاستعانة بالجنرال شال:

الجنرال موريس شال ولد في فرنسا سنة 1905م، تخرج من مدرسة "سان سير" سنة 1925م، ثم التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران التي تخرج منها سنة 1939م، التحق بالمقاومة في فرنسا سنة 1943م، عين قائد لسلاح الجو في المغرب ما بين 1949- 1951م، وجاء إلى الجزائر سنة 1955م بعد إعلان حالة الطوارئ، وفي العدوان الثلاثي كلّف بالتنسيق مع ضباط الاحتلال الصهيوني وبعض الضباط البريطانيين، وفي 12 ديسمبر 1958م عينه الجنرال "يغول" قائداً عاما للقوات الفرنسية بالجزائر محلّ الجنرال "راوول سالان"[2].

يبدو أن الجنرال ديغول اختاره نتيجة خبرته من جهة ومن جهة أخرى فإن "شال" عرف الصرامة والتفاني في العمل والإيمان العميق بالخيار العسكري القمعي، يصفه الصحفي والمؤرخ "ايف كوريار" بقولة: "العسكري الطيار، العنيد المقبول بين كل الضباط". وبمجرد استلامه لزمام القيادة "التزم أمام الجنرال ديغول بإحلال السّلم وتحقيق التهدئة في الجزائر"[3].

جاء الجنرال شال بمخطط عسكري حمل اسمه "مخطط شال" يقوم على تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق وقطاعات عسكرية، ويخضع كل قطاع إلى عمليات تمشيط واسعة، ومن أهم العمليات:

---

[1]- سعدوني، "ديغول والثورة"، ص 28.

[2]- للمزيد عنه راجع:

- Benjamin Stora, Les mots de la guerre d'Algérie, Presse universitaires du mirail, France, 2005, P33.

[3]- حليلي بن شرقي، "مخطط شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 3، ع 07، 15- 06- 2017م، 235. وكذلك:

أحمد مسعود، "برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959- 1961م"، مجلة البحوث التاريخية، مج2، ع 2، 8- 03- 2018م، ص 135.

– عملية التاج بالولاية الخامسة: بدأ الجنرال "شال" عملياته العسكرية من الولاية الخامسة ما بين 6 فيفري إلى 6 أفريل 1959م، عرفت بعملية التاج couronne جنّد لها 30 ألف جندي، وقد كانت نتائج هذه العملية وخيمة على جيش التحرير الوطني[1].

– عملية الحزام بالولاية الرابعة: استهدفت هذه العمليات التي عرفت بالحزام courroie أراضي الولاية الرابعة امتدت العمليات من 18 أفريل 1959 إلى 19 جوان 1959م جند لها "شال" حوالي 4000 عسكري، ومن أبرز النتائج الوخيمة لهذه العملية استشهاد العقيد "سي أمحمد بوقرة" يوم 10 ماي 1959م[2].

– عملية المنظار بالولاية الثالثة: انطلقت هذه العمليات التي شملت مناطق الولاية الثالثة من 20 جويلية 1959 واستمرت إلى غاية نهاية مارس 1960م، حشد لها الجنرال "شال" حوالي 25000 جندي، وقد أشرف الجنرال "شال" شخصياً على العملية انطلاقا من مركز قيادته الذي أقامه في أعالي جبال "جرجرة" في 28 أوت 1959م، وقد مارس الجيش الفرنسي أبشع الطرق الوحشية من خلال هذه العملية، فقضت على ألاف أشجار الزيتون، وأبادت القطعان، إضافة إلى المآسي التي طالت المدنيين الذين سوقوا إلى المحتشدات[3].

وقد اعتمد الجنرال شال في تنفيذ هذا البرنامج على "الحركى" والعملاء ووحدات الدفاع الذاتي، إذ ارتفع عدد الحركى من 13200 في أواخر جوان 1956م إلى 58751 في أول جويلية 1959م[4].

وفي عهد "شال" تمّ توسيع المناطق المحرمة، واتباع سياسة الأرض المحروقة، والإكثار من المحتشدات وتعزيز الحراسة والمراقبة، وتسليط التعذيب على كل أسير يقع في قبضة جنود الاحتلال[5].

---

[1]– نفسه، ص 136.

[2]– نفسه، ص 137.

[3]– نفسه، ص 140.

[4]– قندل، المرجع السابق، ص 85.

[5]– نفسه.

ارتبط اسم الجنرال "شال" كذلك، بالخط الذي حمل اسمه تدعيما لخط "موريس"، فأصبح يعرف بخط "شال وموريس"، وصف "بورقعة" هذا الخط بأنه خط "الموت الفاصل بين الثورة في الدّاخل وقواعدها الخلفية في الخارج". امتد "خط شال" من الشمال إلى الجنوب بالموازاة مع "خط مورس"، حيث يقترب منه حيناً، ويبتعد منه حينا آخرا، فتبعد المسافة بين الخطين من 5 كلم إلى 40 كلم، ويتكون حط شال هو الآخر من شبكة أسلاك شائكة، وحقل ألغام عرضه 50م، وسياج مكهرب[1].

وهذا ما جعل الحركة وعبور المناطق الحدودية مغامرة غير محمودة العواقب، وبالتالي أصبحت الثورة تعيش حالة من الخطر نتيجة العزل والتطويق والخنق، وقد استشهد الكثير من الجنود الجزائريين أثناء محاولتهم العبور سواء على الحدود الشرقية أو على الحدود الغربية[2].

ثانيا: المناورات وسياسة ذر الرماد في الأعين (الإغراء):

حاول "ديغول" أن يزاوج بين الحل العسكري القمعي، والحل الإغرائي المتمثل في المشاريع الإصلاحية التي كانت عبارة عن "ذر للرماد في العيون"، تجسدت هذه السياسة في مشروع قسنطينة 1958م، ومشروع سلم الشجعان 1959م.

أ- مشروع قسنطينة:

هو عبارة عن مخطط اقتصادي واجتماعي أطلقه ديغول على إثر زيارته الرسمية الرّابعة للجزائر في خطابه ألقاه في قسنطينة في 3 أكتوبر 1958م بقسنطينة، صرّح فيه عن برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وهو مشروع خماسي أصبح يعرف بـ "مشروع قسنطينة"، وأهم ما جاء فيه:

- إيجاد 400.000 وظيفة جديدة.
- توزيع 250.000 هكتار من الأراضي على المزارعين الجزائريين.
- بناء 200.000 مسكن لإيواء مليون شخص.
- تعليم ما يقارب 2/ 3 من الأطفال المسلمين الذين بلغوا سن التمدرس.

[1]- نفسه.

[2]- نفسه.

- العدالة في توزيع الأجور بين الموظفين المسلمين والموظفين الأوروبيين في الجزائر.

وعلى إثر هذا المشروع صدرت عدة مراسيم تنفيذية أدت إلى إنشاء "مجلس أعلى لمشروع الجزائر"[1]، أما عن مضمون المشروع، فكان كما يلي:

- **تكوين الفرد الجزائري:**

يقوم على تكوين الإطارات الإسلامية في الجزائر، يساهمون بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولأجل ذلك أنشأت عدة مصالح مختصة في التكوين منها: مصلحة تكوين الشباب الجزائري(S.F.J.A) ومصالح أخرى للتكوين المهني المكثف (C.S.F.P.A).

وهؤلاء المتخرجين لابد من توفير لهم مناصب شغل، فبموجب المشروع ستفتح 300.000 منصب شغل للرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة، وتوفير 75.000 منصب شغل للنساء وجعل المرأة تساهم في المجتمع[2].

- **الاهتمام بالريف:**

و في إطار برنامج قسنطينة فقد خصص للريف برنامج خاص من أجل النهوض به وذلك بتخصيص مناصب شغل دائمة للحد من النزوح الريفي، وتوفير الرعاية الصحية لسكان الأرياف، كما تضمن هذا المحور الاهتمام بالمدارس، حيث أنشأ 280 مركز اجتماعي في الريف، وبناء 10.000 مدرسة ابتدائية جديدة، والأقسام المؤقتة يتكفل بها الجيش والمكاتب الإدارية المتخصصة[3].

كما أنشأت عدة مزارع في الريف، وكذلك انشاء عدة مراكز ريفية حوالي 1.200 مركز ريفي سنة 1959م، ووزعت الأراضي على الفلاحين وسعى المشروع إلى تزويد المناطق الفلاحية بمياه الري[4].

---

[1]- عكروم شهرزاد، مشروع قسنطينة: المضمون والأبعاد (1959- 1963م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة 2008- 2009م، ص 43.

[2]- نفسه، ص 46.

[3]- عكروم، المرجع السابق، ص 49.

[4]- نفسه.

تحديث الصناعة في الجزائر:

تضمن مشروع قسنطينة تطوير الصناعة في الجزائر، سواء الصناعة الخفيفة، أو الصناعة الثقيلة التي تتمثل المركبات الصناعية الكبرى، كما حاول مشروع قسنطينة احداث توازن وتكامل بين القطاع الصناعي والزراعي[1].

- أهداف وأبعاد مشروع قستطينة:

لمشروع قسنطينة أهداف ظاهرية وأخرى باطنية، أما بالنسبة لأهدافه الظاهرية فتتمثل في محاولة الجنرال "ديغول" حل المشكلة الجزائرية بسياسة المشاركة القائمة على الشراكة والتعاون بين بين فرنسا والجزائر، غير أن الأهداف الباطنية والحقيقية للمشروع فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- خنق الثورة الجزائرية، بعزل الشعب عنها.
- خلق "قوة ثالثة"، وهو مصطلح جديد في أدبيات الديبلوماسية الفرنسية خلال الثورة التحريرية، فحاولت فرنسا من خلال مشاريعها إلى خلق طرف ثالث جزائري متعاون مع الإدارة الاستعمارية، وهم الفئة التي استفادت من مشروع "ديغول"[2].

ب- مشروع سلم الشجعان:

أعلن عنه ديغول في ندوة صحفية في 23 أكتوبر 1958م، يتضمن المشروع دعوة إلى جيش التحرير الوطني تسليم أسلحتهم وإنهاء القتال مع فرنسا في الجزائر، أما في الخارج فيتواصلون مع السفرات الفرنسية لتقديم أسلحتهم، و الدخول في مفاوضات مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني إيقاف الحرب الوحشية الدائرة بين الطرفين[3].

ج- مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م:

[1]- نفسه.

[2]- نفسه، 62.

[3]- مريم حيفر، السبتي غيلاني، "مشروع تقرير المصير سنة 1959م وموقف المستوطنين منه"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج 10، ع2، جامعة معسكر، 2 ديسمبر 2019م، ص 649.

بعد فشل مناورات ومشاريع "ديغول" العسكرية والإغرائية لجأ إلى ورقة سياسية أخرى تتمثل في مشروع تقرير المصير، وقد مهد لذلك في زيارته لقوات جيشه في أوت 1959م، وحاول أن يشرح برنامجه سياسي بقوله: "...إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضرورياً، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما ما مع الجزائريين، مضيفاً بأن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي الأوروبية قد انقضى ..."[1].

وقد أعلن عن هذا المشروع في خطاب إلى الشعب الفرنسي نقله التليفزيون الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959م، قال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين كي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم، وتضمن المشروع مايلي:

- وقف إطلاق النار فوراً.
- توفير السلم لمدة أربع سنوات، وفي ختام أربع سنوات هذه يجري استفتاء للشعب الجزائري حول تقرير مصيره، حول ثلاث خيارات: الاندماج مع فرنسا، الانفصال عنها، الحكم الذاتي في إطار الفيدرالية الفرنسية[2].

إن المتمعن في هذا المشروع يلاحظ بأنه مناورة بهدف تغليط الرأي العام الجزائري والرأي العام العالمي، إذ لا يمكن وقف إطلاق النار وانتظار مدة 4 سنوات ثم اجراء استفتاء لتقرير المصير.

كما أشار "ديغول" إلى أن تقرير المصير سيمثل كل التيارات السياسية، أي الطاولة المستديرة، وعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

6- موقف جبهة التحرير الوطني من استراتيجية ديغول:

أ- عسكريا:

رغم الخسائر ، وتضييق الخناق على جيش التحرير الوطني جراء مخطط "شال" الجهنمي، إلا أن الجبهة وجيش التحرير الوطني حاولا التكيف معه، من خلال تبني استراتيجية عسكرية قائمة على:

---

[1]- نفسه، نقلاً عن: ديغول، المصدر السابق، ص 83.

[2]- نفسه، 653.

- إعادة تقسيم وحدات جيش التحرير الوطني إلى أفواج صغيرة وهذه الأخيرة إلى مجموعات أقل عددا تفاديا للضربات المكلّفة في الأرواح.
- مضاعفة القيام بالعمليات الخاطفة والمركزة ضد الجيش الاستعماري في مراكز تجمعه.
- خوض حرب المدن بنقل المعركة من الريف إلى المدينة لتحفيف الضغط وتسهيل عملية التموين.
- انتهاج أسلوب المفاجأة والاستنزاف اليومي لطاقات العدو باستغلال معرفة عناصر الجيش لميدان المعركة[1].

أما بالنسبة لحالة العزل الذي فرضها خط "شال وموريس" فحاول جيش التحرير الوطني إيجاد استراتيجية لاجتيازه، وقد ارتكزت هذه السياسة على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة ودقيقة، من حيث الوقوف على العناصر التالية:

- تحديد مواطن ودرجة الخطر عبر مختلف شيكاته.
- دراسة وبحث الوسائل الكفيلة لإحداث الثغرات وسط الخط المكهرب بهدف التقليل من الخسائر البشرية، وقد اتبع جيش التحرير الوطني مجموعة من الطرق، الطريقة الأولى هو تفادي الخطين والعبور من أقصى الجنوب، غير أن العبور من هذه المناطق الصحراوية كان صعباً للغاية، نظراً لانعدام الغطاء النباتي من جهة، وصعوبة الطريق من جهة أخرى. أما الطريقة الثانية فتتمثل في الحفر تحت الأسلاك ورفعها بواسطة الأخشاب، غير أن هذه الطريقة صعبة خاصة في المناطق الصخرية، وتحتاج وقتاً طويلا، أما الطريقة الثالثة فهي استخدام المقصات المغطاة بمادة عازلة، جيء بها من ألمانيا، حيث بإمكانها قطع خطوط مكهربة يصل ضغطها إلى عشرين ألف واط. أما الطريقة الرابعة فكانت أكثر تطوراً تتمثل في استخدام المحول الكهربائي، وقد أثبتت هذه الطريقة نجاعتها، حيث تعذر على قوات الاحتلال ضبط وتحديد مكان القطع، ذلك أن المحول يوضع على الخط المكهرب ويشد إلى موضوعين متقابلين على ذات الخط ثم يقطع الجانب المكهرب

[1]- أحمد مسعود، " برنامج شال في مواجهة الثورة..."، ص 138.

الأمر الذي يجعل التيار الكهربائي يستمر في السيران ولكن في المحول وليس في الخط[1].

كما تفطن قادة الثورة إلى طريقة أخرى، تتمثل في استخدام صندوق خشبي غير مغطى وفتوح من الجهة العليا والسفلى يمر بداخله المجاهد، وقد استخدمت هذه الطريقة أكثر على الحدود الغربية[2].

ب–سياسيا:

وظفت جبهة التحرير الوطني كل إمكانياتها المتاحة لإجهاض مناورات ديغول سياسيا وديبلوماسيا، فرفضت مشروع قسنطينة وخونت من قبل به، ورفضت مشروعه سلم الشجعان، واعتبرت من قبل به خائنا يجب محاكمته واعدامه، مثل ما حدث في الولاية الرابعة، فعندما شك العقيد "سي محمد بوقرة" أن هناك من استحسن مشروع سلم الشجعان في الولاية الرابعة، وهما "عمر أوصديق" و "عز الدين" (رابح أزراري)، فقام بعزلهما، وتوجيهما إلى الحكومة المؤقتة بتونس من أجل التحقيق معهما حول اشتباههما في تأييد مشروع "سلم الشجعان" سنة 1959م[3].

وكذلك قضية "سي صالح" المعروفة بقضية "الإليزيه" حيث تواصلت بعض قيادات الولاية الرابعة مع الجنرال "ديغول" الذي استقبلهم في قصر الإليزيه يوم 10 جوان 1960م، وجدد لهم عرضه المتمثل في مشروع "سلم الشجعان"، ولما تفطنت الحكومة المؤقتة لذلك قضت على كل المشاركين فيها، واعتقلت الرائد "سي صالح" حيث بقى أسيرا عند النقيب "لخضر بورقعة" قبل أن يقوم بتوجيهه إلى الحكومة المؤقتة في تونس لمحاكمته[4].

إلى جانب هذا راهنت جبهة التحرير الوطني على العمل السياسي والديبلوماسي، بعدما أصبح العمل العسكري خطير جدا في الجبال، وهذا من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 ديسمبر 1958م، والعمل على إشراك الشعب بكل أطيافه في المعركة خاصة في المدن، وهذا ما يظهر جلياً في مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، وكذلك مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بفرنسا.

الخلاصة:

---

[1]– نفسه، ص 114.

[2]– قندل، المرجع السابق، ص ص 113– 114.

[3]– خيثر، المرجع السابق، ص 282.

[4]– نفسه.

مما تقدم نستنتج أن غلاة المستوطنين في الجزائر المتحالفين مع الضباط الفرنسيين رأوا في الجنرال ديغول الرجل الأمثل لإنقاذ فرنسا أمام التطورات والانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية في كل الأصعدة والميادين، واستجاب ديغول لنداء 13 ماي 1958م، وبمجرد اعتلائه رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة وضع في أولويات سياسته القضاء على الثورة الجزائرية، وعلى أن تبقى "الجزائر فرنسية" إلى الأبد، موظفاً كل الإمكانيات، مراوحاً ما بين العمل العسكري القمعي، والعمل السياسي الإغرائي، إلا أن قيادات جبهة التحرير استطاعت أن تتكيف مع كل هذه المناورات، وتجهضها، لترغم ديغول على الجلوس على طاولة المفاوضات بشكل جدي

المحاضرة الثامنة

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها السياسي والديبلوماسي

مقدمة :

الإعلان عن ميلاد "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958" يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، فكان له انعكاسه المباشر على تطور التورة، خاصة في شقها السياسي والديبلوماسي، فما هي ظروف ميلاد الحكومة المؤقتة؟ وفيما تتمثل جهودها؟.

5- ظروف تأسيسها:

تعود فكرة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة إلى سنة 1955م، إذ تكلم "عبان رمضان" مع الوفد الخارجي بخصوص إنشاء حكومة مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا، لتطرح القضية بشكل جدي سنة 1956، حيث خول "مؤتمر الصومام" المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية.

وقد طرحت القضية للنقاش بصفة جدية سنة 1957 ، فقد وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت1957 على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة[1]، والظاهر أن ما جعل إنشاء حكومة مؤقتة بديلة لجنة التنسيق والتنفيذ هو المشاكل التي كانت تعانيها هذه اللجنة التي خرجت من الجزائر إلى تونس سنة 1957 على إثر معركة الجزائر.

[1]- DAHLAB ,op- cit , p97

كما أن مؤتمر "طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958م والذي جمع الأطراف المغاربية دعا الى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي المغرب وتونس[1].

وبعد مجيء "ديغول" على إثر انقلاب 13 ماي 1958م أصبح إنشاء حكومة مؤقتة أكثر من ضرورة سيما في ظل مناوراته الخطيرة وفي ظل هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة "ديغول" داخلياً سواء عسكرياً أو سياسياً، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات[2].

6- الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة:

تشكت الحكومة المؤقتة الأولى التي ترأسها "فرحات عباس" من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين رقيو إلى وزراء في هذه الحكومة مع استبعاد شخص واحد هو أوعمران، وأضيفت إليهم عناصر أخرى لم تكن تنتمي للجنة التنسيق والتنفيذ، مثل "محمد يزيد" و"أحمد توفيق المدني" و"أحمد فرنسيس"، و قد تم تشريف الزعماء المعتقلين الخمس كوزراء دولة، كما تم تعيين ثلاث ممثلين عن ولايات الداخل كتاب دولة.

فكانت تشكيلتها تظم: فرحات عباس (رئيس للحكومة)، كريم بلقاسم(نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة)، محمد الامين دباغين (وزير الشؤون الخارجية)، محمود الشريف (وزير التسليح والتموين)، لخضر بن طوبال (وزير الداخلية)، عبدالحفيظ بوالصوف (وزير العلاقات العامة والاتصالات)، احمد فرانسيس (وزير المالية)، عبدالحميد مهري (وزير شؤون شمال افريقيا)، محمد يزيد (وزير الاعلام)، بن يوسف بن خدة (الشؤون الاجتماعية)، احمد توفيق المدني (وزير الشؤون الثقافية)، لمين خان، وأوصديق عمر، واسطامبولي مصطفى كتاب دولة.

وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم التاسع سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، وذلك من خلال استعراض الموقف السياسي والعسكري على ضوء التقارير الواردة من داخل وخارج الوطن. وكذلك تطور الأحداث على الساحة الدولية والتي كانت ايجابية، وعلى ضوء ذلك فصلت لجنة التنسيق والتنفيذ في المسألة بالاتفاق

---

[1]- المجاهد ، عدد23، 7 ماي 1958.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958- 1959م من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000- 2001م، ص 6.

على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب، وقد وضعت كثير من الأمور في الحسبان كون الخطوة تعد مبادرة هامة وتتطلب حيطة وحذر، ويبدوا واضحا أن القيادة الثورية كانت تفكر أساسا في كسب أكبر عدد ممكن من الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة، وقد تأكدت من استعداد عدد لا بأس به من الدول العربية للاعتراف بها بمجرد الإعلان عن تشكيلها، إذ شرع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الاتصال بالحكومات الصديقة للحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد "عبد الحميد مهري" بالاتصال "بفتحي الديب" رجل الاستخبارات المقرب من الرئيس جمال عبد الناصر، وقام "العقيد بوصوف" رفقة "الأمين دباغين" بزيارة المملكة المغربية لإعلام الملك "محمد الخامس" بالقرار، في حين زار "كريم بلقاسم" ومحمود شريف تونس وأطلعا رئيسها "لحبيب بورقيبة" على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ[1].

تم اتخاذ قرار الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 9 سبتمبر 1958 في اجتماع رسمي ترأسه فرحات عباس، وزعت خلاله الحقائب الوزارية وتقرر الإعلان عن تشكيلها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة، وذلك في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، وتزامن هذا الحفل مع حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت، وقد قام السيد "فرحات عباس" بتلاوة بيان التأسيس، والذي جاء فيه: "إن لجنة التنسيق والتنفيذ التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذه السلطة بموجب قرار 27 أوت 1957، قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية..."[2].

لقد كان للإعلان عن الحومة المؤقتة صدى دولي كبير، فعشية الإعلان اعترفت 14 دولة بالحكومة الجزائرية حسب ما صرّح به فرحات عباس لجريدة "المجاهد"[3].

7- أهداف إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة:

كانت الحكومة المؤقتة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف على المستويين الداخلي والخارجي، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: على المستوى الداخلي:

[1] – فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 389- 391.

[2] انظر بيان التأسيس في: المجاهد ، ع 30 ،10 اكتوبر 1958م.

[3] – نفسه.

- محاولة حل مشكل القيادة، وتشكيل قيادة منسجمة، عكس ما كانت تشهده لجنة التنسيق والتنفيذ.
- إيجاد حل لإشكالية التسليح في ظل ما فرضه خطي "شال وموريس" من صعوبات.
- مواجهة مشاريع ومناورات ديغول.
- إعادة بعث كيان الدولة الجزائرية التي اعتصبت في 5 جويلية 1830م[1].

ثانيا: على المستوى الخارجي:

- مواجهة مناورات ديغول ديبلومسيا، خاصة في ظل صعوبات العمل العسكري داخليا وهذا ما نلمسه في تصريح "أوعمران" الذي ألح على ضرورة التعجيل في إنشاء حكومة مؤقتة كخطوة هجومية من الناحية الديبلوماسية.
- سعي جبهة التحرير الوطني إلى ضرب مؤسسات الاحتلال بمؤسسات بديلة لبسط تأثيرها تدريجياً على المستوى الدولي.
- توفير أداة رسمية وشرعية معترف بها دوليا للتفاوض مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات "ديغول" الذي كان يتذرع أما الرأي العام بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، وهذا ما عبّر عنه فرحات عباس بقوله: "...إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لأن تضع حداً لهذه الحرب المشتعلة منذ أربع سنوات بالجزائر، وأن الحكومة الجزائرية مستعدة لأن يلتقي ممثليها مع ممثلي الحكومة الفرنسية والبحث عن الشروط السياسية والعسكرية لإقاف القتال"[2]
- محاولة الاستفادة من دعم المعسكرين الشرقي والغربي المتصارعين في إطار الحرب الباردة[3].

8- جهود الحكومة المؤقتة داخليا وخارجياً:

[1]- بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة...، ص 16

[2]- المجاهد، ع 30، المصدر السابق.

[3]- بوضربة، النشاط الديبلوماسي، ص 19.

أبرز مهمة قامت بها الحكومة المؤقتة هي العمل الدؤوب على تنسيق عمل وجهود مؤسسات الثورة، وتنظيمها وتأطيرها وتطويرها بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للثورة، وقد قامت الحكومة المؤقتة بالإشراف على شؤون الثورة العسكرية والسياسية، وواجهت بحزم السياسة الفرنسية ومخططاتها الجهنمية[1].

كما عبرت في الأيام الأولى بعد تأسيسها عن موقفها من سياسة "يغول"، إذ ردت في أول إعلان لها يوم 26 سبتمبر 1958 عن سياسة الإدماج التي جاء بها "ديغول" وهذا ما يظهر بشكل جلي في البيان الذي نشرته في جريدة المجاهد[2].

أما في الجانب العسكري فقد تحور عملها على اختراق الحواجز والأسلاك الشائكة على الحدود، ودخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر، وهيكلة الجيش ودعمه مادياً وبشرياً. وفي الجانب السياسي على تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا، وتدويل القضية الجزائرية، وتدعيم العلاقات مع الدول المغاربية والعربية والافرو اسيوية[3].

أما خارجيا فعملت الحكومة المؤقتة على تفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي، وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها، ومكاتب في الأقطار التي لم تعترف بها[4]. ومنذ الأيام الأولى لتأسيس الحكومة برمجت عدة زيارات للبلدان الشقيقة والصديقة، وذلك بعد الاستقبال الرسمي الذي خص به "جمال عبدالناصر" وفد الحكومة بقيادة "فرحات عباس"، وشملت الزيارة المغرب في نوفمبر 1958، وليبيا والسعودية وتونس في مارس 1959، والهند والباكستان في الشهر الموالي، ثم العراق والكويت والسودان والأردن، وكان وفد الحكومة بقيادة رئيسها يستقبل رسميا وشعبيا في احتفالات عارمة، وكانت الحكومة ترسل كذلك وفودها لزيارة بعض البلدان والقيام بمهام مختلفة، ومنها البعثة التي وجهت للصين والى الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1958 بغرض البحث عن المساعدة العسكرية، حيث كان البحث عن الدعم المادي

---

[1]- Dahlab Saad ,op- cit , p-p 99-100

[2] انظر نص الاعلان المجاهد، عدد 10،30 أكتوبر 1958.

[3]- HARBI , les archives …, , p 383.

[4]- L'EBJAOUI Mohammed; Verité sur le révolution Algerienne ,ed : Gallimar, Paris, 1970 ,165.

والعسكري هاجس الحكومة الأساسي[1]، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي من أجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة.

وان كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة قد حققت نجاحات باهرة في نشاطها فقد انتاب جهازها التنفيذي كثير من العطب بسبب المشكلات والعوائق التي اعترضت طريقها.

الخلاصة :

مما سبق ذكره نستنتج إن هناك ظروفا خاصة على المستوى الداخلي والخارجي وعوامل مهمة دفعت قيادة الثورة لتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، وذلك لأجل تحقيق أهداف إستراتيجية، على المستويين العسكري والسياسي والديبلوماسي

وتأسيس الحكومة المؤقتة مثل مرحلة حاسمة من تطور وقوة الثورة الجزائرية، حيث اعترفت كثير من الدول والهيئات والشعوب بهيئتها الرسمية وبصفتها ممثلة لكفاح الشعب الجزائري، وقد ضاعف نشاطها الحثيث من تقوية صفوف الثورة ودعمها عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا، وبذلك تكون هذه الحكومة حققت أهداف الثورة الإستراتيجية في هذه المرحلة الحاسمة، وذلك على الرغم من ظروف المرحلة الصعبة والأزمات التي عصفت بها التي أفرزتها سياسة الجنرال "ديغول".

المحاضرة التاسعة:

الشعب الجزائري في قلب المعركة لإجهاض مشاريع ومناورات "ديغول"

مظاهراتي 11 ديسمبر 1960 بالجزائر و 17 أكتوبر 1961 بفرنسا.

المقدمة:

إن الاستراتيجية التي تبنتها جهة التحرير الوطني منذ 1954م سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي قد جعلتها بحق أنموذجاً تحتذي به كل الثورات ضد الأنظمة الإمبريالية، ومن بين ما راهنت عليه الجبهة منذ البداية هي التعبئة الشعبية عملاً بمقولة العربي بن مهيدي "أرموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب"، فالمراهنة على القواعد الشعبية تعبّر عن قمة النضج السياسي والعسكري لمهندسي الثورة ومنفذيها، فالثورة والشعب في نظر الكثير من فلاسفة حركات التحرر كالسمكة والماء، ففي نظر "ماوتسي تونغ"، فمثلما لا تستطيع السمكة أن تعيش

[1]-Dahlab Saad, op cit , P-P100- 110 .

خارج الماء، لا يمكن كذلك للثورة أن تنجح وتحقق أهدافها بمعزل عن الشعب. والشعب الجزائري بكل شرائحه ومكوناته كان دوماً في الموعد منذ الفاتح من نوفمبر 1954م إلى غاية 5جويلية 1962م، ولعلّ أبرز ما يعبر عن حقيقة التضامن بين الشعب وجبهة التحرير الوطني مظاهراتي 11 ديسمبر 1960م بالجزائر، و17 أكتوبر 1961م بفرنسا.

أولا: مظاهرة 11 ديسمبر 1960م:

مظاهرات 11 ديسمبر 1960م كانت حسب شهادات صانعيها المنعرج الحاسم في تاريخ الثورة الجزائرية نحو تحقيق النصر، أو "ديان بيان فو" الجزائرية، لذلك لا يمكن أن ننظر إلى هذه المحطة من تاريخ الثورة نظرة سطحية ونعتبرها كما وصفها وزير الداخلية في تلك الفترة "بأنها حوادث عفوية" معزولة، ولكن في حقيقة الأمر أن هذه المظاهرات كانت نتيجة حتمية لمجوعة من الظروف الداخلية والخارجية، جعلت "المجلس الوطني للثورة" يفكر بجدية في ضرورة تحريك القواعد الشعبية وخلق جبهة ثالثة (جبهة الشعب) قادرة على إحباط مخططات "ديغول" ومنوراته السياسية والعسكرية، لذلك عين المجلس لجنة تكونت من "ع. الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، ع. الحميد مهري وكريم بلقاسم" أسندت لها مهمة التحضير للمظاهرة في شهر نوفمبر 1960م ولكنها أجلت نتيجة بعض التطورات السياسية تمثلت في التصريحات التي أدلى بها ديغول خلال نفس الشهر أمام مجلس الوزراء والذي أكد من خلاله تنظيم السلطات في الجزائر وانتظار تطبيق حق تقرير المصير.

1-ظروف المظاهرات:

أما عن ظروف المظاهرات فيمكن حصرها فيما أفرزته استراتيجية ديغول الذي حاول بكل ما أتي من قوة للقضاء على الثورة الجزائرية، فاستنجد بالجنرال "شال" الذي أعطى له صلاحيات مطلقة، ومما قام به الجنرال شال تقسيم التراب الجزائري إلى مقطعات عسكرية وإخضاع كل منطقة لعليات عسكرية تمشيطية واسعة النطاق كما رأينا في المحاضرات السابقة ، وكان "شال" يقول: "لا يمكن القضاء على الثورة إلا بالقضاء على الشعب"، فكان في حربه يأتي على الأخضر واليابس. أما على المستوى السياسي، فالجبهة عقدت مفاوضات مع ديغول وهي مفاوضان "مولان" 25- 29 جوان 1960م، غير أنها فشلت، مما جعل الرأي العام العالمي، خاصة العربي منه يضغط ديبلوماسا ويطالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك

الدول الإفريقية التي اجتمعت في "مونروفيا" في أوت 1960م، وأكدت على ضرورة دعم القضية الجزائرية[1].

2-انطلاق المظاهرات وإنتشارها:

أما عن سير المظاهرات فانطلقت شرارتها الأولى "بعين تموشنت" يوم 9 ديسمبر 1960م على إثر زيارة "ديغول" الذي جاء مبشرا بمشروعه "الجزائر جزائرية"، أي تكوين دولة جزائرية تجمع السكان المسلمين والأوروبيين على حد سواء، غير أن جموع الجزائريين قابلوه برفض قاطع، ومظاهرات حاشدة رفعوا فيها أعلام الجزائر وردّدوا تحيا الجزائر مسلمة، الله أكبر، تحيا جبهة التحرير الوطني، تسقط الجزائر جزائرية وتسقط الجزائر فرنسية، وقام الأطفال بحرق الأعلام الفرنسية واستبدالها بأعلام الجزائر، واستمرت المواجهات بين الجزائريين والشرطة الفرنسية يوماً كاملا. ثم انتقلت المظاهرات إلى تلمسان ووهران والأصنام ثم باقي مناطق الجزائر. غير أن الزخم الكبير كان في مدينة الجزائر يوم 11 ديسمبر 1960م، فكانت الانطلاقة من حي بلكور لتمتد إلى باقي أحياء المدينة، وكانت شعارات الجزائريين: "الله أكبر" تحيا "FLN" والنساء تزغرتن من الشرفات، وعلت الأعلام الجزائرية كل الأحياء، فكان رد المحتل عنيفاً حيث أصدر الجنرال "غونمبو" Gambault أمرا للمظليين لإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى مجزرة حقيقية، تبعت بحملة اعتقالات واسعة، ووصلت الدرجة بالشرطة الفرنسية إلى إخراج الجرحى من المستشفيات وأطلقوا عليهم النار، فكانوا لا يستثنون أحد، كبارا وصغارا، فاستشهد الطفل "فريد مغراوي" الذي لا يتجاوز سنه 10 سنوات[2].

3-المظاهرات بين التخطيط والعفوية:

تحاول بعض الشهادات الحية أن تصور مظاهرات 11 ديسمبر 1960م بأنها مظاهرات عفوية لم يتم التخطيط لها، "شهادة يحي ميدوني"[3] كانت المظاهرات بالنسبة له، نوفمبر ثاني،

---

[1]- دليوح عبد الحميد، مظاهرات ديسمبر 1960م وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2004- 2005م، ص 32.

[2]- نفسه، ص 39 وما بعدها.

[3]- شهادة أدلى بها للمتحف الوطني للمجاهد يوم 13 جانفي 2003م، وهو من مواليد قنزات بسطيف سنة 1943م، شارك في المظاهرات في مدينة الجزائر، وكان شاهدا عليها إلى غاية 14 ديسمبر 1960م، حينما ألقي عليه القبض وسجن إلى غاية وقف إطلاق النار في مارس 1961م.

لأنها جاءت في وقتها، وبفضلها أجهضت مناورات ديغول ومشاريعه الخطيرة مثل مشروع "الجزائر جزائرية"، وكذلك أسقطت خرافة "الجزائر فرنسية" التي تبناها الكلون، وبين فيها الشعب الجزائري تمسكه مطلبه الوحيد وهو الجزائر مستقلة عربية إسلامية. المظاهرات حسب شهادته كانت عفوية، فالشعب في مدينة الجزائر لم يتلق تعليمات أو أوامر من جبهة التحرير الوطني، فالسبب الرئيسي حسب شهادته هو الضغط والاستفزاز الذي مارسه الأوروبيون على الجزائريين، من خلال مظاهراتهم الرافضة لمشروع "الجزائر جزائرية"، ويقول "ميدوني" في خضم شهادته، أن الجزائري بصفة عامة كان مهيئ للانتفاضة، لأن كلمات الصحفي "عيسى مسعودي" التي كان ينتظرها الجزائريون بشغف من إذاعة صوت العرب كان لها تأثير على الكل الجزائريين المدنيين، فنزعت من قلوبهم الخوف وكانوا مستعدين لمواجهة قوات الاحتلال بصدور عارية.

والمظاهرات حسب شهادته بدأت في مدينة الجزائر يوم 10 ديسمبر من طرف الأوروبيين الذين خرجوا يحملون لافتات "الجزائر فرنسية"، وفي أمسية 10 ديسمبر كان الجزائريون يقفون جماعات جمعات يلاحظون ما يحدث، وفي يوم 11 ديسمبر يقول خرجت مع بعض الرفاق في حي بيلكور في منتصف النهار، وفجأت ظهرت حافلة تحمل العلم الفرنسي، يقول فتوجهنا إليها وأرغمنا صاحب الحافلة على التوقف ونزعنا منها العلم الفرنسي، وبعد منصف النهار يقول أن الشرطة طلبت مني الوثائق فتدخل أحد الشباب لضرب ذلك الشرطي، ثم تدخلت مجموعة من الشرطة وأخدونا إلى قرب ثكنة لاصاص، هنا حسب شهادة "ميدوني" خرج المدعو "بوجمعة عبد القادر" الملقب ب "سنديباد" وهو عامل في سوق الخضر، وأخرج منديلا أخضرا وليس علماً، فكانت هذه الشرارة الأولى للمظاهرات في حي بلكور، في البداية حسبه الأعلام كانت غائبة، كذلك المتظاهرون خربوا الكثير من المراكز، وأحرقوا حسب شهادته 20 سيارة، وبعد اشتعال لهيب المظاهرات تدخلت الجبهة لتأطيرها ورفعت الأعلام الوطنية.

قوبلت المظاهرات، حسبه، بقمع رهيب، واستشهدت فتاة كانت إلى جانبه، حسب الصورة التي أظهرها في التسجيل عمرها لا يتعدى 15 سنة. كذلك لاحقت المتظاهرين خاصة الذين ظهروا في الصور وزجت بهم في السجون وأخضعتهم للتعذيب من بينهم صاحب الشهادة الذي بقي في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار.

في حين هناك الكثير من الشهادات خاصة المكتوبة منها، تؤكد بأن المظاهرات كان مخطط لها من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة كما كنا قد أشرنا في بداية المحاضرة، والراجح أن المظاهرات كان مخطط لها، إذا لا يعقل أن تسير تلك الجماهير بذلك الشكل الدقيق دون أن تكون جبهة التحرير الوطني من وراء ذلك.

4-نتائج المظاهرات:

رغم بشاعة الرّد الفرنسي، إلا أن المظاهرات أعطت دفعاً قوياً للديبلوماسية الجزائرية، وهذا ما عبّر عنه النداء الذي وجهه رئيس الحكومة الجزائرية "فرحات عبّاس" يوم 16 ديسمبر 1960م، حينما قال: "إننا نمرّ اليوم بمرحلة حاسمة من تاريخنا، ونجتاز امتحانات عظمى، وأن المعركة التي خضتموها قد كان لها أبلغ الصدى وأعمقه، وقد سجّلها العالم كله باعتبارها انتصارا ساطعاً لكفاحنا التحرري والوطني ....".

كما برهنت المظاهرات على عمق الوعي الجماهيري والتفافه بثورته، وهذا ما أدركه ديغول وعبّر عليه بقوله: "إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام، وسمعته بأذني، وما تغلغل في أعماق فكري، ترك لدي انطباعاً واضحاً عن حقيقة الوضع في الجزائر عندها سيمزق التصويت على تقرير المصير آخر ستار قاتم، إن الحرب أصبحت شبه منتهية...".

ولعل أهم انتصار حققته الجبهة هو إدراج القضية الجزائرية ضمن أشغال الدورة 15 لهيئة الأمم المتحدة، فصدى المظاهرات جعلها تصدر لائحة تنص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقد تحصلت هذه اللائحة على أغلبية الأعضاء 68 صوتاً ضد 27 وامتناع 8 أصوات.

كما ساهمت المظاهرات في حشد الرأي العام العربي والإفريقي والعالمي لصالح القضية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال رسالة جمال عبد الناصر التي جاء فيها: "إن الجمهورية العربية المتحدة تساند بكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال". وكذلك رسالة الملك المغربي "محمد الخامس" لفرحات عباس التي عبّر فيها أن استقلال المغرب لن يتم ما لم تحصل الجزائر على استقلالها.

وفي 19 فيفري توجه السيد "موديبو كينا" رئيس جمهورية مالي برسالة إلى فرحات عباس يعلن فيها رسميا اعتراف دولته بالحكومة الجزائرية المؤقتة. أما نجيريا فقامت بقطع علاقاتها مع فرنسا وطرد السفير الفرنسي وأعوانه.

أما على مستوى العالم، فقامت مظاهرات مساندة للشعب الجزائري في كل من الهند، وتركيا، وأصدرت الصين الشعبية بلاغاً شديد اللهجة يدين الجرائم الفرنسية، كما أعرب "خرتشوف" رئيس الاتحاد السوفييتي عن تأييده للقضية الجزائرية، كما قام رئيس النقابات الأمريكية بإرسال رسالة إلى حكومة بلاده يحذر فيها من اسمراريه مساعدة فرنسا عسكرياً.

لذلك لا غرو إن قلنا بأن مظاهرات 11 ديسمبر كانت استفتاء جماهريا مبكرا عبرت عن تلاحم الشعب الجزائري بكل أطيافه بثورته، وجعلت مشاريع ديغول ومناوراته في مهب الريح، كما أعطت دفعاً قوياً للديبلوماسية الجزائرية، لذلك ما كان على ديغول إلى الرضوخ لمطالب الجبهة والجلوس على طاولة المفاوضات بشكل جدي.

ثانياً: مظاهرات 17 أكتوبر 1961م ومجزة باريس:

مجازر أكتوبر 1961م، هي جريمة مكتملة الأركان ضد الإنسانية، عبّرت بشكل جلي عن همجية وبربرية فرنسا الاستعمارية، التي لم تتوقف منذ 1830م، فجريمة أكتوبر الأسود كما وصفته الكثير من الأدبيات ما هي إلا امتداد لسلسة الجرائم الفرنسية في الجزائر، والحيث عن مظاهرات أكتوبر 1961م يقودنا حتما إلى الحديث عن دور المهاجرين والمغتربين في دعمهم والتفافهم حول القضية الوطنية الذي لم يكن وليدا ل: 17 أكتوبر 1961م فقط، فقد ظل المهاجر الجزائري وفيا لوطنه ومرتبطا بقضيته منذ وقت مبكر، فلا ننسى أن ميلاد نجم شمال كان في المهجر في فرنسا، والمهاجرون الجزائريون خلال الثورة والذين وصل عددهم إلى حوالي 400 ألف مهاجر، 180 ألف منهم في فرنسا كان لهم دور محوري كبير في الدعم اللوجستيكي والدعم المادي للثورة، وذلك عن طريق الاشتراكات التي كانت تفرضها **فيدرالية جبهة التحرير** الوطني على العمال، فتوصلت جبهة

التحرير الوطني إلى جمع مبلغ قدّر ب 400 مليون فرنك، أي حوالي 80 بالمائة من إجمالي ميزانية الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

1-السياق التاريخي للمظاهرات (الظروف):

جاءت مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بعد انتصارات عسكرية ودبلوماسية حققتها الثورة الجزائرية، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م والتي عبّرت عن تلاحم الشعب الجزائري مع جبهة التحرير الوطني، وكانت سبباً رئيسياً في إجهاض مناورات الجنرال ديغول، والذي أضطر إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، ولجأ في بداية جانفي 1961م إلى استفتاء الشعب الفرنسي دون أن يمرّ على البرلمان الذي كان وكراً لليمين المتطرف، وكان التصويت لصالح الحل السلمي للقضية الجزائرية، لذلك دعا الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى التفاوض في إيفيان الأولى، غير أن جبهة التحرير لم تستجب لأن **"لويس جوكس"** صرّح لجريدة "صدى وهران" بأن فرنسا ستتفاوض مع الحركة المصالية إلى جانب جبهة التحرير الوطني في إطار المائدة المستديرة، وفي هذا الوقت بذات شعر ديغول أن فرنسا مهددة بحرب أهلية خاصة بعد انقلاب الجنرالات الأربع (.....) الذين اتهموا ديغول بأنه خان وعد 13 ماي 1958م، لذلك سارع إلى عقد لقاء إيفيان في 1 ماي 1961م، غير أن المفاوضات تعثرت بسبب اشتراط ديغول الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية[2].

أما على صعيد فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فإلى جانب الدعم المالي الذي كانت تجنيه من العمّال، فإنها كانت تقوم بعمليات ثورية ضد المراكز الاستراتيجية والمناطق الحيوية بفرنسا، كلهجوم على مخزون النفط في 25 أوت 1958م، وحسب بعض الشهادات فإن عدد العمليات في فرنسا سنة 1958م فاقت 243 عملية[3].

---

[1]- وثائق فيدرلية جبهة التحرير الوطني، تقديم وترجمة: علي تابليت، ثالة، الجزائر، 2013م، ص 14.

[2]- علي هارون، الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954- 1962م، ترجمة: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 544.

[3]- وثائق فيدرالية جبهة التحرير، ص 12.

كما وفرت لها باريس مكانا ملائماً للاتصال بالشخصيات الفرنسية اليسارية المساندة للثورة، لذلك وصفها موريس بابون في كتابه: « **Les chevaux de la République** » بأنها أقوى تنظيم في فرنسا، وأنها شكلت دولة داخل دولة، من خلال تأطيرها القوي والفعال للجالية الجزائرية بفرنسا، لذلك منذ أن عين على رأس محافظة شرطة باريس، وموريس بابون معروف بانتمائه إلى اليمين الاستعماري المتطرف، كان موليا لحكومة فيشي، قمع اليهود خلال الحرب العالمية الأولى ورفعوا ضده دعاوي قضائية وصدر الحكم ضده سنة 1999م.

وكان يعتقد بابون أن القضاء على الفيدرالية والتشويش على ديغول لا يكون إلا بواسطة القمع، فاستعان بحولي 500 حركي، وأكثر من **7 ألاف** شرطي، **8 ألاف دركي**، وصرّح "بابون" للشرطة **"اقتلوا العرب دون تردد"**. وفي 5 أكتوبر أصدر بدعم من رئيس الحكومة "ميشال دوبريه" **تعليمته المشؤمة 149/ 61**، التي تنص على حضر التجول على الجزائريين من 8 مساء إلى الخامسة صباحاً، وأنها ستدخل حيز التنفيذ يوم 12 أكتوبر. فهذه التعليمة هي تعليمة عنصرية اقتصرت على العمّال الجزائريين دون غيرهم، وبها يريد أن يعزل العمال عن الثورة. خاصة وأن عمل الجبهة كان يتم ليلاً من خلال اجتماع المناضلين في المقاهي والمطاعم ومختلف الأماكن[1].

موقف فيدرالية جبهة التحرير الوطني:

في 12 أكتوبر جاء الأمر من الحكومة المؤقتة للتحضير لخرق حضر التجول يوم 17 أكتوبر بمسيرة سلمية إلى قلب باريس، جاءت الأوامر شفويا وتلقى المناضلون الخبر بفرح شديد. الأوامر نصت على أن المسؤولين في الفيدرالية لا يخرجون للمشاركة في المظاهرات، حتى لا يتكرر سيناريو معركة الجزائر التي ادت إلى تفكك لجنة التنسيق والتنفيذ.

[1] - Henri Pouillot, le 17 octobre 1961par les textes de l'époque, ouvrage coordonné par l'association sortir du colonialisme, préface de Gilles Manceron, les petits matins, paris,2011,p 37.

كما تقرر أن تكون المظاهرات في ثلاثة أيام، اليوم الأول يخرج فيه الرجال الذين سيخرجون في مظاهرات بعد الثامنة مساءً، واليوم الثاني يكون بإضراب التجار تعبيرا عن تضامنهم مع العمال، واليوم الثالث يكون للنساء حيث جمهرن أمام المعتقلات ومراكز الشرطة، وللإشارة، فإن النساء شاركن بقوة في المظاهرات، وبلغ عدد المعتقلين منهن 500 امرأة و 118 طفل.

استجابة الجزائريون للأوامر وخرجوا في مظاهرات حاشدة يوم 17 أكتوبر شارك فيها الرجال والنساء والأطفال، ورغم سلمية المظاهرات، إلا أن الشرطة الفرنسية قابلت جموع المتظاهرين بقمع رهيب مع سبق الإصرار والترصد وذلك من خلال بث الرسائل المغلوطة على مستوى راديوهات الشرطة، وبأنه شوهد متظاهرون مسلحون وهو أمر غير صحيح". لذلك بدأت الشرطة تطلق النار بشكل عشوائي فأصبحت ساحات باريس حسب شهادة "محمد شيلي" "عبارة عن برك من الدماء يملؤها بكاء الأطفال الصغار التائهون والشرطة لازالت تلاحق هذا وتضرب ذاك بقوة تكاد تكسر العصي "، وتفيدنا شهادة علي هارون أن الحصيلة كانت على أقل 200 شهيد أغلبهم قذفوا في نهر السين.

إضافة إلى المعتقلين، والمهجرين عنوة إلى الجزائر والذين بلغ عددهم حولي 7000، وكتبت جريدة لوموند بعد ربع قرن من الجريمة، أن 60 جثة تم انتشالها من نهر السين، وهذا ما أكده كذلك المؤرخ الفرنسي "جون لوك إينودي" في كتابه: "معركة باريس 17 أكتوبر 1961م"، واتهم فيه موريس بابون بأنه قام بجرائم ضد الإنسانية، لذلك بابون قام بمقاضاته، غير أن "إينودي" فاز بالقضية[1].

3–نتائجها على الثورة :

لم تذهب تضحيات الشهداء الذين سقطوا بعد هذه المجازر التي تبقى صورة سوداء في تاريخ فرنسا الاستعمارية وباريس عاصمة حقوق الإنسان ،حيث حققت الثورة مقابلها انتصارات على

[1]– سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م، صفحات سوداء من جرائم فرنسا في ظل جمهورية ديغول الخامسة، ط2، ثالة، الجزائر، 2009، ص 66.

مستوى الرأي العام الفرنسي ،حمتهم من تعاطف مع القضية الجزائرية إلى جانب فشل السياسة الاستعمارية في التمييز بين الجزائريين في الجزائر والجزائريين المهاجرين في فرنسا ،كما أنها شكلت ضغطا لصالح استمرار المفاوضات التي تعثرت في مرحلتها الأولى هذه المفاوضات تم استئنافها في 29 أكتوبر 1961 بمدينة "بال" بسويسرا بين الوفدين الجزائري والفرنسي .

أما على المستوى الدولي فتم إصدار لائحة أممية في 15 نوفمبر 1961 تؤكد على تقرير مصير الشعب الجزائري .

أما على المستوى الإعلامي : تناقلت الصحف أخبار المظاهرات تضمنت رسائل التنديد من خلال التأكيد على سلمية المظاهرات ،والحسرة على نتائجها ،حيث كتب "جون فاريحو " في 20 أكتوبر 1961 على صفحات جريدة "France soir" مايلي : " الشرطة قامت بتفتيش 12 ألف رجل في مساء 17 أكتوبر 1961 ،ولم تجد عند هؤلاء أي سلاح ،المسلمون إلتزموا بالتوجيهات بشكل صارم ،والتي أكدت على الهدوء ،وتجنب الصراخ وإثارة الفوضى ...."

كما، أكد على هذا الصحفي "بيار فيونسو- بونتي piérre viansso-ponté" في 20 أكتوبر 1961 على صفحات يومية "لوموند Le monde " "المواكب لم تكن أبدا عنيفة أو مهددة وبرهنت على أنها ضد العنف " ويضيف الصحفي "دونيس بيريي- دافي Denis périer-Daville " في 23أكتوبر 1961 في جريدة "لوفيقارو Le Figaro " أن"شهود أكدوا أن المتظاهرين قبض عليهم دون أدنى مقاومة، والشرطة لم تعثر على أية حالة تمتلك السلاح ،ونستنتج من خلال الإشارات المختلفة ،والمعلومات التي وردت إلينا أن عدد الجرحى المسلمين كان مرتفعا ". ومن اللذين عايشوا المجزرة عن قرب أحد مناضلي فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا " سعيد عديل " هذا الأخير الذي تعرض للتعذيب والضرب من طرف الشرطة الفرنسية ،حيث يذكر أن الشرطة الفرنسية كانت تطلق الرصاص على المتظاهرين بأسلحة أوتوماتيكية ، تحت أنظار السكان والقمع قطيعا، حيث قامت بمحاصرة المتظاهرين وإحباطهم على التوجه نحو جسر باريس، وإلقاء بعضهم في مياه نهر "السان seine " .

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن مظاهرات 17أكتوبر 1961 هي تاريخ لمجازر الإرهاب الفرنسي ، و وصمة عار في تاريخ فرنسا الإستعمارية وهي بمثابة محطة لأخطر مجازر الإرهاب الدولي الذي مارسته السلطة الفرنسية في حق المهاجرين الجزائريين ، ومن جهة أخرى تعتبر قفزة نوعية دفعت بالثورة الجزائرية إلى تحقيق نتائج على المستوى الوطني و الدولي من خلال التعريف بالقضية الوطنية ، ودعم الثورة ماديا ومعنويا .

الخلاصة:

مما تقدم يمكن أن نستنتج، أن الشارع الجزائر بكل شرائحه كان متناغماً مع جبهة التحرير الوطني، فعندما تشعر الجبهة وجيش التحرير الوطني بتضييق الخناق تلجأ إلى الشعب، وهذا ما لاحظناه في مظاهرتي 11 ديسمبر 1960م في مدينة الجزائر وفي أغلب كبريات المدن الجزائرية، وكذلك في مظاهرات 17 أكتوبر 1916م بباريس، التي انتهت بمجزرة رهيبة في حق الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر.

ولكن رغم القمع البوليسي سواء بعد مظاهرات ديسمبر 1960م وأكتوبر 1961م إلا أنه كانت لهما انعكاسات على الثورة الجزائرية، إذا جعلت ديغول يقتنع بفشل مشاريعه، وأعطت دفعاً قويا للمفاوض الجزائري أمام المفاوض الفرنسي.

المحاضرة العاشرة

المفاوضات الجزائرية الفرنسية واستعادة السيادة الوطنية

مقدمة:

أبدت جبهة التحرير الوطني منذ 1 نوفمبر 1954م استعدادها للتفاوض مع فرنسا شريطة أن تعترف فرنسا بالجبهة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وأن تعترف بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري. غير أن فرنسا اختارت طريق العنف والقمع معتقدة أنها ستتمكن من القضاء على الثورة في فترة قصيرة، ولكن بعد الانتصارات العسكرية والديبلوماسية لجبهة التحرير

الوطني، اضطرت فرنسا للجلوس على طاولة المفاوضات، التي مرّت بعدة جولات طويلة وشاقة، انتهت بتوقيع اتفاقية "إيفيان" يوم 18 مارس 1962م، التي انبثق عنها "وقف إطلاق النار" يوم 19 مارس 1962م، وبذلك تكون اتفاقية إيفيان التي ولدت بعد مخاض عسير، وبعد كفاح طويل خاضه الشعب الجزائري، فكانت بمثابة نهاية الليل الاستعماري كما وصفه فرحات عباس، ليل حالك دام أكثر من 132 سنة تفننت فيه فرنسا في تقتيل واهانة الجزائري المسلم، توقيع الاتفاقية كان إنهاء لثورة دامت سبع سنوات ونصف أرهقت فرنسا ماديا ومعنويا، وكلفت الجزائر أكثر من مليون ونصف المليون شهيد، وكانت بطبيعة الحال نتيجة حتمية لنهاية الصراع، وهذا ما لخصه لخضر بن طوبال: "كما هو الشأن في كل حرب بين دولتين من أجل هدف سياسي فإن نهاية هذه الحرب تكون دائما عن طريق التفاوض، وهذا ما وقع بالنسبة لنا مع فرنسا، فهناك القليل من الجزائريين وحتى من المسؤولين من يعرف بأن الاتصالات بيننا وبين فرنسا كانت مستمرة دائما".

1-مراحل المفاوضات:

لقد كان –كما أشرنا سابقا- مبدأ التفاوض واردا في مواثيق الثورة، في أول وثيقة مرجعية للثورة، بيان أول نوفمبر، وأكده كذلك ميثاق مؤتمر الصومام 1956م. لذلك فالمفاوضات مرة بعدة مراحل يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- لقاءات جس النبض:

والتي بدأت في وقت مبكر منذ 1955م، نتيجة التطور المتسارع في الديبلوماسية الجزائرية التي شاركت في مؤتمر باندونغ في أفريل 1955م، وكذلك الدور الذي لعبه بعض أصدقاء الثورة أمثال "جون بول سارتر" وغيره في الضغط على الحكومة الفرنسية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وأول لقاء كان بين "فينسنت مونتاي" مدير الدوان العسكري للحاكم العام "جاك سوستيل" مع مصطفى بن بولعيد في سجن تونس، ومع "ين يوسف بن خدة" في سجن سركاجي، وكذلك بفرحات عباس، وحسين لحول والشيخ خير الدين (وللاشارة فقط أن عباس بن خدة، وحسين لحول والشيخ خير الدين لم يكونو يمثلو جبهة التحرير الوطني فهذا اللقاء تم قبل التحاقهم بالثورة). ثم لقاء بين "عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" وممثلي عن "بيار مونداس"، في مارس1956م وحدد عبان رمضان شروط التفاوض والمتمثلة في:

-تعيين وفد لزعماء جبهة التحرير الوطني مكون من ممثلين من الداخل والخارج.

- انعقاد اللقاء بايطاليا أو يوغسلافيا.

-وضع حد لعمليات القمع وتسليم رخص تتضمن للمفوضين الجزائريين الأمن والسلامة.

- على الطرف الفرنسي أن يعين وفدا عالي المستوى.

غير أن حكومة "غي مولي" رفضت هذه الشروط في 26 مارس 1956م، و كلف وزير خارجيته "كريستيان بينو" الذي كان متواجدا بالقاهرة لتسهيل اللقاء مع ممثلي الوفد الخارجي، وفعلا تم اللقاء يوم 16 افريل 1956م بين ممثلي الحكومة الفرنسية، و"محمد خيضر" ممثل وفد جبهة التحرير الوطني، وقد اشترط الوفد الفرنسي (وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات)، غير أن "خيضر" تمسك بشروط جبهة التحرير الوطني الاعتراف اللامشروط بالاستقلال الوطني، وقف اطلاق النار وبعد ذلك يمكن انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة جزائرية، وهذا ما رفضته حكومة "غي مولي" . ثم جددت فرنسا محاولاتها عن طريق وساطة "جوزيف تيتو" وكانت النتيجة اجتماع غير رسمي بتاريخ 26 جولية 1956م جمع ببلغراد المبعوثين الجزائريين "أحمد فرانسيس" و"أمحمد يازيد" بالوفد الفرنسي المشكل من "بيار كومان، وبيار هربولت"، طالب حين ذلك المفاوضان الجزائريان بتمثيل رسمي للحكومة الفرنسية في اطار جلسة سرية غير رسمية وسرية انعقدت في النهاية في روما يوم 17 أوت 1956م وكان على رأس الوفد الجزائري "محمد خيضر" وأصر الممثلون الفرنسيون على الاقتراحات التي قدمت في القاهرة مؤكدين هذه المرة على البند المتعلق بالحكم الذاتي الداخلي. فرفضت جبهة التحرير الوطني ذلك[1].

توقفت المفاوضات نتيجة القرصنة الجوية واختطاف الزعماء الخمس "بن بلة خيضر حسين أيت أحمد بوضياف الأشرف" في 22 أكتوبر 1956م، فتوقفت المفاوضات إلى غاية مجيئ ديغول الذي جرب عدة مناورات عسكرية وسياسية وديبلوماسية، وفي المقابل تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمر 1958م التي تبنت بدورها مبدأ المفاوضات، غير أن ديغول لم يعترف بذلك واتصل سريا بقائد الولاية الرابعة"صالح زعموم" يوم 10 جوان 1960م المعروفة بقضية "الإليزيه".

[1]- بن يوسف بن خدة، اتفاقية ايفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص15.

ب- المفاوضات السرية:

بعد تأكد ديغول باستحالة القضاء على الثورة عسكرياً حاول أن يجد مخرجا بالتفاوض المشروط، فدعا إلى التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في "مولان السويسرية" مثل الوفد الجزائري "محمد بن يحي"، و "أحمد بومنجل"، ودامت المحادثات من 25 إلى 29 جوان 1960م، فاشترط ديغول وقف إطلاق النار، ومن ثم "حق تقرير المصير" يعني فرنسا هي التي من تقرر، كما وجد الممثلان أنفسهما كالأسيرين ممنوعان من التصريح إلى الصحافة.

غير أن مظاهرات 11 ديسمبر قلبت الموازين لصالح الحكومة المؤقتة، كما تطور الاحداث بعدها كنشاط المنظمة السرية التي حاولت احباط مشروع ديغول حول تقرير المصير، ومحاولات انقلاب العقداء الأربع على الجنيرال ديغول[1].

وبعد تمرد الجنرالات الأربعة "جوهو، سالان، شال، زيلير" ضد سياسة الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة، أصبحت السلطة الفرنسية في خطر وأصبح الانقسام واضحا داخل القوات العسكرية الفرنسية، هذه الوضعية أرغمت شارل ديغول على إيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية، فأخبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنه على استعداد للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، وعلى إثر هذه الأحداث أعلنت الحكومتان الجزائرية والفرنسية عن فتح المفاوضات الأولى رسمياً بمدينة إيفيان يوم 20/05/ 1961م [2].

ج- اللقاءات الجدية:

في 20 ماي 13/جوان1961 م أعلنت الحكومتان الجزائرية والفرنسية عن فتح المفاوضات الأولى رسميا بمدينة "إيفيان" الفرنسية، وتألّف وفد جبهة التحرير الوطني من السادة: "كريم بلقاسم، سعد دحلب، أحمد فرنسيس، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، والرائدان علي منجلي، قايد أحمد من قيادة الأركان، ورضا مالك المتحدث الرسمي

[1] - Redha Malek, L Algeriea Evian ; histoires des negociations secretes, 1956 – 1962, DAHLAB, Alger, 1995, p 115.

[2]- للمزيد حول انقلاب الضباط الفرنسيين ضد ديغول، راجع: - دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، ط1، دار قرطبة، 2012م، ص 178 وما بعدها.

للوفد الجزائري". أما الوفد الفرنسي فترأسه "لويس جوكس" إلى جانب "برنار تريكو ، فيكتور سويرا، كلود شايي، برونو دولوس، وغيرهم من الشخصيات السامية"[1].

انطلقت المفاوضات بحضور الوسيط السويسري "أوليفي لونغ"، حيت عرض الوفد الفرنسي الهدنة، وقف العمليات العسكرية، قانون امتيازي للأوروبيين وأخيرا حق تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال دون الصحراء، لكن الوفد الجزائري رفض مبدأ المساس بسيادة ووحدة التراب الوطني، فتوقفت المفاوضات يوم 1961/06/13 بعد أن رفض الوفد الجزائري للمطالب الفرنسية، وفي 27 جوان 1961 بعد فشل المفاوضات وتوقّفها صرح الجنرال شارل ديغول قائلا: "إذا فشلت المفاوضات، فإننا سنفكّر في تقسيم التراب الجزائري" لكنه لم يحدد الكيفية. وفي 11 جويلية1961 م عقد الجنرال شارل ديغول ندوة صحفية في باريس صرح فيها: "الجزائر دولة مستقلة". وفي جويلية1961 : أعلنت كل من الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استئناف المفاوضات في قصر لوغران بإيفيان يوم 20 جويلية 1961.

استؤنفت المفاوضات من جديد بين الوفد الجزائري والفرنسي في ‘‘لوغران’’، لكنها أخفقت بسبب قضية فصل الصحراء عن الوطن الأم، وتمسك الوفد الجزائري بمبدأ اعتراف فرنسا بسيادة الجزائريين على الصحراء، وفي 28-29 أكتوبر1961 التقى سريا في مدينة بال بسويسرا الوفد الجزائري المكوّن من "محمد الصديق بن يحي ورضا مالك"، بالوفد الفرنسي المكوّن من "برونو دولوس وكلود شايي"، وتركّزت المحادثات حول السيادة الوطنية على الصحراء والاستفتاء العام، كما أثار الوفد الفرنسي قضية ازدواجية الجنسية والمرحلة الانتقالية، وافترق الوفدان لعرض القضايا المطروحة على الحكومتين الجزائرية والفرنسية، وفي 9 نوفمبر 1961م التقى في مدينة بال بسويسرا للمرة الثانية سريا الوفد الجزائري المكوّن من بن يحي محمد الصديق ورضا مالك، والوفد الفرنسي المكوّن من برونو دولوس وكلود شايي، فتبادل الطرفان التقرير المصادق عليه حول القضايا المطروحة في الاجتماع الأول بـ بال. وفي 09 ديسمبر 1961 التقى سريا بمدينة ليروس قرب الحدود السويسرية الوفد الجزائري المكوّن من سعد دحلب وبن يحي محمد الصديق، والوفد الفرنسي المكوّن من لوي جوكس و برونو دولوس لدراسة قضية الصحراء وثرواتها البترولية، ومشاركة قبائل منطقة تندوف في عملية الاستفتاء العام، أما التنقيب عن الثروة البترولية فقد اقترح سعد

[1]- المجاهد ، عدد 97 ، 5 جوان 1961م.

دحلب أن تقدم الهيئة التقنية رأيها للدولة الجزائرية للنظر في القضية وفي 23 ديسمبر 1961 التقى من جديد بمدينة ليروس الوفد الجزائري الممثل في سعد دحلب وبن يحي محمد الصديق، والوفد الفرنسي المكوّن من لوي جوكس وأعضاء آخرون، وقد سلّم الوزير المذكور مذكرة باسم الحكومة الفرنسية لتجيب عنها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الأيام الأولى من شهر جانفي 1962. وفي هذا اللقاء تمسّك الوفد الفرنسي بتعيين المندوب العام ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتولى تسيير الشؤون الداخلية في الجزائر[1].

3-اتفاقيات إيفيان الثانية ووقف إطلاق النار7-18 مارس1962 :

بعد سنة من الاتصالات والمفاوضات توصّل الوفد الجزائري بفضل إرادة وحنكة أعضاءه السياسية إلى مباشرة المفاوضات الرسمية والعلنية بمدينة "إيفيان" في فرنسا. قاد الوفد الجزائري "كريم بلقاسم" رئيس الوفد ونائب الرئيس ووزير الداخلية، والوفد الخارجي ترأسه "لوي جوكس" LOUIS JOXE وزير الدولة مكلف بالشؤون الجزائرية.

تم التوافق على مسودة اتفاقيات "ايفيان" بعد إثنا عشر يوما من المناقشات، وعلى مبدأ وقف القتال الذي تقرر إعلانه في وقت واحد من قبل الطرفين. ففي يوم 18 مارس 1962 تقدم المفاوضون الفرنسيون ليضعوا توقيعاتهم إلى جانب توقيع كريم بلقاسم، ثم نهض الحاضرون وتصافحوا لأول مرة، وقد تقرر أن يدخل وقف القتال حيز التنفيذ في يوم 19 مارس 1962.وقد ألقى "ديغول" خطابا للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، ووجهت الحكومة الجزائرية نداء للشعب الجزائري على لسان رئيسها "بن يوسف بن خدة" أعلن فيه بشرى التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفرنسية يضمن استقلال الجزائر، ويطالب بوقف القتال[2].

أقرت اتفاقية ايفيان الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال، ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي، واشتملت على ثلاثة عشر محورا، نلخصها في النقاط الآتية:

1 . التصريح العام: يتضمن تنظيم المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير المصير، وتقرر إجراء استفتاء حر لاستشارة الجزائريين بخصوص موضوع الاستقلال، وإنشاء سلطة تنفيذية تشرف على السلطة

---

[1]- Dahlab Saad, op cit ,p 144

[2] - بن خدة ، المصدر السابق ، ص38 .

في المرحلة الانتقالية، وتحديد أطر التعاون مع فرنسا في مرحلة الاستقلال، وسبل علاج المشاكل العسكرية بين الطرفين وعواقب تقرير المصير.

2 ـ اتفاقية وقف إطلاق النار: يحتوي على 11 مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.

3 ـ الفترة الانتقالية: يشتمل على 27 مادة تتعلق بتنظيم الاستفتاء وصلاحيات الهيئة التنفيذية وتنظيم قوات الأمن المحلية، وإجراءات عودة اللاجئين وتسوية الإجراءات الخاصة بنتيجة الاستفتاء.

4 ـ شروط الاستفتاء: يشتمل على 46 مادة تضبط شروط إجراء الاستفتاء من تسجيل للناخبين وتنظيم للاقتراع ومراقبته.

5 ـ إنشاء محكمة القانون العام: يظم 18 مادة تنظم وتحدد صلاحيات المحكمة العامة التي تنظر في المخالفات خلال المرحلة الانتقالية.

6 ـ إعلان الضمانات: يظم ثلاثة أجزاء، الأول خاص بالنظم العامة مثل أمن الأفراد وحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، والثاني يتحدث عن الحقوق المدنية للجزائريين والفرنسيين المقيمين في الجزائر، والثالث يحدد حقوق الفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجانب.

7 ـ إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي: يتناول الضمانات التي تقدمها الجزائر للمصالح الاقتصادية الفرنسية الخاصة بالأفراد والهيئات، ومساهمات فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ضمان الحقوق المكتسبة وضبط العلاقات التجارية والمالية بين البلدين.

8 ـ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء: يحدد في 18 مادة ضوابط التعاون في مجال استثمار الثروات الباطنية في الصحراء وعلى رأسها البترول، وإنشاء هيئة فنية مشتركة للاستثمار، ولجنة تحكيم عند نشوب الخلافات

9 ـ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي: يضبط مبادئ التعاون في المجال الثقافي، وينص على وضع فرنسا الوسائل اللازمة لتطوير التعليم في الجزائر، وتشجيع كلا البلدين على تعليم لغة وحضارة البلد الآخر، وتحديد المساعدة التي تقدمها فرنسا في مجال الإذاعة والتلفزيون والسينما،

10 . إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني: يشتمل تسعة مواد تنص على تعهد فرنسا بتقديم المساعدة للجزائر من أجل تنظيم وسائل التقدم الفني وتقديم المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث، وفتح المعاهد الفرنسية أمام الجزائريين.

11 . إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: يتناول مسائل التعاون في المجال العسكري، كحق استئجار الميناء البحري والجوي للمرسى الكبير لمدة 15 سنة، والترخيص باستغلال قواعد ومنشئات بعين الترك ورقان وبشار وعين امقل لمدة خمس سنوات.

12 . ملحق خاص بالمرسى الكبير: يفصل في 34 مادة ضوابط استغلال فرنسا لهذه القاعدة.

13 . إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات: ينص على لجوء فرنسا والجزائر لحل خلافاتهما بالوسائل السلمية وبواسطة التصالح أو التحاكم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[1].

الخلاصة:

كانت المفاوضات معركة ديبلوماسية حقيقية، خاضها الديبلوماسي الجزائري بكل جدارة واقتدار، أحبط من خلالها مناورات "ديغول" وكبار الديبلوماسيين الفرنسيين أمثال: "لويس جوكس"، ورغم ما قيل عن اتفاقية إفيان، إلا أنها – رغم بعض نقائصها– تعد انتصاراً باهرا للثورة الجزائرية، وقد حققت المطالب السياسية الثابتة لجبهة التحرير الوطني، ومنها تجسيد مطلب الاستقلال التام واستعادة السيادة للدولة الجزائرية، وتجسيد وحدة التراب الوطني وسلامته، ووحدة الشعب الجزائري، وكذا الاعتراف بالجبهة ممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وبذلك تحققت المطالب الأساسية التي رفعتها الثورة منذ اندلاعها عام 1954 كما اعتمدت تصوراتها في الحل، ولم يكن ذلك لينفي عدم انتصار التصورات الفرنسية للمفاوضات، خاصة ما تعلق بإجراءات تقرير المصير وتحقيق الاستقلال، فاستقلال الجزائر لن يعترف به قبل وقف إطلاق النار وإنما تحقق دون مناقضة السيادة الفرنسية، وتم بواسطة استفتاءين، استفتاء الشعب الفرنسي واستفتاء الشعب الجزائري، كما أن المرحلة الانتقالية جاءت مطابقة للتصورات الفرنسية، وحاول خلالها "ديغول" أن يسجل أهدافا لم يحققها أثناء المفاوضات، وأما ملفات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري والتي أعدها الجانب الفرنسي فقد قبل الجانب الجزائري مضامينها وصيغها مما سمح

[1] – بن خدة، المصدر السابق، ص ص، 85 وما بعدها

بظهور عدة ثغرات استفادت منها فرنسا، ومنها استمرار المؤسسات الفرنسية التعليمية في نشاطها وبقاء القوات الفرنسية بالمرسى الكبير والمراكز الصحراوية وتواصل التجارب النووية برقان وتامنراست، كما أن الضمانات التي منحت للمستوطنين الفرنسيين كانت ستقف عائقا أمام تطبيق سياسة جبهة التحرير الوطني الثورية لولا الفرار الجماعي لهم إثر الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري (o.a.s). وقد عملت الجزائر المستقلة على تجاوز بعض قيود اتفاقية وقف إطلاق النار مع مرور الوقت، فلجأت إلى تأمين أراضي الفرنسيين التي اكتسبت بطريقة غير شرعية، وسرعت خروج القوات الفرنسية، ومنعت إجراء التجارب النووية في الصحراء، وأممت الثروات الباطنية ومنها المحروقات

ببلوغرافيا عامة حول المقياس:

الكتب:

- أزغيدي (محمد لحسن) ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1989.
- الإبراهيمي (احمد طالب) ، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، (ش،و،ن،ت) . الجزائر،1985.
- أوساريس بول، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957- 1959م، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2008م، ص 55.
- البجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية و القانون، ترجمة بيير كوت ، دار اليقظة ، دمشق ، 1965.
- بورقعة (الرائد لخضر)، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة ، ط2 ، الجزائر ، 2000.
- الشادلي بن جديد، مذكرات الشادلي بن جديد، الجزء الأول: ملامح حياة 1929- 1979م، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر 2011م.
- بن خدة (بن يوسف) ، اتفاقيات إيفيان ، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1987 .
- تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر 2012م.

- غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، دط، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.
- دحلب سعد ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007م، ص29.
- الذيب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر ، ط1 ، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1984.
- الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصرة 1942-1962 ، دار هومة.-
سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 ، ط4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 .
- سعد الله (أبو القاسم) ، أفكار جامحة ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- سطورا (بنجامين)، مصالي الحاج، ترجمة الصادق عماري، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.
- سعيداني (الرائد الطاهر)، القاعدة الشرقية قالب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر،2001م.
- سعدي (الرائد عثمان بن الحاج)، مذكرات، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2000 م.
- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002 .
- عباس (محمد)، ثوار عظماء، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1991 ،
- عباس(محمد) ، رواد الوطنية ، دار هومة ، الجزائر ،2004 .
- قاسيمي (يوسف)، مواثيق الثورة الجزائرية ، بيان أول نوفمبر، نص الصومام، برنامج طرابلس 1954- 1962م، دراسة تحليلية نقدية، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2020.

- قندل (جمال)، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957- 1962م، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.

- قنان (جمال)، دراسات في المقاومة والاستعمار، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998 .

- قنان(جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد ، الجزائر 1994.
- كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.
- لبجاوي (محمد)، حقائق حول الثورة الجزائرية، (دون دار ومكان النشر)،1971 ،
- محساس(علي)، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر ، ترجمة مسعود مسعود، منشورات وزارة المجاهد، الجزائر ، 2002 م.
- مالك (رضا)، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 ، ترجمة فارس غضوب، دار الفارابي، ط1 ، الجزائر ، 2003م.
- الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار الأمة، الجزائر 2014م، ص 96.
- المدني (توفيق)، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3 ، (ش،و،ن،ت) الجزائر ، 1982.
- مريوش أحمد، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1954م، ج2، ط1، كنوز الحكمة، الجزائر 2013.
- يوسفي (محمد)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2002 .

المقالات والدوريات:

- أزغيدي محمد لحسن ، "هجومات 20 أوت 1955م وأبعادها"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 1، 30 جوان 2017، ص 96.
- بوطمين الأخضر، "يوم المجاهد: ذكرى شمولية الجهاد ووحدة التنظيم"، مجلة أول نوفمبر، ع 51، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981.
- بوضربة عمر، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955- 1957م، أو معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 2، ع 1، 12 فيفري 2018م.
- بومالي أحسن ، " التحضيرات المادية و البشرية لاندلاع الثورة المسلحة" ، مجلة الذاكرة، ع03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص 13.

- بكار محمد ، "الإضراب العام لـ 8 أيام (28 جانفي – 4 فيفري 1957م) من خلال تقرير مصلحة SLNA الرّبط للشمال إفريقي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، ع4، ماي 2022م.

- عثمان بن الطاهر، "هجوم 20 أوت 1955م بمجاز الدشيش"، مجلة أول نوفمبر، ع52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981م.

- سعدوني بشير، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م: ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات الإفريقية، ع06، جامعة الجزائر.

- شهادة لخضر بن طوبال حول هجومات الشمال القسنطيني، في: مجلة أول نوفمبر، ع52، ع52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981م، ص 40.

- شاوش حبّاسي، "مؤتمر الصومام: أراء ومواقف"، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ع4، جامعة الجزائر، 2003- 2004م.

- مقلاتي عبد الله، "أحمد محساس ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة أفكار وآفاق، ع07، جامعة الجزائر 2016.

– الرسائل الجامعية :

- أعراب مراد، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001- 2002م.

-بديدة (لزهر)، التطور التنظيمي والسياسي للثورة الجزائرية 1957-1960 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، إشراف الدكتور محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2000-2001،

- بلحاج (صالح) ، تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، إشراف د: محمد هناد ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، جوان 2004 ،

- بن أزواو (فتح الدين) ، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، إشراف د محمد العربي الزبيري ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ،

- بيتور (علال)، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني- من 1 نوفمبر 1945 إلى 20 أوت 1956م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجزائر 2007- 2008م.

- بوحموم (أمحمد) ، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة 1956-1962 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، (مرقونة) ، قسم التاريخ –جامعة الجزائر ، 2004-2005 ،

- بوطورة(مصطفى) ، علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954-1962 ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، (مرقونة) ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1983-1984 .

- بوضربة (عمر) ، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958- 1959م من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، (مرقونة)، جامعة الجزائر، 2000- 2001م.

- سعيود (أحمد) ، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958م، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الجزائر 2001- 2002م.

- جبلي (الطاهر)، القاعدة الشرقية 1954-1962 ،رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ،(مرقونة)، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر، 2000-2001 ،

- حسيني (عائشة)، الثورة بالمنطقة الأولى للولاية الرابعة 1954-1958 ، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة ، (مرقونة) ، جامعة الجزائر ،2001-2002 ،

- خيثر (عبد النور)، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م.

- سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1954م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

- عبد الفتاح السنوسي، الأمين دباغين: حضوره ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1917-2003م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة- ، 2007-2008م.

عكروم (شهرزاد)، مشروع قسنطينة: المضمون والأبعاد (1959- 1963م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة 2008- 2009م.

8- شتواح (حكيمة)، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، (مرقونة)، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر،-2001 ،
- شلبي أمال ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005-2006، ص 314.
9- ضيف الله (عقيلة) ، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 ، رسالة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، (مرقونة)،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1995 .

باللغة الأجنبية:

- الكتب:

- Abbas (Ferhat) , Autopsie d'une guerre , éditions Garniers Frères , paris ,1980.
- Aron Robert, Les origines de la guerre d'Algérie, Paris , Fauyard , 1962.
- Azzedine (commandant) , on nous appelait fellaghas , éditions Stock , France , 1976.
- Balta(Paul)- Rullau (Claudine) , La stratégie de Boumediene , éditions Sindbad , paris , 1978 .
- Belhocine (Mabrouk) , le courrier Alger- le Caire 1954-1956 , éditions Casbah , Alger , 2000.
-Benkhedda (Benyoucef) , Abane- BenMhidi et leur apport pour la révolution , éditions Dahlab , Alger , 2000.
- Benkhedda (Benyoucef) , L'Algérie a l'indépendance : la crise de 1962 , éditions Dahlab , Alger , 1997 .
- Bennoune(Mahfoud) , El-Kenz (Ali) , le hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam , Tome I , collection SAD , ENAG- éditions , Alger , 1990.

- Benyahia(Mohamed) , La conjuration au pouvoir : récits d'un maquisard de l' ALN , éditions ENAP , Alger, 1993.
- Blin (louis), et Autres , Algérie : 200 hommes de pouvoir , Indigo publications , paris , 1992.
- Courriere (Y) , Le Temps des léopards , Ed Fayard , Paris , 1969 .
-Courriere (Y) , L'heure des colonels , Fayard , Paris , 1970.
- Dahlab (SAAd) , pour l'indépendance d'Algérie : mission accomplie , Ed Dahlab , Alger, 1990.
-Daho Djerbal, Lakhdar Bentobbal, Mémoires de l'intérieur, Chihab éditions, Algérie, 2021.
- Harbi (Mohamed) , la guerre commence en Algérie , ED complexe , paris , 1988.
- Harbi (M) , Le FLN :mirage et réalité , Ed jeune-Afrique , Paris , 1985.
- Harbi (M) , les Archives de la révolution Algérienne , Ed jeune Afrique , paris , 1981.
- Harbi (M) , une vie debout (mémoires) , Ed casbah , Alger ,2002.
- Meynier (Gilbert) , l'histoire intérieure du FLN 1954-1962 , casbah éditions , 2003.